أخطاءُ ألِفناهَا

تأليف
نسِيم نصر



دار العلم للملايين

أخطاءٌ ألِفناها

دار العلم للملايين

مؤسسة ثقافية للتأليف والترجمة والنشر

شارع مار الياس - خلف ثكنة الحلو
ص.ب: ١٠٨٥ - تلفون: ٣٠٤٤٤٥ - ٨٦٣٤٧٤
برقياً: ملايين - تلكس: ٢٣١٦٦ ملايين
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

نيسان / أبريل ١٩٩٤

مقدّمة

نحن في عصر السرعة والاختزال ، عصر الذرّة والمراكب الفضائية ، لا مكان ، في سياق أعمالنا ، للتوقّف عند عبارة نُعيد النظر في سلامة تركيبها ، ولا في صحة تأدية الكلمة للمعنى الذي نريدها له . فإذا بنا ننساق في كلامنا إلى استعمال أخطاء ألِفناها فلبِست وجه الصواب ، وراحت تتوزع على جوانب الأحاديث العامة ، والخاصة ، فدخلت المدارس والنوادي والإذاعة والتليفزيون ، حتى لم تسلم من بعضها صفحاتٌ من كتاب أديب ، أو دعوةٌ من على منبر خطيب.

ويلفت انتباهنا أخطاء نجدها تتردد في كتب وصحف ودوريات ونسمعها على ألسنة محاضرين وإعلاميين ، حتى تكاد أسماع ناشئتنا تألَفها فتظنها صواباً يقاس عليه ، وهي أخطاء شائعة ، تحرّيناها وجمعناها ، وعمدنا إلى الصواب فوضعناه لكل خطأ تعبيري ، غير خارجين عن حدود المأنوس من الكلام واللفظ .

وإننا لنأمل أن يتحرى مثقفونا التعبير السائغ السلس والعبارة السليمة فيما يريدون قوله أو إيصاله للآخرين ، وذلك بمراعاة الأصول ، والله ولي التوفيق .

[أ]

أَبله وبُهلول

يُخطىءُ مَن يعتقدُ أنَّ صفةَ «أَبْلَهَ» تعني دائماً مغروراً مغفَّلاً ، فـ «بعضُ العَيْشِ أَبلهُ» ، يعني ناعماً قليل الهموم .

وجاءَ في حديثِ نعيم الجنَّة : «أكثرُ أَهل الجنَّةِ من البُلْهِ» ، وهو جمعُ «الأَبله» ، وهو الغافلُ عن الشرِّ المطبوعُ على الخير . وأمَّا «الأبلهُ» بمعنى مَن لا عقلَ له ، فلم يَرِد في الحديث .

وأمَّا «البُهلول» ، بضمِّ الباء ، فمعناهُ نقيضٌ في حقيقتِهِ لما نُقِلَ إليه في المتناوَل المألوف . ففي هذا المُتناوَلِ ، «البُهلولُ» : مَن لا عقلَ له أو ، على الأقلّ ، ضعيفُه . فـ «البُهلولُ» في فصاحةِ العرب ، العزيزُ الجامعُ لكلِّ الصفاتِ الخيِّرة .

أتى بين اللزوم والتعدية

«أتيتُ فلاناً أزورُه» ، أي جئته ، و «أتيت الأمرَ» : فعلْتُه ، و «المكان» : بَلغْتُه . هذا في التعدية ، أما في اللزوم فنقول : «أتيت لفلان» ، أي جئته مساعِداً ، و «أتى الجائع على طعامه» ، يعني أكله كُلَّه ، و «أتى المرض على فلان» : أهلكه وأماته .

وفي هذا المعنى نورد هذا الشاهد النكتة : «مَرَّ مسافرٌ في البادية بأعرابي أصيل الفصاحة ؛ فوقف يطارحه الكلام فصيحاً ، فكان في ما قال المسافر للأعرابي : «كم أتى عليكَ من الدهر ؟» فأجاب : «لو أتى عليّ شيءٌ من الدهر لأهلكني» . فكرر سؤاله في تعبير آخر : «كم سنُّك ؟» فأجاب : «اثنتان وثلاثون سنًّا» فصاح المُسافر : «أردت معرفةَ عدد السنين لا الأسنان» ، فأردف الأعرابي ضاحكاً : «قل : كَمْ عُمْرُكَ أو كَمْ لَكَ مِنَ العُمُر ؟» .

وبعدُ ، كثيراً ما نسمع في تفصيلٍ إذاعيّ أو مِنْبَرِيّ ، أو نقرأ في بعض ما يُنشَر : «نأتي على نقطة كذا ، أو موضوع كذا» ، والمُراد : ننتقل بالكلام إلى كذا . والصوابُ أن يقال : «نأتي موضوعَ كذا أو نقطة كذا» . وإن عمدنا إلى التعدية بحرف جرّ ، فلنقُل : «نأتي إلى موضوع كذا» .

أتى على وشهد على

عندما نتعرض لتعدية الفعل بحرف الجر نقتصر على بعض ما كثر استعماله خطأً، في إشارة عابرة لا نخرج بها عمَّا قصدنا من لفت الانتباه . وها نحن الآن أمام عبارتين نذكِّر بالخطأ فيهما :

العبارة الأولى : «وهذا التغيير أتى على القاصي والداني» .

والعبارة الثانية : «وهذه الأعمال التي قام بها فلانٌ شاهدة عليه. . .» .

في هاتين العبارتين جاء حرف التعدية «على» خطأً . فـ «أتى على» يعني أهلك ، إذا كان الكلام على الأحياء ، و «أتى على» ، في الكلام على الأشياءِ والأعمال ، بمعنى أتمّ وأنجز ، ولا يفيد غير هذا قطعاً . فبدلاً من أن نقول : «وهذا التغيير أتى على القاصي والداني» ، يجب أن نقول : «هذا التغيير شمل القاصي والداني» .

وكذلك حرف الجر «على» ، في العبارة الثانية ، ورد خطأً ، إذ إنه أفسد

المعنى وقلبه إلى ضده . فليس بين المتكلمين بالعربيّة مَن هو بحاجة إلى تفسير القول : «فلان شهد على المتَّهم لا له» فكيف يجوز ، إذن ، أن نمتدح رجلَ أعمالٍ فنقول له : «هذه الأعمال التي قمتَ بها شاهدة عليك» وهي شاهدة له لا عليه ، تَزينُه ولا تشينُه ؟

أَخَذَ الشيءَ من عَيْنِ أصله

قرأت قولاً لأحدِ محترفي الأدبِ هذا نصُّه : «خُذِ الشيءَ من عَيْنِ أصله» ، وسياقُ المعنى يَعني الاستئصالَ ، أَي القلعَ أخذاً بالجُذُور المتمكِّنة بالأرض . ولعلَّه استعارَ هذا التعبيرَ من أقوالِ العامّةِ عندما يريدُون التعبيرَ عن الشيءِ كاملاً . مِن مثلِ قولهم : «ضاعَ تعبي من عَيْنِ أصلِهِ» .

أمَّا الاقتلاعُ الذي يعنيه أديبُنا ، فقد أَفسَدَ معناه وجودُ كلمةِ عين ، التي لا يتَّسع المجال الآن لذكر معانيها المختلفة ، ولا سيَّما ، وقد سبقَها حرفُ الجرِّ من ، لأن ما نريد اقتلاعَهُ نأخذُ به كلِّه وَلا نأخذُ منه ، فالصوابُ أن يقولَ : «خذِ الشيءَ بأصلتِهِ أو أصيلَتِهِ» .

أخطاء إعلانيّة

طغى الخطأ في استعمال اسم المصدر من «ادّعى» على الصواب حتى دخل هذا الخطأ القاموس الحديث ، معرِّفاً إياه أنه اصطلاح مُستَحدَث . فبدلاً من أن نستعمل كلمة «الدعاوة» نستعمل «الدعاية» وهكذا مسخنا واو الفعل الناقص ياءَ ورُحْنا نُمْعِن في استعمال هذا الخطأ ، فكانت لنا مؤسسات عُرِفَت بأسماء منها مثلاً : «دار الدعاية والنشر» ، و «شركة الدعاية والإعلان» .

أمّا ما هو أكثر خطراً على سلامة اللغة العربية أن يتكرر فإعلان خاصّ بمدرسة ثانوية هذا نصُّه الحرفي : «التسجيل لجميع الصفوف من الروضة وحتى البكالوريا الثانية بفروعها الثلاث» . هذا النص لا نعتمده لنثير ما شغل بال بعض قدامى النحاة من ألوان «حتى» التي لا حصر لها ، كما يزعمون، ولكننا نذكِّر بأن المقصود المعنويّ من وجود «حتى» في هذه العبارة هو أن تدلّ على الانتهاء والغاية ، يعني : «يجري التسجيل ابتداءً من الصف الأصغر (الروضة) وانتهاءً إلى الصف الأكبر ، البكالوريا الثانية بفروعها» . إذن «حتى» في هذا الإعلان ، حرف جرّ يقوم بعمل إلى ، وبين الابتداء والانتهاء عمل متواصل لا مكان فيه لحرف العطف «الواو» ، فالصواب أن تُحذف هذه الواو الدخيلة ، فنقول : «التسجيل لجميع الصفوف من الروضة حتى البكالوريا الثانية». . . ثم نقف عند «فروعها الثلاث» لنذكِّر بضرورة إلحاق التاء المربوطة بآخر الثلاث ، جرياً على قاعدة مغايرة الجنس في العدد المفرد ، أي من ثلاثة إلى عشرة ، ومستدركين ضعف الباء كبديل من «في» لتضمين البكالوريا الثانية فروعها الثلاثة ، فنقول العبارة كاملة صحيحة كما يلي :

«التسجيل لجميع الصفوف من الروضة حتى البكالوريا الثانية في فروعها الثلاثة» .

أَخطاء صرفية شائعة

«سجَّلْت الموعد الذي اتفقنا عليه في مفكَّرتي» ، بفتح الكاف . هذا ما يقوله محافِظٌ على مواعيده تأكيداً لاهتمامه بالموعد المتّفق عليه . والصواب أن تُكسَر الكاف في «مفكِّرة» ، لأنها تعني اسم الفاعل لا اسم المفعول ؛ فالمفكِّرة هي التي تنبِّه إلى الموعد المضروب .

ومثل هذا يحدثُ في كلمة «مذكَّرة» ، بفتح الكاف ، إذ نقول : «أرسلنا

مذكَّرة تبليغ إلى فلان» . والصواب أن تُكسَر الكاف ، لأنَّ الورقة التي أرسلناها هي تُبلِّغ ما أردنا إيصاله إلى فلان ليتبلغه .

وفي إذاعتنا أخبارَ التهريب والاتّجار بالممنوعات التي تُخدِّر مدمنيها ، نقول : «ضَبَطَ رجال الجمرك عشرين كيلو من المخدَّرات» ، بفتح الخاء . والصواب أن تُكسَر ، فنقول : «مخدِّرات» ، بكسر الخاء ، لأنها هي التي تُحدث التخدير .

أمَّا كلمة «مَدفَع» ، بفتح الميم ، فيجب أن تُلفَظ «مِدفع» بِكَسر الميم ، لأنها اسم آلة على وزن مِفعَل ، كمِرقم بمعنى قلم ، ومِغزل بمعنى آلة الغزل.

وأمّا كلمةُ «معرض» ، التي ألِفناها مفتوحةَ الراء ، ففصيحها يُلفظ بكسر الراء ، فنقول : «مَعرِض الفنان الفلاني» كما نقول : المَجلِس النيابيّ اللبناني .

الأَخوَى والأَخْوَت

لِفِعْل «خاتَ» في العربية معانٍ متعددة : «خات بالعهد» : نقضه و «بالوعد» : أخلفه ، و «خات البازيّ» : انقضَّ على صَيْده ، أو سُمِعَ لجَنَاحَيْه دَوِيّ . أمَّا فعل «خوى» ، بالألف المقصورة أو «خَوِي» بالياء بدلاً من الأَلِف ، فمعناه فراغ الرأس من العقل أو فراغ البطن من الطعام . و «أَخْوَى» أو «اخْتَوَى فلانٌ» يعني ذهب عقله . إذن ، الصواب استعمال «الأَخْوَى» بمعنى فاقد العقل لا «الأَخوت» . مع الاحترام لـ «أَخوت شانيه» .

أدلى بينَ اللُّزوم والتَّعدية

الأساسُ في معنى «الإدلاءِ» يعني إرسالَ الدلو في البئر . فيقال : «أدلى دلوَهُ

بين الدِّلاءِ» ، بمعنى المشاركة في الرأي أو الإسهام في أيّ أمر . أمّا «أدلى فلانٌ إلى فلانٍ بكذا» فيعني دفعَهُ إليه ، و «أدلى بحُجَّته في موضوعِ كذا» : احتَجَّ بها .

والخطأ الذي نودُّ الإشارةَ إليه قائمٌ في تعديةِ «أدلى» بحرفِ الجرِّ «في» ، فإنَّ المعنى عندئذٍ ينحصِرُ في التعبير عن القبيح ، فإذا قال قائل : «أدليت في الأمر الفلاني» فمعنى هذا أنه قال فيه قبيحاً ، لا غير . فَلْنستبعِدْ «في» إن كانَ الإدلاءُ حسناً .

أدى وأودى وأدَّى

أَدَى اللبن : راب وختر ، وأَدَتِ الثمرة : نضجت ، وأدَّى ، بتشديد الدال ، يعني أوصل إلى ، أو دفع دَيْناً .

«وَدِي» أو «وَدَى» : دفعَ دِيَة قتيل ، ويقال : «وَدَى الغدير» أي سال ماؤُه . فإذا تبيّنّا معاني هذه الأفعال على صحّتها ، فكيف ننظر إلى هذه العبارة : «أهمل فلانٌ داءَه فأودى به إلى الهلاك» ؟

لا شك أن فيها خطأً مألوفاً ، وهو استعمال «أوْدى» بدلاً من أدّى ، والصواب أن نقول : «أهمل فلانٌ داءَه فأدَّى به إلى الهلاك» أي أوْصله إلى الهلاك . أما عند استعمال «أَودى» ، فيكفي أن نقول : «أهمل فلانٌ داءَه فأوْدى به» : إذ لا حاجة إلى «الهلاك» ، لأن معنى «أودى به» يعني أهلكه .

أساتذة وطلاب المدارس

ومن الأخطاءِ المألوفة جدًّا ما يَرِدُ في مثل قولهم : «أساتذة وطلّاب المدارس يستحدثون مشاركةً تربويَّة» والصوابُ أن لا نفصِلَ بين المضافِ والمضافِ

إليه بشيء ، فنقول : «أساتذةُ المدارسِ وطلاّبُها يستحدثون مشاركة تربوية» . وهذا الخطأ لم تعرفه العربية قبل الدخيل عليها من اللغات التي تتلمذنا على أساليب تعبيرها ، وخاصة الفرنسية والإنكليزية .

استبدال تاءِ افتعلَ بطاء

ليس تجميلُ النُّطق بالكلماتِ العربيّة وقفاً على ما يَلْحَقُ أَحرُفَ العِلَّةِ من حذفٍ وقلبٍ واستبدالٍ ، بل يتناوَلُ بعضَ الأحرفِ الصحيحةِ ، كما هي الحالُ في الأفعال المبتدئةِ بِـ: صادٍ ، أو ضادٍ ، أو طاءٍ ، أو ظاءٍ ، إذ تُقلَبُ فيها التاءُ من وزنِ افتعَلَ بطاءٍ ، عملاً بطواعيةِ النُّطقِ بالأحرفِ في مخارجها الصوتيّة .

لذلك يجب أن نُميِّزَ بينَ «اطَّلَعَ» ، بتشديد الطاء ، من فِعْلِ «طَلَعَ» ، وبين «اضطلع» ، بضادٍ بعدها طاء ، من فِعْلِ «ضَلُع» . فـ«الاطِّلاعُ» ، بمُضاعَفَة الطاءِ ، يعني العِلمَ والمعرفةَ ، أمّا «الاضطلاعُ» ، من «ضَلُعَ» ، فمعناهُ القيامُ بالأمرِ والقدرَةُ عليه .

ولكنَّ «الاطِّرادَ» ، بتشديد الطاء ، يعني استقامةَ الأَمر وانسياقَهُ ، وتماثُلَ أَحكامِه : فنقول : «اطَّرد النَّهرُ» ، أي جَرَى ماؤُهُ في انسياق ، و «اطَّردَ النجاحُ» أي استقامت أسبابُهُ واستمرَّت ، ومَن يَستعمل «الاضطرادَ» ، بضادٍ بعدَها طاءٌ ، فقد أخطأ ، لأنَّ فِعلَ ضَرَدَ لا وُجودَ له في العربيّة .

أَسْتَعَدَّيْتُ واسْتَعْدَدْتُ

يقول بعضهم : «استعدّيت للأمر الفلاني استعداداً كبيراً» ، وموضع الخطأ في هذه العبارة في كلمة «استعدّيت» ، والصواب أن يقول : «استعددت» ، لأن

فعل «استعدّ» فيه دالان : أولاهما مدغمة في الثانية ، وعندما نضطرّ إلى فكّ الإدغام في لفظة «استعددت» لا يتغير شيء في الحروف وإنما التغيير يلحق بالحركات ، فبدلاً من وجود دالَيْن في «استعدّ» : الأولى ساكنة والثانية مفتوحة ، أصبح معنا في «استعددت» دالان الأولى مفتوحة والثانية ساكنة . لهذا قلنا إن الصواب أن يقال : «استعددت للأمر الفلاني لا استعديت» .

وهذا الخطأ يَرِد في كل الأفعال التي فيها حرفان متماثلان مُدغمان ، مثل : «مدَّيت» يدي بدلاً من «مددتها» ، و «اشتددت في عملي» بدلاً من «اشتدَّيت فيه» ، و «ردَدْت على فلان» بدلاً من «ردَّيت عليه» .

اسمُ التفضيل من غير مشاركة

لقد كثر استعمال اسم التفضيل من غير مشاركة ، فكثيراً ما نقرأ أو نسمع مثلَ هذا القول : «فلان ألْيَقُ لمقامِ كذا» ، أي بالاستغناءِ عن المفاضلةِ ، فالترجيح ، والصوابُ أن يُقال : «فلانٌ ألْيَقُ من فلان» ، لكي يظهرَ وجهُ المشاركةِ بالمقارنة . أو أن يُقال : «فلان الألْيَقُ بمقامِ كذا» ، عند التفضيل المطلق . أمَّا ما أُعطي لكلمةِ «أحقُّ» من الاختصاصِ من غير مشارَكة ، في مثل قولهم : «فلانٌ أحقُّ بماله» أي لا حقَّ لغيره فيه ، فهو لِثُبوت الحقّ لا لترجيحه ، وهذا شذوذ لا يُقاس عليه .

اسم الذات واسم المعنى

قال لي صديق مؤلِّف في الأدب ، وقد رأيته غالى في تعظيم قدر المتنبي : «أراك تنسبني إلى المغالاة في وصفي المتنبي» . والصواب أن يقول : «أراك تنسب إليَّ المغالاة في وصفي المتنبي» . لماذا ؟ لأن المغالاة اسم معنى وصديقي اسم

ذات ، فهو الذي يقوم بالمغالاة وليست هي التي تقوم به . إذاً ، الصحيحُ نسبةُ المغالاة إلى صديقي لا نسبته إلى المغالاة .

وما يصحّ في هذه العبارة يصلح قاعدةً لكلّ اسمِ ذاتٍ واسمِ معنًى لاشتمال اسم المعنى على الحدث الفعلي ولصلاح اسم الذات أن يقوم به .

اسما الموصول المُشترَك وأسماءُ الجمع

«مَن» اسمٌ موصولٌ مشتركٌ للإنسانِ في مفردِهِ ومثنَّاهُ وجمعِهِ ؛ فإذا سألتَ : «مَن قال هذا ؟» يصحُّ في الجوابِ أَن يكونَ القائلُ واحداً ، أو يكونَ هناك قائلان أو أكثر . لكن لا يَصحُّ أَن يتناوبَ المفردُ والجمعُ في العبارةِ الواحدةِ ، كما جاءَ في أحدِ الكُتبِ المدرسيَّة : «وقد لحقَ بهم كلُّ مَن كان هناك ، وهم متشوِّقونَ إلى رؤيةِ الحَدَث الغريب» . فبعدَ أن استعملَ المؤلِّف (كان) للمفرد ، أكملَ قائلاً «وهم متشوِّقون» ، أَي أنّه ناوبَ بين المفردِ والجمع ، بعد «مَن» الاسم الموصول المشترك . ولمَّا كان المقصود من العبارة أن يُفهمَ كيفَ تهافتَ جمعٌ من الناس يلحقُ بعضُهم بعضاً ، كان الصواب أن نستغنيَ عن المفردِ فنقول : «وقد لحقَ بهم كلُّ مَن كانوا هناك ، وهم متشوِّقون إلى رؤية الحَدَثِ الغريب» .

وهكذا نلتزمُ صحَّةَ الكلامِ أيضاً مع «ما» الاسمِ الموصولِ المشترَكِ لغيرِ العاقل .

ومثل هذا يُلاحظ في أسماءِ الجمع مثل «قوم» و «نَفَر» . فقد جاء في إحدى صفحاتِ كتابٍ آخر : «كلُّ نَفَرٍ يعملُ للغدِ لا يجوزُ أن يَفُوتَهُم التخطيط» . والصواب أن نطابقَ في المفردِ أو الجمعِ بينَ «يعملُ» و «يفوتُهم» ، والأَفصح الجمع ، في الفِعلَيْنِ فنقول : «كلُّ نَفَرٍ يعملون للغدِ لا يجوزُ أن يفوتَهُمُ التَّخطيط» .

أسماءُ شجرة العِنَب

«شجرةُ العنبِ» إحدى أَقدم الأشجار التي عُني بها الإنسان منذ أقدم العصور . وقد تعدَّدت أسماؤُها ، وأشهرُها ثلاثةٌ : «الكَرْمةُ» ، و «الدَّاليةُ» ، و «العَريشَة» . و «الكرمةُ» هي الاسمُ الأصلي منها . أمَّا الكرْمُ فهو ، في الأساس ، الأرضُ المغروسةُ أنصابَ كرمةٍ ، ثُم أُطْلِقَ اسماً على شجرة العنبِ نفسِها . وقد تَصرَّف بعضُهم باسم «كَرْم» ، فأَطلقه على الأرضِ المُشجَّرَة زيتوناً .

وأمَّا الإسمانِ الآخَرانِ : «الداليةُ» و «العريشةُ» ، فهما مأخوذانِ من الصفات التي اكتسبتْها شجرةُ العنب في تَدَلِّيها ، أي من نزولِ أَغصانها ، إذا لم تُسنَّد ، ومن صُعودِها في تعرُّشِها مُتشبِّثَةً بِمِسْمَاكِها إن سُنِّدَتْ . و «المِسْمَاكُ» هو ما يُعرَف عند العامَّة خطأً بـ «المَسْمُوك» . ويُسمَّى أيضاً «الشَّحْطَ» أو «المِشْحَطَ» في فصيح التعبير .

واستناداً إلى «الكَرْمةِ» ، الاسمِ الأَصليِّ لشجرةِ العنب ، كُنِّيَتِ الخمرةُ بِـ «بنتِ الكُروم» .

أطلق سراحه أو فُكَّ سراحه

لقد أصبح من أشهر المغايرات لمفادِ الكلمة في معناها الوضعيّ قولُهم في إخراج السجين أو إخلاءِ سبيل المُعتقل : «أُطلِق سَرَاحُه» أو «فُكَّ سَراحه» .

و «السَّراح» الاسم من التسريح ، كالطلاق الاسم من التطليق . وكلاهما بمعنى الإفراج عن السجين أو الأسير أو المعتقل ، وبمعنى إخلاءِ سبيله .

وكذلك معنى الكلمة «فَكَّ» يعني خَلَّصَ وأطلق . فالطلاق بين الزوجين هو فكُّ ما بينهما من رباط الزواج وقيوده . إذن السَّراح لا يُطلَق ، ولا يُفكُّ لأنه هو التطليق والفكاك .

والصواب أن نقول : «أُفرج عن فلان» ، أو «انتهت مدة سَجْنِ فلان» ، بالفتح ، فالسِّجنُ ، بكسر السين ، المكانُ المُعَدُّ للمحكومين بالسَّجن ، بفتح السين .

أعتقـد

يقول صاحب شأنٍ قد عُهد إليه درسُ مسألة تدخل في نطاق عمله : «لم أدرس المسألة بعدُ ، ولكني أعتقد أَنَّ حلَّها بطريقة كذا وكذا. . .» . فكلمة «أعتقد» جاءت هنا بمعنى أظن ، لأنه قدَّم قوله : «لم أدرس المسألة» ، فكيف يعتقد ، أي يثق ، أنَّ حلَّها كذا وكذا ، والاعتقاد هو اليقين ، والظنّ هو الشكّ أو الطريق إليه ؟ فالصواب أن يقول : «ولكني أظن أَن حلَّها بطريقة كذا وكذا. . .» .

الأغلال والغِلال

هاتانِ الكلمتان من جموع التكسير وما يبادر الناظرَ إليهما هو أنهما مترادفان ، كما هي الحال في كلمتي : «أَجبال» و «جبال» جمع جبل . ولكنَّ الأمر مختلف في المفرد من «غِلال» و «أغلال» ، فـ «غِلال» جمع غَلّة ، بفتح الغين ، و «الغَلّة» الدَّخْل من كراءِ عملٍ أو إنتاج أرضٍ وغيرهما من المحاصيل التي تتوفر للإنسان في سعيه وجهده ، وأمَّا «أغلال» فجمع «غُلّ» ، و «الغُلّ» ، بضمّ الغين ، القيد من حديد .

إذن ، في قولهم : «ساءت الأحوال من قلَّة الأغلال» خطأ يقلب المعنى إلى ضدّه ، ويَخرج به عن قصده ، فقائل العبارة هذه يريد قلة الغِلال أي المحاصيل والمداخيل لا القيود والسلاسل .

وجاءَ «الغُلّ» ، بضم الغين ، بمعنى العطش الشديد ، و «الغِلّ» ، بكسر الغين بمعنى الحقد . وكلاهما يلازم مفرده ، فالمصادر لا تُجمع لأنها أسماء معنى تدلّ على الحَدَثِ غير مُقترن بزمان .

أَفسح المجال وفي المجال

«فَسُح المكان» أي صار فسيحاً . و «أَفسحنا المكان» ، أي جعلناه أكثر سَعةً ممَّا كان . فإذا أردت أن تعبِّر عن توسيع المجال لشخصٍ ما ، فقل : «أَفسِحْ له في المجال» ، أي زِدْ سَعَتَه . أمَّا إذا كان القصدُ إيجادَ المجال ، لأنه غير موجود ، فقل : «افتحْ أو جِدْ له مجالاً» . فالإفساحُ في الموجود ، والإحداث لغير الموجود .

أقَلّ وكثير

يقول بعضهم ، موجِّهاً النصح إلى من لا يُرجى ، من عمل يقوم به ، نفعٌ يعوّض عن الجهود التي تبذَل في سبيله :

«الفوائد التي يمكن أن تجنيها من عملك هذا أقلُّ بكثيرٍ من الجهود التي تبذلها لإنجازه» .

تبدو هذه العبارة سهلة التأليف واضحة القصد ، ولكنَّ اجتماع كلمتَي : «أقلّ وكثير» في مثل محاولة وصف القلَّة بالكثرة ، جاء خطأً مألوفاً ، ربَّما كان مصدره محاولة تحسين المعنى عن طريق اجتماع الضدين ، وهذا ما يُعرف في علم المعاني بالطباق .

لا شكَّ في أن الطباق من أقوى المحسِّنات المعنوية وأبرزها ، إذ يُحدِثُ

اجتماع الضدين مقابلةً ينكشف فيها وجه المعنى المقصود انكشافاً واضحاً دعا إلى ذهاب هذا القول : «والضد يظهر حسنه الضد» مَذهب المثل السائر . غير أن تحسين المعنى عن طريق اجتماع الضدين يبدو مفيداً في مثل مقارنة ، كما في قول ابن زيدون ، وقد انقلبت به الحال من لقاء إلى فراق ، بينه وبين الحبيبة :

أَضْحَى التَّنَائِي بَدِيلاً من تَدانِينَا ... وَنَابَ عَنْ طِيبِ لُقْيَانَا تَجَافِينَا

وهكذا يبدو لنا أن وجه الصواب ، في العبارة التي أوردناها ، أن نقول :

«الفوائد التي يمكن أن تجنيها من عملك هذا أقلّ جدًّا من الجهود التي تبذلها لإنجازه» ، وليس في أن نقول : «أقل بكثير . . .» .

أكيد من كذا

قالوا : «أنا أكيد من صِحّة الأمر الفلاني» . إن كلمة «أكيد» في هذه العبارة وما هو بمعناها ترد خطأً من الأخطاء التي ألفناها . فالأكيد والوكيد ، بالواو بدلاً من الهمزة ، الأَمر الشديد الثابت . لذلك لا يجوز استعمال الصفة «أكيد» بمعنى اسم الفاعل للأشخاص من الناس ، وهي اسم مفعول للأشياء . فإن شئنا أن نشدِّد على صِحّة أمرٍ ما فلنقل : «أنا واثقٌ من صِحّة الأمر الفلاني» ، أو «أنا متأكِّدٌ من صِحَّته» ، ولا يجوز أن نقول : «أنا أكيد من صِحّته» . والوَكْدُ بمعنى القصد والمُراد .

وقد وردت كلمة «أكيد» على صحيح معناها وسليم استعمالها في قول الشاعر المهلهل ، قاطعاً على نفسه عهداً بالانقطاع عن الدنيا ، مستَسلماً إلى الحزن على أخيه الأمير كُلَيب ، إذ قال يخاطبه :

خُذِ العَهْدَ الأَكِيدَ عَلَيَّ عُمْرِي ... بِتَرْكِي كُلَّ مَا حَوَتِ الدِّيَارُ

أَمضى الأمس وأمس

«أين أَمضيت الأمس» ؟

صَدَمَني هذا السؤال الوارد في حوارٍ أدبيٍّ ، فهو على قِصَرِه ، فيه خطآن :

الخطأ الأول في فعل «أمضى» الذي يكثر استعماله بمعنى قضى زمناً وفرغ منه . ولعل الهمزة الداخلة على فعل «مضى» اللازم هي التي اعتُبرت همزة تعدية ، فأجازوا أن يُمضي الإنسان وقته . غير أن الإنسان لا سلطان له على مرور الزمن وتعاقب الليل والنهار . فالزمان ظرف يحيا فيه الإنسان ، وإذا سئل عمَّا أجراه في هذا الظرف ، فإنه لا يجوز أن يُسأل عن قدرته على مَجرى هذا الظرف الزمني . لذلك فقد خرجت هذه الهمزة بفعل «مضى» إلى معانٍ أشهرها : «أَمضى الرسالة أو البيع» : وقَّعه ، أي ذيَّله بإمضائه . و «أمضى الأمر» : نفَّذه .

والخطأ الثاني في «الأمس» ، فالسائل عندما قال : «أين أمضيت الأمس ؟» كان يسأل مخاطَبَه عن المكان الذي قضى فيه اليوم البارح ، أي ما قبل الحاضر . لذلك كان يجب أن يقول : «أين قضيتَ أَمسِ ؟ أو أمسِكَ ؟» .

وفي تعيين اليوم المقبل الأقرب واليوم الذاهب الأقرب قال الشيخ ناصيف اليازجي :

يـا مَـنْ يَـرُدُّ عَلَـيَّ مَـا فَقَـدَتْ يَـدِي   هَيْهَـاتِ لَيْـسَ يُـرَدُّ أمْـسِ إلـى غَـدِ!

فـ «أمسِكَ» ، بكسر السين الدائم ، آخِرُ يومٍ مرَّ من عمرك ، وغدُك أقرب ما هو آتٍ من عمرك . أَما «الأمسُ» ، المقترن بأل دائماً ، فهو الماضي من الزمان : قريبه وبعيده ، دون قيد أو تحديد .

أمعن وتمعّن

قالوا : «تمعَّنْ في الأمر الذي أنت مُقدِمٌ عليه» ، و «أَمعِن في النظر» ، وهم يقصدون ، في هذا القول ، التروّي وتدقيق النظر احترازاً من الغلط أو الخيبة . وقد فاتهم أَنَّ «تمعَّن» و «أَمعنَ» كلمتان لا تؤدّيان معنى الدقة في الكشف عن جوانب الأمر ، وإنما يقال : «أَنعِم النظر في الأمر» ، أي أطِلِ التفكير فيه وتفهَّم دقائقه . ويقال : «أنعَمَ الله النعمةَ على فلان» ، أي أحسنها وأوصلها إليه .

أمّا أبرز معاني «تمعّن» ، فهو تصاغر وتذلّل انصياعاً لأمر .

وأبرز معاني «أمعن» اثنان هما :

أ - «أَمْعِنْ بحقِّي» ، أي أذعِن واعترِف .

ب - «أمْعَنَ في ملاحقة العدوّ» ، أي هزمه وأبعده ، مبالِغاً في اللحاق به .

وهكذا يتضح لنا ممّا تقدَّم أن التمعُّنَ إذا عنينا به المبالغة والذهاب بعيداً ، فإن هذا التمادي لا يُكسبه معنى الاحتراز والتدقيق .

إنْ وهل

قال أحد المعلِّقين على ما نُقل إليه عن قضية يهتمّ لها : «لست أدري إن كان الراوي صادقاً في ما نَقَل» . لا شكَّ في أن المقصود في هذه العبارة واضح ؛ لكن الفصاحة العربية ، في أبسط متناوَلاتها ، تأبى أن يُستعمل حرف الشرط «إن» في قولٍ ليس في نيّة قائله أن يشترط ، وإنما في نيّته أن يتساءَل مستفهماً ؛ فالصواب أن يقول : «لست أدري هل كان الراوي صادقاً في ما نقل» .

ولاستيفاء التصحيح نذكر بأن العبارة التي تتصدرها «إن الشرطية» يقتضي وجودُها وجودَ فعلَيْن : ثانيهما متوقِّف حدوثه على حدوث الأول ؛ ولهذا يُعرفان بِـ «فعل الشرط وجوابه» .

أَنْجَبَهَ فلانٌ

لقد شاع استعمالُ فعلِ «انْجَبَهَ» بمعنى تَهيَّبَ واستحيا ، نقلاً عن العامّيَّة ، فقالوا مثلاً : «إنْجَبَهَ فلانٌ فاختلط عليه الأمرُ» ، وقالوا : «فلانٌ يَنْجَبِهُ من أدنى حائلٍ فيضطربُ ويَتلجلج» . في حين أنَّ فِعْلَ «جَبَهَ» لا يُستَعمَلُ في صيغةِ انفَعَلَ ويَقتَصِرُ غالباً على الثلاثيّ منه ، وعلى استعمالِ الأسماءِ المُتفرّعة من الثلاثيّ أيضاً .

وهاكم أشهرُ ما يُستَعْمَلُ من هذا الفِعْلِ ومُشتقّاتِهِ : «جَبَهَ الخَصْمُ فلاناً» أي صكَّ جبهته ، وردَّه عن حاجته ، و «جَبَهَ الشتاءُ أهلَ الجبلِ» ، إذا جاءَهم ولم يتهيَّأوا له . وتَغلِبُ على معنى «الجَبْه» الإصابةُ بالمكروه .

وجاء في الحديث : «قد أراحَكُم اللّهُ من الجَبْهَةِ» وهي هنا بمعنى المَذَلَّة .

أمّا «الجَبَهُ» بمعنى الاتّساعِ في الجَبْهَة ، فهو من الصفات الحَسنة : فالرجلُ «أَجْبَهُ» والمرأةُ «جَبْهَاءُ» .

إنَّمـا

«إنَّما» لا تكون إلاَّ واحدة من اثنتين :

١ ـ أَداة حصر بمعنى إلاَّ ، كقولنا لمن لفَّقَ كلاماً ادَّعاهُ صِدقاً : «قلتَ كذا وكذا إنَّما الحقيقةُ غيرُ الذي قلتَهُ» ، أي أنّ الحقيقةَ محصورةٌ في غيرِ قولِكَ هذا .

٢ ـ مُركَّبٌ من كلمتين : «إنَّ» حرفٌ مشبَّهٌ بالفعل و «ما» حرفٌ كافٌّ عملَ إنَّ ، فيبقى ما بعدَهُ مبتدأً وخبراً ، كقولنا : «إنَّما المحبَّةُ رأسُ الفضائل» بدلاً مِن : «إنَّ المحبَّةَ رأسُ الفضائل» .

أمَّا ما جاءَ في مثلِ قولِ بعضِهم : «لن يكتفيَ فلانٌ بهذا القدرِ من النجاح

وإنَّما سيسعى إلى أكثر ممَّا بلغ» . فقد جاءَ استعمالُ «إنَّما» هنا بمعنى الاستدراكِ الذي يقتضي «لكن» ، أو بمعنى الإضرابِ الذي يقتضي «بل» ، وهذا غيرُ مقبولٍ في فصيح الكلام .

فالصواب إذن ، أن نقول : «لن يكتفيَ فلانٌ بهذا القَدْرِ من النجاحِ لكن سيسعى إلى أكثرَ ممَّا بلغ» ، أو «بل سيسعى إلى أكثرَ ممَّا بلغ» .

أوشك على

وقالوا : «المسؤول الفلاني أوشك على الانتهاء من دراسة المشروع الذي عُهد إليه بدرسه» . في هذه العبارة خطأ واضح في استعمال الحرف «على» حرفاً متعلقاً بأوشك ، لأن الفعل «أوشك» له معنيان لا ثالث لهما ، في كل وجوه استعماله : فإمَّا أن يكون بمعنى «أسرع» ، فنقول : أوشك الجوادُ في سيره بعد أن مشى الهوينى ، وإما أن يكون بمعنى «الدنوّ والمقاربة» ، وفي هذه الحال يُحسب في أفعال المقاربة التي تَرفعُ اسمها وتنصب خبرها ؛ فنقول في تصويب العبارة التي أشرنا فيها إلى الخطأ : «أوشك المسؤول الفلاني أن ينتهي من دراسة المشروع الذي عُهِدَ إليه بدرسه» .

وهكذا نرى أيضاً في التصويب أن خبر «أوشك» ، كفعلٍ من أفعال المقاربة ، لا يأتي إلا جملةً فعلية ، فقد قلنا : «أوشك المسؤولُ أن ينتهيَ» ، ولا يجوز أن نقول : «أوشك المسؤول الانتهاء» .

ويجوز أيضاً أن نصحح العبارة بشكل آخر ، إذ نقول : «المسؤول الفلاني على وشك الانتهاء من كذا. . .» أي : على مقربة من الانتهاء ، وفي مثل هذه «المقربة» من بلوغ الأمر قال ابن الدَّمينة الشاعر :

قِفِي، قَبْلَ وَشْكِ البَيْنِ، يا ابْنَةَ مَالِكِ ولا تَحْرِمِينِي نَظْرَةً مِنْ جَمَالِكِ

أوقَعَ ووقَّع

في الكلام على الألحان والغناء وَقَعَ شيءٌ من الخطأ الذي لم يلبث أن أصبح مألوفاً ، إذ راحوا يقولون : «وقَّع النَّغم» ، وكلمة «وقَّع» تعني في مشهورِ معناها وَضْعَ الخاتَم والإمضاءَ في ذيلِ عقد أو مرسومٍ أو عَهْدٍ أو رسالة ، وهذا ما يُسمُّونَه «التوقيع» . أمَّا الصوابُ في الكلام على النغم والفراغ من وضْعِهِ ، فهو «الإيقاعُ» وفعلُه أَوقَعَ ؛ إذن ، نقول : «أوقَعَ الملحِّنُ» أي بنى ألحانَ الغِناء على مواقِعِها وميزاتها .

الإيجار غير التأجير

«أَجَر» يعني كافأ وأثاب ، مصدره أَجْرٌ أو إجارة . و «آجَرَ إيجاراً» ، أي كافأ مكافأة . و«آجَـرَ» يعني أيضاً كرى ، و «الإيجار» معناه الكِراء . فإذا قلنا : «آجَرَ المالِكُ المستأجِرَ شِقة» ، بكسر الشين ، أي أكراه إياها . أما «التأجير» مصدر أجَّر ، و «أجَّر» فعلٌ معناه طَبخَ الطين ليجعله آجُرًا أي قرميداً ، فكلمةٌ لا تصلح أن تدخل في التعبير عن الإسكان لقاءَ بدَلٍ ، ولا عن المكافأة والثواب .

إذن «التأجير» غير «الإيجار» ، وفعل «أجَّر» لا يصلح بدلاً من «آجَرَ» ، أو «أجَرَ».

[ب]

باخَ اللَّونُ وبَهَتَ

نحن أمامَ فعلينِ كَثُرَ استعمالُهما خطأً : هما «باخَ» و «بَهَتَ» . وينحصر هذا الخطأُ في صفةِ الألوان بعد أن تكونَ قد أخذت تَنْصُلُ لقِدَمِهَا أو لكثرةِ تعرُّضِها لحرارةِ الشمس ونورها . أمّا فعلُ «باخَ» ، في قولهم : «باخَ الثوبُ» فليس من خطأ في استعماله إذا قبلناهُ دخيلاً من السريانية ، وأمّا فعلُ «بهت» ، في قولهم : «بهت اللونُ الفلاني» فليس مقبولاً أساساً ، لأنَّ هذا الفعلَ لم يَرِدْ في معنى ذهابِ بعض اللون ، بل نَحَلوهُ هذا المعنى .

والصوابُ أن نقول : «نَفَضَ الثوبُ» أي ذهب بعضُ لونه . وقد جاءَ في «النهاية. . .» لابن الأثير : «مُلاءتانِ كانتا مَصبوغتَينِ وقد نَفَضتا» ، أي نَصَلَ لونُ صبغتهما ولم يبقَ إلا الأثر . و «نَصَلَ» بمعنى خرج .

بادِىءَ ذي بدءٍ

يقول ناظرٌ في سياق عمل يريد القيام به ، أو آخَرُ يُقَدِّم ، لأمرٍ ما ، جزءاً من عملٍ على بقية أجزائه ، العبارة التالية : «بادىءَ ذي بَدءٍ أتهيّأُ لِعَملي ، ثم أمضي في تنفيذه» .

يقولُ هذا الكلام الحكيم ، وهو يعني أَنه يُقدِّم التهيُّوءَ على المضيّ في التنفيذ ، وهذا سبيل النجاح . ولكنَّه أوردَ خطأً مألوفاً في الكلمات الثلاث ، التي صَدَّرَ بها هذه العبارة ، وهي : «باديءَ ذي بدءٍ. . .» .

والصوابُ أَن يقول : «باديءَ بَدْءٍ» ، أو «بداءَة ذي بدءٍ أَتَهَيَّأُ لِعَمَلِي ثم أمضي في تنفيذه» ؛ لأنّ كلمة «ذي» بمعنى اسم الفاعل «صاحب» و «باديء» اسم الفاعل من بدأ ، واجتماعهما في هذه الإِضافة يُفسِدُ الحالَ المَعنيَّة . لذلك : إمَّا أن نَحذفَ «ذي» فنقول ، «باديءَ بَدءٍ» ، وإِمَّا أن نأْتِيَ بالمصدر «بداءَة» بدلاً من اسم الفاعل «باديء» ؛ فنقول : «بداءَة ذي بدءٍ» .

وفي كلِّ ما ذكرنا يكون معنى الفعل «بدأَ» : فضَّلَ وقدَّم الشيءَ على غيره ، لا شَرَعَ في العمل ، كما في قولنا : «بدأتُ أُدرك خطإي» ، ولا «خَلَقَ» و «أَوجدَ» كما في قولهم : «بدأَ اللّهُ الخَلْقَ أي أَوجدهم» .

باعه وباع منه ، وإليه وله

البيع والشراء عَمَلان متواجهان ، أو هما عمل واحد يقتضي فاعلين لا فاعلاً واحداً. فأحد الفاعلَين يُعطي المُثَمَّنَ ويأخذ الثمن ، والثاني يُعطي الثمنَ ويأخذ المُثَمَّن . فإذا قلت : «بعت فلاناً كتاباً» تكون قد جعلت لفعل «باع» مفعولين : فلاناً وكتاباً ، ولكنَّ المفعول الأول هو الشاري ، وهو فاعل أيضاً : يأخذ الكتابَ ويدفع الثمن .

لذلك قيل : «الأفضل أن تقول : «بعت كتابي من فلان» ، ولا تَقُل «إليه أو له» ، فأساس العبارة أنك أخذتَ من الشاري ثمناً فأخذ منك كتاباً» .

وهكذا تكون المبادلة بـ «مِن» أقرب إلى التعبير الصحيح عن حَدَثِ البيع والشراء ؛ إذ لا بيْع دون شراء ، ولا شراءَ دون بيْع .

البثّ والبسّ

إنّ كلمةَ «البثّ» ، بالثاءِ المشدَّدة أَصبحت كلمةَ كثيرةَ الاستعمالِ والانتشار . فبعد أن كان «بثُّ الأشواقِ والتحيّات» مدخلاً إلى رسائل الأهل والأَحباب ، إذا بِبَثِّ الأَخبارِ ووجوهِ الإعلامِ تزيدُ الكلمةَ انتشاراً على انتشار . وهكذا لم يبقَ من مكانٍ لاستعمالِ كلمةِ «بسَّ» بالسين المشدَّدة ، وهي بمعنى فرَّق ووزَّع ، فاكْتُفِيَ منها باستعمالِ كلمةِ «بَسْ» المحسوبةِ على العامّيَّةِ لا الفصحى . ولكنَّ «البسَّ» كلمةٌ تعني ، على حدِّ قولِ الإمامِ ابنِ مالك ، القَطْع . وإذا جُرِّدتْ من «أل» وبُنِيَتْ على الضمّ ، كانَت «بَسُّ» ، بتشديد السين وبنائها على الضمّ بمعنى حَسْبُ ، وكفى ، واقطَعْ . وفي العبارة الشائعة باللغة المَحْكِيَّة «لِحَدّ هَوْنْ وبَسْ» فصاحة الكلمة .

بَحَثَ

«بحثَ الأرض» : حَفَرَها ، و «بحث عن الضائع» : فتَّش عنه ، و «بحث فلانٌ في أمرِه» : نظر فيه مدقِّقاً متعمِّقاً . وقد كثر استعمالُ مثلِ هذا التعبير : «بحثَتِ اللَّجنةُ في الأمر الفلاني» ، لأن المقصودَ التدقيقُ والتعمُّقُ فيه . أما إذا كان الكلام موجَّهاً إلى ذي شأنٍ تلتمِسُ منه معونةً ، وطَلَبْتَهُ فما لقِيْتَهُ إلاَّ بعدَ جَهْدٍ ، فلا تقلْ له : «بحثتُ عنكَ طويلاً حتى وجدتُك» ، لأنَّ هذا التعبيرَ يحتملُ معنى الضياعِ وكلامُكَ مُوجَّهٌ إلى عَلَمٍ لا يَخفى ، بل قلْ له : افتقدتُكَ ، على حَدِّ قولِ أبي فراس الحمداني :

سَيَذْكُرُني قَومي إذا جدّ جِدُّهُمْ
وَفي الليْلَةِ الظَّلْماءِ يُفتَقَدُ البَدْرُ

البَخْصُ والحَصَى والحَصْبَاءُ

ليس في مَراجِعِ اللغة العربية ولا في مؤلَّفات بُلغائِها أيُّ أثرٍ لكلمةِ «بَخْصٍ» فلا بُدَّ من أن تكونَ مقلوبَ «حَصَب» المأخوذِ من حَصْباء ، يعني حَصًى أي حجارةً صغيرة . وقد جاء ، في حديثٍ لعُمَرَ : «أنه حَصَبَ المَسْجِدَ» أي أمَرَ أن تُلقَى فيه الحَصْبَاء ، مرادفُ الحَصَى . أمّا المفرَدُ ، فمِن «حصباء» حَصْبَةٌ ومن «حَصًى» حَصَاةٌ .

ومَن أرادَ العَودة عن هذا الخطأ المألوف فَلْيُهمل كلمةَ «بَخْص» معتمداً الصوابَ في واحدةٍ من الكلمتَيْنِ : «حَصًى» و «حصباء» ، وإنّهما لأَلطَفُ وقعاً في الأُذُنِ من «بَخْصٍ» .

بُرهة في غير معناها الوضعي

كثر استعمال كلمة «بُرهة» بمعنى زمن قصير ، حتىساير هذا الاستعمال بعض المستحدَث من مراجع اللغة ، فأثبتها بمعنى زمن طويل ، كما أرادها الخطأ المألوف ؛ ولكن بعد ذكره أن هذا خروج عن المعنى الموضوع لها . فإذا قلت : «أتت على فلانٍ برهةٌ من الدهر» ، كان هذا بمعنى الزمن الطويل ، فإن شئتَ الزمن القصير فقل : «أتت على فلانٍ هنيهةٌ من الدهر أو يسير من الزمن» .

البِرواز والإطار

لقد ترك لنا اللسانُ الفارسيُّ من معرَّباتِهِ كلمةَ «فَرْواز» فمسختْها العامِّيّةُ «بِروازاً» بكسر الباء ، بدلاً من فَتْحِ الفاء في «فَرواز» . ولقد جاءَ في شعرِ أبي فراس الحمدانيّ قولُه :

وكـأنّمـا البِـرَكُ المِـلاءُ يَحُفُّهـا   أنْـواعُ ذَاكَ الـرَّوْضِ بـالـزَّهْـرِ
بُسْـطٌ مِـنَ الـدِّيبـاجِ بيـضٌ فُـرْوِزَتْ   أَطْـرَافُهـا بِفَـراوِزٍ خُضْـرِ

و «الفَرْوَاز» يرادفُه بالعربيّةِ «الإطارُ» و «الحِتارُ» للمحيطِ الدائريّ : للدولاب وللغِربال ، أمّا الثَّوبُ في أطرافُه ، فله «الكفافُ» أي الثني .

بَزَمَ وَنَبَس

قالوا : «لم يَبْزِمْ فلانٌ بكلمةٍ» . وإذا راجعتَ ما ذُكِرَ في صحيح معاني هذا الفعل ، وجدتَ «بَزَمَ» بمعنى عَضَّ بِمَقدَم الأسنان ، وبمعنى حَلَبَ الضَّرعَ ، وبمعنى أخذ وَتَرَ القَوس بالسَّبابة والإبهام ثُمَّ أرسلـه . ولكنَّك تَقَعُ على فِعْلِ «نَبَسَ» بمعنى فاهَ ونَطَق . و «نَبَس» فعلٌ غلبَ عليه استعمالُه مَنفيًا ، فكأنّه مُختَصٌّ بمثلِ هذا المعنى المقصودِ في قولهم : «لم يَبْزِمْ فلانٌ بكلمة» . وهكذا نرى أَنَّ وجهَ الصوابِ أَن نقول : «لم يَنْبُسْ فلانٌ بِكَلِمَة» .

البَشْر والبَرْش

في اللغة «بَرَشَ» فعلٌ بمعنى ظهور نقط بيضاء على الجلد أو من غير لونه ، و «مكان أبرش» ، أي كثير النبات مختلف الألوان . فمن أين جيءَ بكلمتي «مَبرَشة» و «بَرْش» ؟ أغلب الظن أنه تحريفٌ تناول كلمةَ «بَشَرَ» وما اشتُقَّ منها . و «بَشَرَ الجلدَ» يعني قَشَره ، و «بَشَرَ الجَرادُ الأرضَ» ، أي أكل ما عليها . فالصواب ، إذن : «مَبشَرة» بدلاً من «مَبرَشة» ، و «بَشْرٌ» بدلاً من «بَرْش» .

البِطانة والبَطانة

«البِطانةُ» ، بكسر الباءِ ، الصاحبُ للسرِّ يُشاوَرُ في كلِّ الأحوالِ وبواطنِ الأُمور ، و «بطانَةُ الرَّجُلِ» : خَاصَّتُه . أمَّا حَصْرُ استعمالها في معنَى خاصَّةِ الرؤساءِ والملوك ، فغيرُ صحيح ، لأَنَّها تُستَعمَلُ للعامَّة أيضاً ؛ وكذلك حَصْرُ استعمالِها مختصَّةً بالجَمْعِ خطأٌ لأَنها تُستَعمَلُ للمُفردِ أيضاً .

وأَمَّا البَطانةُ ، بفتحِ الباءِ ، فعِظَمُ البَطْنِ والنَّهَمُ في الأَكل .

بعثَهُ وبعَثَ به

بين «بعثهُ» و «بعث به» فارقٌ كبير في المعنى ، فهذه الباء التي تولَّت تعدية «بعث» جاءت خير ما تكون في دلالتها على الوساطة . فإذا قلت : «بعثتُ بكتاب مع الرسول» ، فهذا يعني أنك حمَّلتَه كتاباً هو وسيط إيصاله . أمَّا إذا قلتَ : «بعثتُهُ رسولاً» ، فهذا يعني أنك جعلتَه المبعوثَ وحدَه وبنفسه ، أي جعلته مفعولاً به دون واسطة .

وهناك معانٍ أخرى لفعل «بعث» أشهرها : بعث بمعنى أَحيا ، كما في قولك : «يبعث الله الخلق» ، أي يحييهم بعد الموت يومَ القيامة . و «الباعثُ» من أسماءِ الله تعالى ؛ و «يوم البعث» هو يوم القيامة .

بكى ولهف

جاء في قصيدةٍ لشاعرٍ من أصحاب المواهب الشعرية الكريمة قوله :

يَضْحَكُ الزَّهْرُ وأبكِي لَهُ   لَهْفِي لِهَذَا العَابِرِ المُسْرِعِ

هذا البيت من الشعر محبَّب إلى قارئه : صورةً ومعنًى ، ولكنَّ الفعل «أَبكى» ، و «لَهْفُ» مصدر لَهِفَ عدَّاهما الشاعر باللام وهذا غيرُ واردٍ في صحيح اللغة . ففعل «بكى» يُستعمل متعدِّياً كقولك : «بكيت ما مضى من عمري» ، ويُستعمل متعدياً بـ «على» ، كقولك : «بكيت على ما مضى من عمري» . أمَّا «بكى له» فخطأ مألوف .

وكذلك «لَهِف» فعل يتعدَّى بـ «على» ولا يُستعمل متعدّياً بلفظة ولا بأيِّ حرف آخر غير «على» . أما «تلهَّف» ، من لَهِفَ ، على وزن تفعَّل ، ففعل يتعدّى بـ «إلى» ، فيصبح معناه استعان . فإذا قلت لك : «تَلهَّفْتُ إليك» ، يعني استعنت بك .

بـــل

يقول محدِّثٌ أدبيّ : «المتنبي شاعرُ المدح والفخر والحكمة ، بل شاعر القوة» ، وهو يعني أنه يجمع القوة إلى المدح والفخر والحكمة كرابعةِ صفاتٍ يريدها لشعر المتنبي . ولكنَّ العطف بحرف «بل» نقض الصفاتِ الثلاثَ التي وردت قبل «بل» ليُثبتَ الواحدة التي جاءَت بعدها .

وهكذا يجب أن ننظر إلى مثل قولنا : «قرأت أدباً بل تاريخاً» . فهذا يعني أَنَّ المقروءَ من نوع التاريخ لا الأدب .

ونذكر ، في هذه المناسبة ، أنَّ حرف «لا» إذا استُعمل كحرف عطف عمِل عكسَ عمَل بل . فإذا قلنا : «قرأت أدباً لا تاريخاً ، يعني أن المقروءَ من الأدب لا التاريخ» .

بنفسه وبعينه

قَطْعاً لكلّ استنابةٍ عن شخص ، أو استعاضةٍ عن شيء ، نقول مثلاً : «حضر

الرئيس الحفلة بنفسه» ، ونحن نعني أنه لم يُكلِّف أحداً أن يَنُوبَ عنه ويمثّله . ونقول لِمَن نحبُّه ونشعر بالهناءَة في قربه : «أنت لي السعادة بعينها» . والصواب أن نقول : «حضر الرئيسُ نفسُه الحفلة» ؛ وأن نقول : «أنت لي السعادة عينها» ، لأن كلمتَي : «نفس» و «عين» جاءتا لفظتَي توكيد للرئيس والسعادة ، ولفظة التوكيد لا تحتاج إلى هذه الباء التي أصبح دخولها على لفظة التوكيد خطأً مألوفاً ، فالتوكيد تابع في الإعراب لمؤكَّده .

البَوش والسَّائمة

«باش وبوَّش القومُ» ، أي اختلطوا واجتمعوا . ونقول : «تركت القومَ هُوشاً بُوشاً» ، أي مختلطين ضاجِّين . ولكنَّ كلمة «بَوش» أصبحت شائعة الاستعمال بمعنى «الماشية» ، أي المال من البقر والغنم والإبل وغيرها . والصواب : إمَّا اعتماد كلمة «الماشية» ، وإمَّا اعتماد كلمة «السائمة» ؛ فكلاهما خاصٌّ بغير الناس.

[ت]

التأبين والرثاء

قال أحدُ الناظرين في الأدب وتطوُّره : «لقد دالتْ دولةُ التفجُّعِ في التأبين» . القصدُ مفهوم ، ولكنَّ كلمةَ «التأبين» كان يجبُ أن تُستَبدلَ بـ «الرثاء» ، لأنَّ «الرثاء» ، في حقيقته ، البكاءُ والتوجُّع والإمعانُ فيهما حتى التفجُّع . أمَّا «التأبين» فهو ، في الأصل ، اقتفاء الأثر ؛ فكأنَّ المؤبِّنَ يتناولُ الجوانبَ المَليحةَ في الميت ، كمن يقتفي الأثرَ المليح . ولهذا فقد غلبَ على «التأبين» جانبُ النَّظرةِ العاقلة ، المتوفِّرة على إعلانِ القيمة ، على النظرةِ العاطفيَّةِ الخافقةِ بالألم والداعيةِ إلى الغرقِ في الدموع .

إذن ، في «الرثاء» ، مدحُ الميتِ ، وسيلةٌ لإذكاءِ الشعورِ بالألمِ والاستسلامِ للمصيبة ؛ وفي «التأبينِ» ، التنويهُ بالخسارةِ ، وسيلةٌ للتدليلِ بقدرِ الميتِ وتعظيمِه باقياً في آثاره .

تـأمَّـلَ

قالوا : «نتأمل أن نصل إلى الغاية التي نسعى إليها في وقت قريب» . والصواب : «نأمَلُ» أي نرجو الوصول ونتوقعه .

أمّا «التأمُّلُ» فهو النظر في بواطن الأحداث والأشياءِ للكشف عن مضمونها ، أو ما خَفِي منها . ولقد اعتُمِدَ التأمُّلُ مذهباً فكريًا في الأدب أنقذه من سطحيةٍ غلَبت عليه زمناً طويلاً ، قبل النهضة الحديثة ، التي سيطر فيها التأمُّلُ على أدب عدد كثير من طلائعها الأعلام .

فلنقل إذن : «نأمَلُ أن نصلَ إلى الغاية» ، بدلاً من «نتأمَّل» .

تأمُّلٌ خاطف

ورد في كلامِ باحثٍ في أدبِ شاعرٍ قولُه : «نجد في هذا المقطع من قصيدة شاعرنا تأمُّلاً خاطفاً في كذا» ؛ ففي إيراد كلمة «خاطف» صفة لـ «تأمُّل» خطأ لا يجوز أن نتجاوزه دون إشارةٍ إليه . فـ «التأمل» يعني إنعام النظر في الكشف عن مضمون . وقد أُطلق هذا المصدر على مناهج فئة مختارة من كبار أدباءِ النهضة الحديثة ، فعُرِف أدبهم بِـ «أدب التأمُّل» أي أدب التعمُّق والشمول .

و «الخطف» يعني الأخذ بسرعة ، حتى قيل : «البرق الخاطف» . ومنه قول مراجع اللغة : «خطف البرق البصر» . وهكذا نرى أنه لا يصحّ الجمع بين المعنيين كما جاء في العبارة التي قدَّمناها . وأقرب ما يُستطاع لتصويب الخطأ ، مع الإبقاء على المعنى الذي قصد إليه الباحث ، هو أن يقول : «نجد في هذا المقطع من قصيدة شاعرنا نظرة خاطفة إلى كذا» . مع العناية بالفرق بين : «نظر إلى» و «نظر في» ، فالنظر في المسألة المقصود حلّها أعمق من النظر إليها إن لم يكن أدقّ .

تَبَلْسَمَ

قالوا : «تبَلسم فلانٌ من جُرحٍ أَصابه» ، جرياً على استحداثِ الفعل من اسمِ

مُعَرَّبٍ مثل : «تَفَرنَجَ» أَي تَلبَّسَ بأشكال الفَرَنْجِ ، و «تَأَقْلَمَ» بمعنى تَعوَّد مُناخاً غيرَ المُناخِ الذي يلائمُهُ في الأساس . ولكنَّ كلمةَ «تَبَلْسَم» التي استُعمِلت ، في هذه العبارة ، بمعنى تَداوى ، وَرَدَتْ في بعض مراجع اللغة بمعنى سَكَتَ عن فَزَعٍ ، ولم تَرِدْ في غير هذا المعنى . فيكون أمامَنا وجهانِ من النظر إليها : إمَّا وجهُ الخطأِ المألوف ، وإمَّا وَجهُ استحدَاثِ الفِعْلِ من الاسم المُعرَّب عن اليونانية وهو «بَلْسَمٌ» . وهذا اجتهاد اشتقاقيٌّ له مُريدُوه .

إذن ، فَلْنَقُلْ : «تَداوى فلانٌ من جُرحٍ أَصابهُ» ، أَو نُبقِي «تَبَلْسَمَ» جرياً على اُستحداثٍ لم يُصبِحْ قاعدةً بل اجتهاداً .

تثنية مباراة

وكثيراً أيضاً ما تَرِدُ كلمة «مباراة» في الكلام على الشؤون الرياضية وغيرها مما تجب الإشارة فيه إلى فوز منافسٍ على آخر ، أو فريقٍ على فريق ينازعه انتصاراً . ويحدث في هذه الجولات الرياضية أن تتكرر فنحتاج إلى تثنية كلمة «مباراة» أو جمعها .

ولمَّا كان بعض مذيعي الأخبار الرياضية قد أَلِفُوا تثنية مباراة في قولهم : «مباراتين» أو «مباراتان» وفاقاً لصحة الإعراب ، رأينا أن نذكِّر بأن كلَّ مصدر للفعل الرباعي الناقص على وزن «فاعَلَ» تُعتَبر تاؤُه مقلوبةً عن حرفِ علّة تعود إليه عند التثنية والجمع . فمثل هذه الأفعال : حامى ، وقاضى ، وبارى ، نقول في مصادرها : محاماة ، ومقاضاة ، ومباراة ، وعند التثنية والجمع نقلب تاءها ياءً ، فنقول في تكرار المباراة مرتين : «جرت مباريان» . وفي تكرارها ثلاثاً أو أكثر نقول : «جرت مباريات» ، وهكذا الأمر في تكرار محاماة ومقاضاة وغيرهما من الأسماء المقلوبةِ تاؤها عن حرفِ عِلّة .

تَجَرَّأَ فلانٌ على معارضةِ فلان

عندَ اختلاف الرأيِ أو المبدأ أو غير ذلك ممَّا يُختَلَفُ فيه أو عليه ، نقول : تعارضَ الرأيانِ أو المبدآن . وإذا كان أحد الجانبينِ ، المتجاذبينِ طَرَفَي الاختلاف ، يُخشَى الوقوفُ في وجهه ، نقول : «تجرَّأَ فلانٌ على معارضةِ فلان» .

هذه العبارة تبدو صحيحةً مفهومة . ولكنّ قليلاً من التَّنبُّه إلى سلامتها ، من حيثُ القصدُ المعنويُّ ، يكشفُ لنا عن عكس ما نريده فيها . فـ «التجرُّؤ» كائنٌ في المعارضة لا عليها . والمقصودُ أنَّ فلاناً منيعُ الجانبِ ، فكيف لا نخشى أن نعارضَهُ ؟ إذن ، الخوفُ منه مُسَبَّبٌ عن معارضتِنا إياه .

والصوابُ أن نقول : «تجرَّأَ فلانٌ على فلانٍ فعارضَهُ» .

التَّحريجُ لا التَّحريشُ

في مألوفِ التعبيرِ عن الغَابات والأماكنِ الكثيرةِ الأشجارِ والمُتشابِكة الأغصانِ تُستَعْمَلُ كلمةُ «أحراش» جَمْعُ «حُرش» . وهذه الكلمةُ لا وجودَ لها في فصيحِ المفرداتِ العربيَّةِ المؤدِّيةِ معنى الغابات . أمَّا ما جاءَ في هذا المعنى ، فهو كلمةُ «حُرْج» أو «حَرَجَة» . وإذا كان لا بُدَّ من اعتمادِ مصدرٍ يُؤَدِّي معنى تحويلِ بعض التلالِ أو الجبالِ الجرداءِ إلى غاباتٍ ، فإنَّ الصوابَ أَنْ نَستعمِلَ «التَّحريجَ» لا «التَّحريش» .

تحمَّطَ وتحمَّتَ

بين التاءِ والطاءِ في الفِعْلَين : «تحمَّطَ» و «تحمَّتَ» نقف لنصحِّحَ الطاءَ ،

بالتاءِ في ما وقعنا عليه من خطإٍ مألوف ، فقد قالوا : «تحمَّطَ فلانٌ لفلان» بمعنى أضمرَ له السوءَ أو اشتدَّ غضبُه عليه . في حين أنَّ «تحمَّط» ، بالطاءِ ، فعلٌ يعني في صحيح معناه : قلَّل من الشيءِ أو تراخى فيه . ومن أمثالِ العرب : «إذا ضربتَ فَأَوْجِعْ ولا تُحَمِّطْ» .

أمَّا «تحمَّتَ» بالتاءِ ، فمعناهُ اشتدَّ ، فـ«الغضبُ الحميتُ» يعني الشديد . و «تحمَّت اليومُ» ، أَي اشتدَّتْ حرارتُهُ . وهكذا نقول في صوابِ ما قصدنا إليه : «تحمَّتَ ، بالتاءِ ، فلانٌ لفلان» ، أي غضِب شديداً وأَضمرَ السوء .

التختخة والتَّخّ

قال بعضُهم ، في مجال إفساد الأمر على منافِس له : «سأُتختخ لك عجينَك» ، وهو يقصد أنه سيُفسد له ما يدبِّر ويهيِّءُ من أَمر . إنه حقًّا تعبيرٌ من ألطف مجازات اللغة العربيَّة وأقربِها إلى الفهم ، ولكنَّه بُدِىء بفعلٍ عرفَتْه لغة التخاطب ولم تعرفْه الفصحى . فكان لا بدَّ من استبدال فعلِ «تختخ» من فعل «تَخَّ» . وإذا وُجِدَ فعلُ «تختخ» ، فذلك تأديةً لمعنى التختخة التي استُعمِلت بدلاً من اللكنة ، أي ثِقَل اللسانِ في الكلامِ ، ولا علاقةَ لها بالإفساد والتحميض .

أما «طخطخ فلانٌ الشيءَ» ، بالطاء ، فمعناه : سوَّاه ، وضمَّ بعضَه إلى بعضٍ . إذن ، صوابُ اللغةِ أن يقولَ ذلك البعضُ : «سأُتِـخُّ لك عجينَك» .

تخرَّج في وتخرَّج من

يقول جامعيٌّ مشيراً إلى الجامعة التي أنهى تخصُّصَه فيها : «تخرَّجتُ من الجامعة اللبنانية» ، مثلاً . والصوابُ أن يقول : «تخرّجتُ في الجامعة اللبنانية» لا

منها ، لأنَّ المقصود بالتخرُّج هنا التدرُّب والتعلُّم في مكان كذا .

أمَّا أن نقول : «خرَّجته من جامعة كذا» ، أي أخرجتُه منها فهذا لا يدخل في متناوَل القصد هنا . وأما «التخارُجُ في الشرْع» فهو تفاعُل الخروج ، لأنه يُخرِجُ كلاًّ مِن الشركاءِ عن مِلكه إلى صاحبه بالبيع . وقد يكون «التخارج» بين الشركاء في أن يأخذ كلٌّ منهم مبلغاً بانتظار القسمة النهائية .

التَّدوية والتداوي

تتلاقى على أَلسنة العامَّة أحياناً صِيَغٌ من الاشتقاق على شيء من القُربى في اللفظ ، فيجيء استعمالُها في ترادُفٍ من المعنى على الرُّغمِ ممَّا بينهما من تباعُدٍ معنويّ . من ذلك ، مثلاً ، استعمالُ «التدوية» و «التداوي» بمعنى الاستشفاء . كقول أحد المتحدِّثين عن سُرعة انتشار خبرٍ أرادَ وصْفَهُ هامًّا :

«تداوتْ أصداؤه فراح الناس يتحدَّثون عنه في كلّ مكان» ، والصواب أنْ يقول : «تدوَّتْ» لا «تداوتْ» ، لأنَّ فعلَ «تداوى» بمعنى استعمل الدواء ، وفي هذا يقول عنترة :

وسَيْفِــي كــانَ فــي الهَيْجَــا طَبِيبــاً   يُـداوِي رَأْسَ مَـنْ يَشْكُـو الصُّـدَاعَـا

ويقول مجنون ليلى :

تَدَاوَيْتُ عَنْ لَيْلَى بِلَيْلَى مِنَ الهَوَى   كَمَا يَتَداوَى شَارِبُ الخَمْرِ بالخَمْرِ

أمَّا «التَّدوية» التي هي بمعنى ترجيع قصف الرعد ، فمأخوذةٌ من «الدوّ» أي البرِّيَّة ، ونُقلت إلى كلِّ صدًى يتردَّد . وفي هذا قال أحدُ الشعراء :

يُـدَوِّي بِسَمْـعِ الـدَّهْـرِ رَجْـعُ فَعَـالِـه   كَما في رَحِيبِ الدَّوِّ يَصْطَفِقُ الرَّعْدُ

تذنيب

لقد كثُرَ استعمالُ فعلِ «ذَنَّبَ» ، ومصدره تَذنيبٌ ، بمعنى خَطَّأَ تَخطيئاً ، أي ارتكَبَ إثماً . وهذا خطأٌ . فـ«التّذنيبُ» لا يُستعملُ قَطعاً إلاَّ في قَصدَينِ من المعنى ، فنقول : «تذنَّبَ الطريقَ» أي تَبِعَهُ ، ونقولُ عن المُعْتَمِّ أي المُعْتَمِرِ بِعِمَامَتِه : «ذنَّبَ المُعْتَمُّ عِمامتَه» ، أي أَرخى لها ذيلاً .

أمَّا إذا اقتضى الأمرُ التعبيرَ عن ارتكابِ الذنبِ والشرِّ فلا نقول : «الحُكْمُ العادلُ ذنَّب فلاناً أو قَضَى بتذنيبه» ، بل نقول : «الحكمُ العادلُ قضى بتذنيبِ فلان على فلانٍ ، أي باعتدائِهِ عليه» فحرفُ الجرّ «على» يُكسب التذنيبَ معنى الاعتداء .

تَرَامَى وبَلَغَ

من الشائع خطأً استعمالُ فعل «ترامى» بمعنى وصل إلى ، أو بلغ ، فيقول أحدهم : «ترامت إلينا أنباء تدعو إلى القلق» ، وهو يعني : بَلَغَتْنا أنباء تدعو إلى القلق .

وقد ورد فعل «ترامى» ، في صحيح استعماله ، كما جاء في مراجع اللغة ، هكذا : «ما زال الشر يترامى بينهم» أي يتتابع بينهم ، و «ترامى السحاب» أي انضمَّ بعضُه إلى بعضه الآخر .

إذن الصواب أن نقول : «جاءتنا ، أو بَلغَتْنا ، أو وصلت إلينا أنباءٌ تدعو إلى القلق» .

التَّسْدِيدُ والرَّصِيدُ

«التسديدُ» و «الرصيدُ» كلمتانِ شاع استعمالُهما في الكلامِ على الحساباتِ في سائرِ علاقاتِ الناسِ العمليَّة ، ولا سيَّما التجاريُّ منها . فـ «التسديدُ» يعني الوصولَ إلى التعادلِ والمساواةِ بين جانبَين : مِن وإلى ؛ و «الرصيدُ» يعني الفارق العدديّ بين الجانبين . وفي هذا يقولون : «فلانٌ سدَّد حسابه» أي أنهاه بالمعادلة ؛ و «فلانٌ دفعَ لنا رصيدَنا» ، أي ما تبقَّى لنا عنده من دَيْنٍ أو ثمنِ بضاعة . . . ويبدو أنَّ هذه الكلمة من بقايا الكلمات التجاريَّة الإيطالية ، عُرِّبتْ مع قليلٍ من التعديلِ بلفظِ السين صاداً .

أمّا الكلمة العربيّة فهي «الباقي» ، إذ عُرِفَ الفرقُ بين جانبي الحساب ، عند إجراء الطَّرح ، بالباقي .

وأمّا «التسديد» فهو بمعنى الاستقامةِ والتصويب ، فكيفَ أَصبحَ انتهاءَ من حساب ؟ إنَّه المألوف من الخطأ يُصبحُ لغةً مفهومة ، إن لم نقلْ صحيحة .

تشارك مع

الكلمة العربية يتناولها الاشتقاق وزيادة بعض الأحرف على فعلها المجرّد لتوليد المعاني وتوجيهها . ففعل «شرك» مأنوس استعماله في المزيد «تشارك» . ومنه قولهم : «العدالة الاجتماعية تقتضي أن يتشارك العمّال مع صاحب المعمل في توزيع الأرباح» . فالحرف «مع» ، في هذه العبارة ، لا مكان له ، لأن الفعل «يتشارك» فيه معنى المشاركة . فنحن نقول : «تجادل القاضي والمحامي ، وتبارى الفريق الفلاني والفريق الفلاني» ، دون أن نُلحق «مع» بـ «تجادل» و «تبارى» .

تشتاق إليك

يُقال في تَبادُلِ السلام والدعاء بالصِّحَّةِ ، بعد غياب طويل : «أنا مُشتاقٌ إليك» . فيردُّ الآخر داعياً بالصِّحَّة : «تَشتاق إليكَ العافية» .

نرى أن نَلفت النظرَ إلى هذا الخطأ الكبير ، على الرغم من وروده ، غالباً في التخاطب العاميّ ، لأن المعنى الدعائي بالخير ينقلب إلى دعوة بالشر . فالشوق لا يَحدُث إلا بين المتفارقَيْن أو المتباعدَيْن . فنقول : «اشتاقت الأرض إلى المطر بعد انحباسه عنها زمناً طويلاً» ؛ ونقول : «اشتاق السجينُ إلى الحرية ، والمريض إلى الصحة ، بعد حرمانٍ طويل» : هذا من الصِّحَّة ، وذاك من الحرية .

فليكن لنا ، إذن ، بديلٌ من هذه العبارة أيّ كلام آخر يعبِّر عن سلامة المعنى وصحيح الدعاء بالصحة .

تشكَّل وتألَّف

يقولون : «تشكّلت الوزارة» .

في هذا التعبير خطآن :

الأول : من حيث صحة الإسناد ، أي القيام بالتشكيل .

والثاني : من حيث صِحّة المعنى المقصود .

فـ «التشكيل» يصدر عن مكلَّفٍ به ، يُعْرَف بالرئيس المكلَّف ، و «التشكُّل» يصدر عن الوزراء ، إن صحَّ أنّهم يشكِّلون أنفسهم .

أما بالنسبة إلى صحة المعنى المقصود بوجود الهيئة الوزارية ، ففعل «شكَّل» ، أو «تشكَّل» لا يؤدّي مضمون المُراد . فـ «التشكيل» من معانيه : الالتباس وتزيين الشَّعر ، وضبط الكلام المكتوب ، أي وضع الحركات وسائر الضوابط .

وهكذا يتَّضح أَنَّ «التشكيل» له متناوَلات سطحية خارجية . فالصواب أن نستعيض عن «التشكيل» بـ «التأليف» . ونقول دائماً ، لكي نذكِّر بأن مَن يناوِب بين الكلمتَين في حديثه عن إيجاد الوزارة ووجودها ، يجب أن يكتفي بالتأليف إذ أراد صِحَة الكلام .

فـ «التأليف» من معانيه : المقاربة ، والمواصلة ، والتنظيم ، وقِمَّةُ معانيه إيجادُ التوافُق والانسجام .

التصحيح والتحقيق

لا يخلو توارثُ النتاجِ الفكريّ من حركاتٍ «تصحيحيَة» أو «تحقيقيَّة» . ولمَّا كان لكلٍّ من «التصحيح» و «التحقيقِ» معناهُ الخاصُّ وغايتُهُ المتوخَّاةُ كان لا بدَّ من استخدامِ هذه أو تلك في مكانها من حيثُ القصدُ «التصحيحيُّ» أو «التحقيقيُّ» .

فـ «التصحيحُ» يعني إِزالةَ السَّقْطِ أو المغالطةِ أو غيرِ هذينِ من الضَّعفِ أو الخطأ . وأَمَّا «التحقيقُ» فهو الإثباتُ والتأكيد . ومَن اعتنقَ فلسفةً أو مبدأً واقتنع كليًّا بصحَّةِ هذا أو تلك فتكلَّم عنهما يكُنْ كلامُهُ «تحقيقيًّا» ؛ ومَن اقتنعَ جزئيًّا فتكلَّم ، يكنْ كلامُه «تصحيحيًّا» ، أي يُشيرُ إلى الخطأ ويدلُّ على الصواب .

تصحيحُ فاعلِ أَمكنَ

كثيراً ما يجيءُ مثلُ هذا التعبيرِ ، في ما يُكتَبُ أو يُذاع : «أمكن فلانٌ أن يفعلَ كذا أو كذا من الأمور» . والصوابُ أن نقولَ : «أمكنَ فلاناً أن يفعلَ كذا أو كذا» . وقد جاء في كُتُبِ اللغة : «أمكنني الأمرُ» ، أي مكَّنني من نفسه ، و «أمكنَ الأمرُ فلاناً» أي سَهُلَ عليه أو تَيَسَّر له . وهكذا أتى المألوفُ عكسَ الصواب .

التصرُّفُ في معنى أَكل

يدخل فِعْلُ «أَكَلَ» في كثيرٍ من المعاني المجازية . ولكن لا بدَّ من قرينةٍ معنويَّة تُبقي وجهَ المعنى واضحاً سليماً عند القارىءِ أو السامع . ولقد قرأتُ في بعض ما طالعتُ لبعضِ مَنْ أَحترم مستواهم الإنشائي قولَهُ : «صَدِئَت هِمَّةُ فلانٍ حتى لكأنَّهُ سيفٌ أَكلَ قِرابَهُ» . والواضحُ هنا أنَّ الكاتبَ استعار الأكلَ للسيفِ الصَّدِىءِ يَتناوَلُ قِرابَهُ كما تَناولَ فلاناً قعودُهُ الطويلُ عن النَّشاط . ولكنَّ الفصاحةَ العربيَّةَ تَقتضي أَن نُبقِيَ لـ «أَكَلَ السيفُ قرابَهُ» مجازَه الرائعَ الذي يَعني : غيظَ السيفِ لِقلَّةِ استعمالِه ، كما تغتاظُ الجِيادُ إِذا طالَ حجْبُها عن ساحاتِ القِتال ، على حدِّ قولِ الشاعر ابن تميم :

أَسْرِعْ بنَا نَحْوَ العَدُوِّ فإِنَّهُمْ ... في غَفْلَةٍ مِن قَبْلِ أَنْ يَتيقَّظُوا
وجيَادُنا لِلغيظِ تأكلُ لُجْمَها ... حَنَقاً عليهم والظُّبَى تَتَلَمَّظُ

تصويب ما استُعْمِلَ من حَاشَ ومُشتقَّاتِهَا

قالوا : «ليس في حَوْشِكَ أن تَفعلَ كذا» . فنقول : «الحَوْشُ» بمعنى القدُرةِ خطأٌ ، لأنَّ فِعْلَ «حاشَ» يعني جَمَعَ . وقد جاء في الدُرِّ النَّثير : «عندَهُ وُلْدَانٌ يَحُوشُهم» ، أي يجمَعُهم . كما جاءَ أيضاً : «احْتَشَوا عليه» ، أي جعلوه وَسَطَهُم ، و «تَحَوَّشُوا عنه» ، أي تَنَحَّوا. إذن يجبُ أَن نَستعيضَ عن «حَوْشِك» بأيٍّ من الأسماءِ التي تُؤَدِّي معنى القُدرَة والإمكان . فنقول مثلاً : «ليس في إمكانك أن تفعلَ كذا» . و «الحَوْشُ» ، في العراق ، يُسْتَعْمَلُ بمعنى الحَظِيرة ، وفي مصر بمعنى الفِناءِ ، بكسر الفاء ، أي ساحة المَنزل .

وقالوا : «لا تَستعمِلْ حَوْشِيَّ الكلام» ، بفتح الحاءِ ، والصوابُ أن تكونَ مضمومة . كما تكون كذلك في : «حُوشِيُّ الليالي» ، أَي المُظلم منها ،

و «حُوْشِيُّ الناس» ، أي الذي لا يخالطهم . وقد جاءَ في حديثِ عمر : «. . . ولَمْ يَتَتَبَّعْ حُوْشِيَّ الكلام» ، يعني الخارجَ عن صُلْبِ موضوعِ الكلام .

أَمَّا ما يُعبَّرُ به في لغةِ التخاطُبِ مِن مثل قولهم : «حَوَّشْنا ثِمارَنا» أي غِلالَنا ، وهم يَقصِدُون جَمْعها ، فليس خارجاً عن الفصاحة بل من صميمها .

التطوُّر والتغيُّر

عجلة الزمان أصبحت تسير بأكثر سرعة ممَّا كانت عليه من زمان. . . لذلك كثر الكلام عمَّا يحدث من جديد أو بديل أو عديل أو تعديل في أعراض الحياة ، وأغراضها ، ووجوه المعيشة وأحوالها . فإذا الكلام الذي يتناول درس هذه الخصائص والظواهر ، نقلاً عن لغات الأمم المتقدِّمة في هذه المضامير ، لا يُقيم أصحابُه وزناً أَو لا يُعيرون انتباهاً لِما بين كلمتَي : «التطوُّر» و «التغيُّر» من فرق في الوضع المعنوي يبدو كبيراً بعد إنعام النظر .

فإذا قلنا : «تغيَّر الشيء» ، فنعني أنه تحوّل وتبدَّل وصار غير ما كان أصلاً وشكلاً .

وإذا قلنا : «تطوَّر الشيءُ» ، فنعني أَنه تبدَّل في الحال والهيئة دون أن يتبدَّل في الجوهر وفي الأصل . وهوذا نحن نقول في مَن تمادى في الخروج عن حدود ما نعرفه فيه : «عدا فلانٌ طوره» أي تجاوز حدّه . وفي هذا المعنى ، المثل السائر : «كُلّ ما خرج عن حدِّه انقلب إلى ضدِّه» . وفصل الخطاب قول الكتاب العزيز : ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً﴾ ، أي أصنافاً .

والحاجة ماسّة في حقول الأبحاث الإنمائية على مختلف متناولاتها ، إلى التفريق بين : «التطوُّر» و «التغيُّر» ؛ فـ «التطور» مهما تنامى تبقى الذات منطلِقةً من مدارها وأصالتها ، بينما «التغيُّر» يخرج جديدُه من الذات وعنها ليصبح غير ما كان في الكلّيّة لا الجزئية .

تَعرَّفَه وتعرَّفَ به وإليه وعليه

ما أكثر استعمال هذا التعبير : «تعرَّفتُ على فلان في مناسبة كذا. . .» . ومَن تبيَّنَ صحة استعمال «تعرَّف» وجد أنَّ هذا الفعل يتعدَّى دون حرف جرٍّ ، في مثل قولنا : «تعرَّفَ الاسمُ» ، أي كان نكرةً فصار معرفة ؛ أو في مثل قولنا : «تعرَّفْتُ المسألَةَ التي كنت أجهلها» ، أي صرت أعلمها وأفهمها . أَما إذا تعدَّى بحرفِ جرٍّ فتعديتُهُ تكون بِـ (إلى أو الباء) . فإذا قلتَ : «تعرَّفْتُ إلى فلان» ، تعني أنك عرّفتَهُ بنفسك إذ كان لا يعرفك . وإذا قلتَ : «تعرَّفْتُ بفلانٍ» ، أي صار فلانٌ يعرفُكَ دون أن تكونَ أنت المعرِّف .

وقد جاء في الحديث : «تعرَّفْ إلى اللّهِ في الرّخاءِ يعرِفْكَ في الشِّدة» ، أي اجعله يعرِفُكَ بطاعتك إياه فإنه يجازيك عند الشدة .

تعوَّد على

مـا جاء صواباً في حذف «مع» من جانب «تشارك» يجيءُ صواباً أيضاً في حذف «على» الواردة في مثل قولهم : «تعوّدوا على النهوض باكراً» . فَفِعل «تعوَّد» يتناول مفعوله مباشرةً دون الحاجة إلى حرف الجر «على» . وفي هذا المعنى قال الشاعر :

لكـل امـرىءٍ مـن دهـره مـا تعـوَّدا ....

أَي ما تعوَّده .

التعيين بالإضافة لا بالنعت

من المُسَمَّيات الشائعة أَن نُطلقَ ، على مَن أُوْكِلَت إليه كتابةُ الوثائق

والمعاملات والوكالات في صيَغٍ قانونية مسنَّدة ، اسمَ «كاتبٌ عدلٌ» أي معتمِدينَ له صفة العدل في ما يكتب في سجلّاته . وفي هذه التسمية لا يبرز المعنى المقصودُ تعيينُه بقدر ما يبرز في قولنا : «كاتبُ العدلِ» ، أي أنه مختصٌّ بكتابة العدل ، بلام التعريف ، لكي يلتزم اللفظُ انضباط المعنى وتعيينَه مهمةً للكاتب الذي نعنيه ، فالإضافةُ تعني جَمْعَ الاسمين في مسمًى واحد .

أمّا القولُ بالإضافةِ إلى النكرة ، على اعتبار «عدلٍ» دونَ أل التعريف مضافاً إلى «كاتب» فهذا ضعيفٌ ، ولا يعني التزاماً للتعيين الذي أُريدَ في استحداثِ وظيفةِ كاتبِ العدل ، تلافياً للظلم والتزوير .

تَفَاعَلَ من شَحِنَ ومن شَحَّ

«شحِنَ ، بكسر الحاء ، على فلان» : حقد عليه . و «شحَّ بالشيء» : بخُل به وحرص عليه . وقد تكرَّر الخطأ في استعمال «تشاحَنَ» بمعنى مَاحَك وتناقش ، ولكن مقترِنَةً بـ «واو الجماعة» في مثل قولهم : «لا تتشاحَنُوا في ما اصطلحَ عليه العلماءُ والفصحاء» ؛ والصواب : «لا تتشاحُّوا في ما اصطلح عليه العلماء والفصحاء» ؛ فالخطأ ، كما يبدو ، كان تحريفاً بين الحاء والنون في «تتشاحنوا» والحاء المشدَّدة في «تتشاحُّوا» . ولعلَّ الأَفضل أن نعتمدَ تتجادلوا أو تتناقشوا ، تجنُّباً لعثرات اللفظ والنقل .

تفرَّج علـى

جاء في ما قالوه : «أصابني انقباض في صدري فخرجت أتفرَّج على الطبيعة لأُسرِّيَ عن نفسي» . فالتفرُّج ضدّ الانقباض ، وزوال انقباض الصدر يتمّ بواسطة

مَشاهِد جميلة كَمَشاهد الطبيعة التي تفتح الصدر وتكشِف الغم بالفُرجة أي الانفتاحة التي تُحدِثها .

ولمَّا كان فعلُ تفرَّج يتعدَّى بـ «الباءِ» لا بـ «على» يكون الصواب أن نقول : «أصابني انقباضٌ في صدري فخرجت أتفرَّج بالطبيعةِ لأُسرِّيَ عن نفسي» .

تقييم وتقويم وقوام

كلما دار الكلام على تعديل شيءٍ ، أي تعيين ما يعادله ثمناً من مال أو من أيّ بديل آخر نسمّيه قيمةً له ، نقول : «يجب أن نتفق على تقييم هذا الشيء» . والصواب أن نقول : «يجب أن نتفق على تقويمه» . لأنَّ الفعل هو «قَوَّمَ» الرباعيّ لا «قام» الثلاثيّ .

وقد جاء في حديث المسألة : «يا رسولَ الله ، لو قوَّمت لنا» ! فقال : «اللّهُ هو المقوِّم» ، أي لو سعَّرتَ لنا ، أي حدّدتَ القيمة .

وفي تسميةِ أبي الفداء كتابه المشهور في أصول الجغرافيا ووصف البلاد: «تقويم البلدان» تنويهٌ واضح بصِحّة لفظ المصدر الواوي من فعل قوَّم تقويماً .

وفي هذا المعنى وردت تسمية حساب الأوقات ، في مدار السنة باسم «تقويم» . وليس تقويم الاعوجاج ، بالمعنيين الحقيقي والمجازي ، أي تعديل الانحراف ، غير الأخذ بتقويم الصفّ عند الصلاة ، قاعدةً للتسوية والتنظيم .

أَمَّا «قِوام الشيء» ، بكسر القاف ، فهو عِمادُه . فيقال : «فلان قِوامُ أَهل بيته» ، و «هذا قِوامُ الأمر الفلانيّ» ، أي مِلاكه ، بكسر الميم لا فتحها ، كما هو المألوف خطأً أيضاً .

التلاشي والاستلشاق

من صحيح الاستعمال ، الذي تُقرُّه الفصاحة ، فِعلُ «تلاشى» ، بمعنى اضمحلَّ وأَشرفَ على الفَناء . وقد جاءَ في كتب اللغة أنَّ فعل «لاشى» أُخِذَ من «لا شيء» ، فأصبح اللازم منه «تلاشى» أكثر استعمالاً وأقرب إلى ما أُخِذَ منه . فما يمنع أن نردَّ إلى فِعلِ «استلشقَ» ومصدره «الاستلشاق» ، الهمزةَ بدلاً من القاف ؛ فنجد أنَّ المجرَّد «لَشَقَ» المفقود من كتب اللغة ، هو «لَشَأَ» المأخوذ من «لا شيء» . وإذا صِيغَ منه وزن استفعل وقعنا على ما يُلِحُّ عليه مستعمِلو «الاستلشاق» بمعنى الاستخفاف بالشيءِ وازدرائه كأنه لا شيء . فلْنَقُلْ : «الاستلشاء» احتفاظاً بهمزة لا شيء .

تماثَل إلى الشفاء

من الحِكَمِ الصِّحِّيَّة قولُهم : «لا تُرفَعُ الحِميةُ عمَّن تماثلَ إلى الشفاءِ حتى يطمئنَّ إلى الصحة» . إنها عبارة تصلح قاعدةً من قواعد السلامة العامّة ، فتؤمّن للمريض استعادة العافية ، أي الصحَّة التامة . ولكنها من حيث صحّة اللفظ ، تشتمل على خطأ مألوف في ذكر «الشفاءِ» إلى جانب «تماثَل» . فـ «التماثُل» ، في الحديث عن الصحة والمرض ، هو بلوغ حدِّ الشفاء .

والصواب أن نقول : «لا تُرفع الحِميةُ عمَّن تماثل حتى يطمئنَّ إلى الصحة» . وفي قولنا : «تماثل المريض» أو «نَقِهَ المريض» ، أو «أبلَّ المريض» ، معانٍ مترادفةٌ تعني الشفاء من المرض ، وانتظار عودة العافية إلى هذا التماثُل ، الناقِه ، المُبِلِّ من مرضه .

التَّمْبَل والطّنبل

تجاهل صديق لي قدرته على فهم مسألة ، ولَمّا تمادى في تجاهله لُمْتُه احتفاظاً بما أعرف من ذكائه ، فقال : «لعلّي صرت تمبلاً» ؟ فاستدركتُ ممازحاً مصحّحاً وقلت : «يظهر أنك صرتَ طنبلاً ، بالطاء لا التاء ، والنون لا الميم ، يعني أنك صرت بليداً أحمق .

أما «التَّمْبَل» ، بالتاء المكسورة لا المفتوحة ، بعدها ميم ساكنة ، فصفة تعني قِصَرَ القامة ، في اللغة التركية ، وأنت رشيق القامة ، بحمد الله» .

تَمَرَّى وتَمَرْأَى

إنّ فِعْل «تمرَّى» بالألف المقصورة ، الذي يُسْتَعْمَل خطأً بمعنى نظر شخصَه في المرآة ، لكي يبقى له وجود ، يجب أن يُكتب بالألف القائمة مخفَّفاً من «تمرَّأَ» بمعنى استساغ الطعام ووجده «مريئاً» أي طيِّباً . والفعل «أرأى» ، الذي مضارِعه «تمرأى» ، هو ما يؤدِّي معنى النظر في المرآة .

فالصواب ، مثلاً ، أن يقال : «تمرأَى الممثِّلُ قبل ظهوره على المسرح» .

تمنّي المستقبل ونفْي الماضي

قال أحد الشعراء ، متمنِّياً بقاءَ ما بينه وبين الحبيبة ثابتاً لا يتبدّل :

لَيْتَ هَذَا الحُبَّ يَبْقَى العُمْرَ لَمْ   يَتَبَدَّلْ مِثْلَ أَيَّامِ السِّنِين

لقد أفسد حلاوةَ معنى هذا البيت من الشعر الجمعُ بين «ليت» للتمنّي في

المستقبل وبين «لم» لِقلبِ المضارع إلى الماضي والجزم في نفيه . فإذا كان هذا الحب «لم يتبدل» ، فماذا يتمنى شاعرنا ؟ وإذا كان يتمنَّى ، مستعيناً بـ «ليت» المستقبليَّة ، بقاءَ هذا الحب ، فما شأن «لم» المُوغلة في البتّ والجزم والنفي ، تقطع عليه سرابَ التمنّي ؟!؟ ألم يكن استخدام الأداة «لا» أصحّ وأنسب ؟

التوفير والاقتصاد

كثيراً ما يجيءُ استعمالُ كلمتَيْ : «التوفير» و «الاقتصاد» مُترادفتَيْنِ نستعيضُ بإحداهما عن الأُخرى دونَ أيِّ انتباهٍ إلى إفسادِ المعنى حتى الخروج إلى ضدِّه . وإليكُمْ قَولاً أَرادَ به صاحبُهُ إَعلانَ العزمِ على الحزمِ في الإنفاق ، هذا نصُّه : «عَمَدْنا إلى سياسةِ التَّوفيرِ في النفقات» . فلو اعتمدَ قائلُها النظرةَ إلى صحيح معنى كلمة «توفير» لرأى أنَّه أَعلن عكسَ ما اعتمدَه من التَّدبير ؛ لأَنَّ «التوفير» معناه التكثير ، في حين أنَّ الكلمة الملائمة أصبحت اسماً لإحدى وزاراتِ الدولةِ الحديثة ، نعني وزارةَ الاقتصاد ، والاقتصادُ يعني الحزمَ في الإنفاقِ والتخطيطَ المدروس تلافياً للتوفير والهدر .

أَما ما يتبادر إلى الذهن ، إِذ نَذكُر أَنّ بعضَ المصارف تعتمدُ أبواباً من الحسابات الخاصَّة بالتوفير ، أو نرى ما يعتمده بعض أَصحاب الدَّخل المحدود ويسمُّونه «صندوق التوفير» ، فإنَّ هذا الاعتمادَ لم يخرج بالكلمة عن معناها الصحيح ؛ فالمعنيُّ هنا جَمْعُ القليلِ إلى القليل لِيُصبحَ كثيراً . وهذا ما يذكُّر بـ «قُجَّةِ» الأولاد الذين يريدُ ذَوُوهُم أن يعلِّموهم كيف يُصبحُ القليلُ كَثِيراً عن طريقِ «التوفير» ، أي الجمعِ فالتَّكثير .

تولّى وتولَّجَ

جاء في مراجع اللغة : «ولج المكان» أي دخله ، وتَوَلَّج إلى المكان وفيه ،

دخله أيضاً . ولم أقع على أثر لمعنى الولاية على الشيءِ في فعل تولَّج . فمن أين جاء قولُ بعضهم : «تولَّج فلانٌ أمراً لا قدرةَ له على القيام به» . والصواب أن يقول : «تولَّى فلانٌ أمراً لا قدرة له على القيام به» ، أي تقلَّده ليقوم به ، وهو لا يستطيع ذلك .

ولعلَّ هذا الخطأ ، في استعمال تولَّج بمعنى تولَّى ، ناتجٌ عن صحة استعمال «وَلَّجَ إليه الأمر» بمعنى كلَّفهُ القيامَ به وولاَّه عليه . ولكن يجب التنبُّه إلى أنَّ لوزن «فَعَّلَ» ما ليس لوزن «تفعَّل» ، ولا سيّما إذا تعدَّى بأحد أحرف الجر . ففي قولنا : «وَلَّجَ إليه الأمرَ» معنى إدخال الأمر في عُهدةِ من كلَّفناه القيام به ؛ فكأَنَّ هذا الحرف الجر جعل من عُهدةِ الأمر إلى فلان ولايةً له عليه .

[ث]

الثلاثي والرباعي من فعل «قفل» و «عطا»

بين الثلاثي والرباعي من الفعل الواحد خروجٌ عن المعنى الوضعي أحياناً ، وأحياناً أخرى خروجٌ عليه . ففي قولهم ، عند الانتهاء من الأسئلة والأجوبة عن موضوع ما : «قُفِلَ باب المناقشة» ، خطأٌ في استعمال الثلاثي من «قَفَل» الذي معناه رَجَع . وبما أن «القَفْل» يعني الرجوع ، فلا تألف خطأهم القائل : «قَفَلَ فلان راجعاً» ، لأنه مثل قولك : «رجع فلانٌ راجعاً» . والصواب أن تقول : «أُقفل باب المناقشة» ، لأنَّ أَقفلَ بمعنى أَغلق ، وأن تقول أيضاً : «قَفل فلانٌ» ، إذا قصدتَ رجوعه . وتقول مراجع اللغة : «قَفَل في الجبل يعني صعد ، وقَفَل اللُّغزَ يعني حلَّه ، وقَفَل الطعام يعني جمعه واحتكره ، وقفل الفرس يعني ضمَّره» .

وهناك خطأ مألوف في قولهم : «العاطي والآخذ» ، ففعل «عطا» ، بالألف الممدودة ، يعني تناول الشيء أي أخذه . وكان الصواب أن يقال : «المُعطي» و «الآخذ» ، من أعطى أي ناول الشيء ضد أَخذه .

[ج]

الجانح والجَناح والجُناح

«الجانح» من كل شيء ، ومن كل حيّ ، المائل . و «الجوانح» في جسم الإنسان هي أوائل الأضلاع تحت الترائب ممّا يلي الصدر . وقيل جوانح الصدر من الأضلاع هي المتصلة رؤوسها في وسط الزَّور . واحدتها جانحة .

ومن الخطإِ المألوف استعمال كلمة «جانح» لما يخفق به الطائر في طيرانه . والصوابُ «جَناح» ، بفتح الجيم ، فنقول مع الشاعر القديم مخاطِباً سِرباً من القطا ، وقد هاجه الشوق إلى مَن يحبّ :

أَسِرْبَ القَطَا ، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَناحَهُ لَعَلِّي إلـى مَـن قَـدْ هَـوَيْـتُ أطِيـرُ؟

أمّا «الجُناح» ، بضم الجيم ، فهو الميْل إلى الإثم ، أو هو الإثم نفسُه . وفي هذا المعنى يقول الحارث بن حلّزة ، مُعيِّراً بني تغلب بمعركة ربحها أعداؤُهم وكثر فيها قتلاهم :

أَعَلَيْنـــا جُنـــاحُ كِنْـــدَةَ أن يَغْـ ـنَمَ غَـازِيهـمُ ، ومنّـا الجـزاء ؟

ومن حديث ابن العباس في مال اليتيم ، قولُه : «إني لأَجْنَحُ أَن آكُلَ منه» ، أي أرى الأكل منه جُناحاً ، أي إثماً .

الجَبْهَة والجَبين

من الأمور الجديرة بالاهتمام ، لكي يسلم المعنى الذي نريده من الخطأ والالتباس ، أن نراعي ما يكون من فارقٍ في المعنى بين المترادفات من الأفعال ، التي نزعم أنها ، على اختلاف لفظها ، تؤدِّي معنى واحداً . والحقيقة أن التقارب في المعنى موجود بين فعل وآخر ، ولكنَّ وحدة المعنى ، على صحيحها ، مفقودة .

وإذا جاز لنا ألاَّ نُفرِّق بين فعلين متقارِبَي المعنى لبقاءِ القصد واضحاً ، كأن نستعمل «شرب الدواء» بدلاً مِن «جرع الدواء» ، وكلاهما يعني ابتلاع الماء أو أيّ سائل آخر ؛ فإنه لا يجوز لنا أن نتجاوز ، خطأً الاستعمال ، بين اسمين لكلٍّ منهما وضعٌ خاصّ به ومسمًّى يعنيه دون سواه .

وقد كثر الخطأ في استعمال الاسمين : «الجبهة» و «الجبين» بمعنى واحد . والصواب أن الجبين كائن فوق الصدغ ، أي أنه القسم الأعلى مما بين العين والأذن . ولكل إنسان جبينان : شمالي ويميني ، وإنّ الجبهة هي ما فوق العينين والأنف حتى شعر مقدَّم الرأس ، وما بين الجبينين : الشمالي واليميني .

ومن المفروض أن تكون هذه التسمية صالحة للدلالة على أن الجبهة من رأس الإنسان أول ما يَجْبَه الأشياء التي تعترضه .

جرَّس وجرَّص

في استعمال (جرَّص) ، بالصاد بدلاً من السين ، انزلاقٌ إلى العامية . فقد جاء ، في بعض ما طُبع ونُشر ، قولُ بعضهم : «أبدى فلان من التصرُّف ما جرَّصه» ، بالصاد ، والصوابُ بالسين ، إذ إنّ مراجعَ اللغة ليس فيها لا «جرَّص» ولا «جَرَص» ، بالصاد . ثم إن فِعْلَ «جرَّس» ، بالسين ، يجب أن يَلحقَهُ حرفُ

الجرِّ «الباء» . فنقول : «جرَّس فلانٌ بفلان» ، أي شهَّر عيوبَه ونقائصَهُ .

ولهذا «التَّجريس» حكايةٌ نرى أنْ نَرويَها تدليلاً بما كانَ قضاةُ العرب ، قديماً ، يفرضونه من التشهير بمرتكِب الإثم ، ولا سيَّما الخُلُقيُّ منه :

كان القاضي يأمر بأن يُعلَّق في عُنقِ المحكوم عليه ، جَرَسٌ صغيرٌ ، ثم يجعلونه على ظهر حمار أو بغل في شكلٍ مقلوب : وجهُهُ نحوَ ذنَبِ الدَّابة ، وظهرُه نحو رأسِها . وبعد ذلك يطوفون به في الشوارع ، ومِنْ حوله جموعٌ ساخرةٌ منه ، عارضةً إياه عبرةً وسخريَّة .

وفي مجال التذكير بما جاءَ من التحريفِ بين السين والصاد في «جرَّس» ، نرى أن نُذكِّرَ ، ونحنُ في وطنٍ غنيٍّ بالكرمة ، بالتحريف الواقع بين «الجيم» و «الزاي» في كلمة «زرجون» ، وهي لفظةُ الجمعِ لِقُضْبانِ الكرمة ، التي يجب أن تبدأ بالزاي ، والخطأ المألوفُ بَدْؤُها بالجيم ووضعُ الزاي ثالثة ، والعكس هو الصواب ، أي «زرجون» .

الجملة المعترضة تُفسد تركيب العبارة

يقول أحد المتحاورَيْن للآخر بعد أخذٍ وردٍّ في مسألةٍ معقَّدة : «إن القضية ، وإن تكلَّمْتَ عنها مطوَّلاً ، فإنك لم تعطِ فيها رأياً واضحاً» .

مثل هذه العبارة لا يظهر فيه الخطأ جليًّا إلا إذا أخَّرت الجملة المعترضة الشرطية ، وجمعت ما يجب أن يكون صحيح التعبير في تأدية المعنى الأساسي ، وهو أن المُحاور لم يعطِ رأياً واضحاً في القضية . فإذا بك أمام العبارة المرويّة كما يلي : «إن القضية فإنك لم تعطِ فيها رأياً واضحاً ، وإن تكلَّمتَ عنها مطوّلاً» .

في هذا الترتيب الجديد لتركيب العبارة ظهر الخطأ في ترك «إنَّ» ، التي تصدَّرَت الكلام ، دون خبر لها ، وفي الإتيان بـ «فإنك» لِتُحشَر حشواً أفسد التعبير الذي يستعيد صحّته بحذفها . وعندئذ تسلم العبارة مؤديةً المعنى المراد ، سواء في

سلامتها إن أبقينا الجملة المعترضة في قلب الجملة الأساسية ، فقلنا : «إن القضية ، وإن تكلَّمْتَ مطوّلاً عنها ، لم تُعْطِ رأياً واضحاً فيها» ، أو أخَّرنا الجملة المعترضة فقلنا : «إن القضية لم تعطِ رأياً واضحاً فيها ، وإن تكلّمْتَ مطولاً عنها» .

جُنْحَةٌ وجِنايةٌ

ليس من مجالٍ للتأثير على استعمال كلمتَي : «جُنحة» و «جناية» أو لاستبدالهما في قاموس القضاء . ولكن لا بأسَ من التذكير بأنَّ لكلمة «جِناية» مرادِفَيْنِ هُما : جَرَّى وجرَّاء . أما كلمةُ «جُنحة» فقد حلّت محلّ «جُناحٍ» و «الجُناحُ» معناه الإثمُ والذنب . غيرَ أنَّ «الجُنحةَ» اختراعٌ لم نَقَعْ له على أثرٍ في فصيحِ اللغةِ العربية . ولعلَّ مُعَلَّقَةَ الحارثِ بن حِلِّزة أوفرُ المراجعِ نصيباً من تَجَمُّعِ الأسماءِ بمعنى الإثم والذنبِ الكبير ، إذ كانَ الشاعرُ يعيِّر فيها خَصمَهُ ابنَ كلثوم التغلبيّ بما نزل بقَومِهِ من أذى الاعتداءاتِ من قِبَلِ قبائلَ كثيرة ، ولم يستطيعوا الثأرَ من المُعتدين ، قال :

أَعَلَيْنَـــا جُنَـــاحُ كِنْـــدَةَ أَنْ يَغْـ ـنَـمَ غـــازِيهِـمُ ، ومِنَّـا الجـزاءُ
أَمْ عَلَيْنَـا جـرَّى إِيَـادٍ كَمَـا نِيـ ـطَ بِجَـــوْزِ الأَعْبَـــاءُ
أَمْ جَنَـايـا بَنِـي عَتِيـقٍ فـإِنَّـا مِنْكُـمُ إِنْ غَـدَرْتُـمُ بَـرَاءُ
أَمْ عَلَيْنَـا جَـرَّى حَنِيفَـةَ أَمْ مـا جَمَّعَـتْ مِـنْ مُحَـارِبٍ غَبْـراءُ
أَمْ عَلَيْنَـا جَـرَّى قُضَـاعَـةَ أَمْ لَيْـ ـسَ عَلَيْنَـا فِيمَـا جَنَـوْا أَنْـدَاءُ

المهمُّ أَنَّ الخطأَ المألوفَ أصبحَ لا يُعتَبَرُ لا جُنحةَ ولا جِنايةَ ومحكمةُ اللُّغةِ في عطلةٍ دائمة. . . !

[ح]

حاشى وحيدةُ بابها

لقد فشا الاعتقادُ بأنَّ كلمةَ «حاشى» أصلٌ له فروعٌ . ولكنَّ الحقيقةَ أنها وحيدةٌ في بابها ؛ فهي أَداةُ استثناء ، أي أنَّها تُخرِجُ الاسمَ الذي بعدَها من حُكم ما قبلَها . فنقول ، مثلاً : «تغيَّرَ أصحابي حاشى فلاناً أو فلانٍ» ، يعني بقاءَ فلانٍ غير متغيِّر . وهي إمّا أن تُعتبَر فعلاً فتنصب ، أو حرفَ جرٍّ فتَجُرّ . ولكنّها جامدةٌ تأبى الاشتقاق .

إذن ، من أين جِيء بِـ: «تحاشَى» بمعنى تجنَّب ، و «التحاشي» بمعنى التجنُّب ، وغيرِهما ممَّا لا يصحُّ وجودُه ؟!

حافَّةٌ وحافَةٌ

من الشائعِ الاستعمالِ تَشديدُ الفاءِ في كلمة «حافَّة» ، بمعنى جانبِ الشيء أو طَرَفِه . كقولهم : «وقفَ على حافَّةِ الوادي» . هذا خطأ . فـ «حافَّةٌ» مؤنثُ حافٍّ ، ومعناه مُحْدِقٌ بالشيء مستديرٌ حولَه ، وفي مَن لا أهلَ له ولا مُعين يقال : «فلان ما له حافٌّ ولا رافٌّ» ، من فعلَي «حفَّ به» و «رفَّ حوله» .

أمّا «حافَةٌ» ، دون تشديدِ الفاء ، فمعناه الطَرَفُ والجانِبُ ، وجمعُهُما حَافٌ

وحَافاتٌ ، مثلُ : سَاحةِ تُجمَعُ على ساحٍ وساحاتٍ ، ومثلُ : حاجةٍ على حَاجٍ وحاجات .

فالصوابُ ، إذن ، أن نقولَ : «وقفَ فلانٌ عند حافَةِ الوادي» .

حَبْلُ العَهْدِ وصِلَتُهُ

الحِبال التي تُشَدُّ بها الأَحمال وتُربط الإبل والدوابّ إجمالاً ، لا بأس من استعمالها في الحديث عن العهود والمواثيق ، أو الكلام على العُقود القائمة بين الشركاءِ والأحلاف . وقد أَلِف بعض أصحاب البيان ، الذين نحترمهم ، قولَهم : «قطَعَ فلانٌ حبل عهدي ، وقطَع فلانٌ حَبائل مواثيقي. . .» . فإذا حَسِبْنا لفظة «حبل» بمعنى رباط وجامع كان الأفضل أن نستعمل بدلاً منها كلمة صِلَة .

وإننا نفضّل هذا الإبدال ، ليس ترفيعاً للذوق وأَنَفَةً من مرابط الحيوان ، فالعربية ربيبة البادية ، وإنما لأسبابٍ معنويةٍ أشدَّ اتصالاً بالفصاحة العربية . وهاكم عرْضُ الأسباب :

جاءت كلمة «حبل» في صفة القرآن الكريم : «كتابُ اللّهِ حَبْلٌ ممدودٌ من السماءِ إلى الأرض» ، أي نورٌ ممدود ، يعني نورَ هُداه . وقيل عهْدُه ، وأمانُه الذي يؤمِّن من العذاب .

وجاءت كلمةُ «حبل» في الحديث ، في قوله : «بيننا وبين القومِ حبالٌ» ، أي عهود ومواثيق . وهكذا اكتسبت كلمة «حبل» معنى عهد وميثاق ؛ فقيل في تعبيرٍ جامع : «حبائلُ الإسلام» ، يعني عهوده ومواثيقه .

وهكذا أيضاً ارتفع مجازُ العربية بكلمةِ «حبل» فإذا هي في أَعلى مراتب الكلام ، تعني القرآن وتعني العهود والمواثيق الأمينة .

حُجَجٌ واهية

قالوا في الإعجاب بمنطق مُجادِل أو مُحاوِر : «فلان ذو حُججٍ واهيةٍ لا تُدحَض» ، وهم يستعملون واهيةً بمعنى قويَّةٍ مُفحِمةٍ ، أي تُسكتُ الخَصم .

وهذا خطأ مألوف ، لأنَّ الصفة «واهية» جاءَت ضدًّا لمعناها الحقيقي . وهاكم بعض ما جاء في مراجع اللغة ، تأكيداً لوجود الخطأ :

«وَهِيَ الثوبُ» يعني بَلِيَ وتَخَرَّق . و «وهت عزيمة فلان» ، أي ضعفت وتراخت .

وجاء في حديثٍ للإمام علي : «لا وَهْيَ في عزم» . ويروى أيضاً : «المؤمن واهٍ راقع» ، أي مذنب تائب ؛ شبّهه بمن يَهِي ثوبُه فيرقّعُهُ .

ويجب أن نُميِّز «حَجَّة» بفتح الحاء ، وهي المرَّة من الذهاب إلى الحجّ ، من «حِجَّة» بكسر الحاء ، ومعناها سَنة ، ومن «حُجَّة» ، بضمّ الحاء : الدليل والبرهان .

حذف تاء التأنيث أو قلْبها

«تاء التأنيث» تُحذف من آخر الاسم الرباعي فما فوق ، وذلك عند استعمال الصفة النسبية ، فنقول : من «ثورة» : «ثوريّ» ومن «وحدة» : «وحديّ» ، ومن «ملحمة» : «ملحمي» . والقول : «ثوروي» و «وحدوي» خطأ لا مبرر له .

وهكذا تحذف التاء الواردة حرفاً ثالثاً في مثل : «مئة» و «فئة» و «رئة» ، فنقول في النسبة إليها : «مئوي» و «فئوي» و «رئوي» . وهذه الأسماء المختومة بالتاء ثالثةً تُعتبر واوُها قبل ياء النسبة مثلَ واو النسبة إلى «دمٍ» «دموي» ، و «يدٍ» «يدويّ» و «غد» «غدوي» ، أي أن الواو كانت محذوفة فَرُدَّت عند النسبة .

أمّا «التاء المربوطة» الشبيهة بتاء التأنيث في مثل : «مباراة» و «مناداة»

و «معاداة» وما إليها من مصادر الرباعي الناقص ، على وزن فاعل ، فتُقلب ياءً عند التثنية والجمع ، فنقول : «مباريان» و «مباريات» ، وقِس عليهما . والقول : «مباراتان» خطأ .

وأمّا النسبة إلى هذه الأسماء ، هذا إن استُعْمِلَت ، فتُقْلَب فيها التاء واواً منعاً لتتابع ثلاثة ياءَات في كلمة واحدة . فنقول : «التصرّف المعادويُّ ، بمعنى العدائي ، مجلبةُ المشاكل» .

الحرّ والحرّيف

«الحَرُّ» ضدّ البرد ، وقد استُعْمل خطأً بمعنى الحرافة ، أي لَذْع اللسان ، وهو ما يتركه الخَرْدَلُ أو الفُلْفُلْ من مذاقٍ حادّ . والعامّة يستعملون لهذا المعنى كلمة «حَرْحَرَ» . إذن في الكلام الفصيح نستعمل «الحَرَافة» أو «الحراو» ، فنضمن صحّة الكلمة مع سهولةٍ في اللفظ وأَناقةٍ في الجرْس .

حَرام وحَرامي ، ومُحْرِم

«الحرَام» ضدّ الحلال . و «الحَرام» و «الحَرَم» ، بفتح الحاء والراء ، ما لا يحلّ انتهاكه ، لأنه مقدّس ، كـ «البلد الحرام» : مكّة ، و «المسجد الحرام» : الكعبة .

إذن ، لماذا نستعمل كلمة «حَرامي» بمعنى لصّ ، واللصّ صفة السارق ؟ وكيف نفهم : «يا حَرَام !» بمعنى الإشفاق على ضعيف ، أو التعجُّب من ارتكابِ مخيف ؟!

بما أن كلمة «حَرَامي» صفة تطلق على مرتكِب «الحرام» ، وبما أن السرقة

ارتكابُ «مُحرَّمٍ» ، وانتهاكُ حقّ الغير ، فالصفة سليمة الاستعمال ، شرط ألاّ نتمادى في إطلاقها بين السلب والإيجاب . فقد جاء في حديث عُمر : «في الحَرَام كفّارةُ يمين هو أن يقول : «حَرَام الله لا أفعل كذا» فكأنه قال : يمين الله لا أفعل كذا» .

ويقال للصائم «مُحرِم» ، وفي هذا المعنى قال الراعي الشاعر :

قَتَلوا ابنَ عُثْمَانَ ، الخَلِيفَةَ مُحرِماً ... وَدَعَا ، فَلَمْ أَرَ مِثْلَهُ مَخْذُولا

و «المُحرِم» صفة تعني المانع نفسه من المُحرَّمات . وعلى هذا الأساس نسمّي الشهر الأول ، من السنة الهِجرية ، «مُحرَّماً» ، و «مُحرَّم» و «ذو القَعدة» ، و «ذو الحِجَّة» ، و «رجب» هي الأشهر الأربعة التي حُرِّمَ فيها القتال قديماً .

أمّا «يا حَرَام !» فهو تعبيرٌ يمكننا أن نعود به إلى النداء الاستغاثي أو إلى النداء التعجُّبي . فالقائل في بعض شعره : «يا حَرَامَ الشومِ ، كَذَبوا ، يا حرام !» شاعرٌ يستغيث بالصادقين على الكاذبين المتجنِّين عليه ، أو هو يتعجب من إفراطهم وتماديهم في الكذب ؛ وفي الوجهين من الكلام رغبة في التخلص من هذا «الحَرَام» .

وأما قولك لمن لحِقَ به أذًى ، وأنت لا تحبّ أن يُؤذى : «يا حرام. . . !!» فهو أقرب إلى الاستغاثة منه إلى التعجب .

حرفُ الجرِّ جزءٌ من الفعل أو الصفة التي يتعلّق بها

أمامنا الآنَ عبارتان وقعَ فيهما الخطأُ في استعمالِ حرفِ الجرّ . ففي الأُولى منهما قال المؤلِّفُ : «ندعو إلى التمسُّك بتلك الصفاتِ المستوحاةِ والمتأصِّلة في التُّرَاثِ العربيِّ العريق» . لقد جعلَ صاحبُ الكلامِ حرفَ الجرِّ (في) أداةً لاستيفاءِ معنًى الصفتين : «المستوحاةِ» و «المتأصِّلة» ؛ في حينِ أنّه كانَ يجب أن يقولَ «الصفاتِ المستوحاةِ من التُّراثِ العربيِّ العريق والمتأصِّلة فيه» . لأنَّ فعل

«استوحى» يقتضي «مِنْ» و «تأصَّل» يقتضي «في» ، فحرفُ الجرّ جزءٌ متمّمٌ للمعنى على صحيحه .

وفي العبارةِ الثانيةِ خطأٌ من هذا النوع ، إذ جاءَ فيها : «سعى الوزيرُ وشدَّدَ على ترسيخِ العلاقاتِ سليمةً» . فالفعلان «سعى» و «شدَّد» يتعدَّيان بحرفَي جرٍّ مختلفَيْن : «سعى إلى» و «شدَّد على» ؛ فصوابُ العبارةِ إذن ، أن نقول : «سعى الوزيرُ إلى ترسيخِ العلاقاتِ سليمةً وشدَّدَ على ذلك» .

حرفا الاستفهام : هل والهمزة

«أَهَل أستطيع أن أعتمدَ عليك في معونتي ؟» . هذا ما قاله سائل يريد التحقق من اعتماده على معونة صديق له . وأنا بدوري أسأل السائل : «لماذا جمَع حرفَي الاستفهام ، «الهمزة» و «هل» ، وواحد منهما يكفي !؟ فالصواب أن يقول : «هل أستطيع أن أعتمد عليك في معونتي ؟» تلافياً لاجتماع همزة الاستفهام إلى جانب همزة الفعل «أستطيع» ، التي تليها همزتا «أن أعتمد» ، لأن الفصاحة العربية تقضي بذلك .

الحصر بـ «سوى» بدلاً من «إلاَّ»

يقول أحدنا ، وقد وُجِّه إليه شكرٌ على حُسْن ضيافةٍ أو لياقةٍ اجتماعية : «لم أقم سوى بالواجب» . والصواب أن يقول : «لم أقم إلا بالواجب» ، لأن «إلاّ» حرف الحصر الوحيد الصالح لمثل هذا التعبير . أما لفظة «سوى» فهي اسم فيه معنى المشاركة بين الاسم المحصور وأداة الحصر ، فيجوز أن تقول : «لم أقم بسوى الواجب» ، فتكون كلمة «سوى» أداة حصر واسماً متمِّماً ، بإضافة الواجب

إليه ، تعيينَ الاسم المحصور ، ويصحّ أيضاً ، على هذا الأساس أن تقول : «لم أقم بغير الواجب» .

وأمّا كلمة «سوى» التي تضاف إلى ما قبلها فهي باب الأسماء التي تلتزم معاني الحصر لا الاستثناء ، كما في قولنا : «يجب أن نحترم حقوق السوى» ، أي الآخرين .

وتأتي أيضاً «سوى» ، في مأنوس استعمالها ، صفة لمتساويَيْن كما جاء في حِكَمِ ناصيف اليازجي :

مَــنْ كَــانَ لا خَيْــرَ مِنْــهُ يُــرتَجَــى إنْ مَـاتَ أَوْ عَـاشَ عَلَـى حَـدٍّ سِـوى

حضّر وأَعدّ

«حَضَرَ» ضدّ غابَ ، و «أحضَرَهُ» : جعلَهُ حاضراً . و «حَضَر» تأتي بمعنى أقام بالحَضَرِ ضدّ البَدْوِ . و «البادية» أو «البِدَاوة» ضدُّ الحضارة ، بمعنى التمدُّن .

أمّا استعمال «حضَّر» بمعنى أعَدَّ أو هيّأَ فهو خطأٌ مألوف ، وقد تفشّى كثيراً . ومَنْ قال : «حَضِّـرْ لكلّ مُهمَّةٍ عُدَّتَها» ، فهو مُنساقٌ إلى خطإٍ أَفسد عليه بلاغةَ المعنى . والصواب أن يقول : «أَعْدِدْ أو هيِّىءْ لكلّ مُهمَّةٍ عُدَّتَها» .

وكذلك استعمال «تحضَّر» بمعنى تهيَّأَ فهو خطأٌ أيضاً ؛ لأنّ «تحضَّر» معناه صار حَضْريًّا بعد أن كان بدويًّا .

وأمّا ما يمكن أن يكونَ لفعل «تحضَّر» من معنًى آخرَ صحيح مثل : «تحضَّرَهُ الهمُّ» أي حلّ به ، فلا مكانَ له في ما نقصد إليه من الإعداد بدلاً من «التحضير» .

حَضْرة وحَضَرَات

نحن مع متكلم في جماعة ، أو حَفْلٍ ما ، فنسمعه أو نقرأه يقول :

«حَضَراتِ السادة» أو «السيدات والسادة» ، وِفاقاً للجنس أو الجنسين في مَن يخاطب . فـ «الحضرةُ» تُستعمل في مثل هذا المكان من الكلام بمعنى الحضور ضدّ الغيبة . وفي تلخيص «نهاية ابن الأثير» جاءَ قولهم : «كنَّا بحضرة ماءٍ أي عنده» ، و «كنّا بحضرة رجلٍ أي قربه» .

فلا يصحّ ، إذن ، أن نجمع «حضرة» لنقول : «حضرات السادة» ، إذ إنَّ المفرد يُغني عن الجمع لِما اشتمل عليه الكلام من معنى الإشعار بالحضور لا جمع صفة الحضور . فالصوابُ أن نقول : «حضرة السادة والسيدات» .

حُوَاسَة وحَوْسَة

يقول مفاخرٌ متباهٍ : «لي حَوْسَةٌ أعتزُّ بها» . وفِعْلُ «حاسَ» له معانٍ متعدِّدة ليس بينها ما يُعبِّر عن الاعتزاز أو ما يشير إليه . ولكن فِعْلَ «حَوِسَ» ، بكسر الواو ، يعني مَلَكَ شجاعةً ، ومنه الأحوس : الكثيرُ الشجاعة ، أو الأسدُ لأنه موصوفٌ بالشجاعة حتى مَضرِبِ المثل يَصلُحُ أن يكونَ الفعلُ الذي منه أُخِذَتْ كلمةُ «حُوَاسة» ، التي نراها بديلاً لِـ «حَوْسَة» .

فالصوابُ ، إذاً ، أن نقول : «لي حُوَاسَةٌ أَعتزُّ بها أو حُوَيْساء» ، وهكذا نُؤَدِّي المعنى بلفظِهِ الصحيح.

[خ]

خاسَ وخاصَ

كثيراً ما يرد استعمال فعل «خاس» بالسين في الكلام على نقصانٍ حدثَ لبضاعةٍ فُقِدَ منها ، أو مادةٍ تقلَّصَ حجمُها ، أو غير ذلك ، كقولهم : «هذا لا يَخيسُ من كرامَتِك» ، و «هذا قِماشٌ يَخيسُ بفِعْلِ الرطوبة» ، و «هذه رُزَمُ بضاعةٍ خاسَتْ في طريقها إلينا» . و «خاسَ» فعلٌ معناه نَكَثَ وأخلفَ لا قَلَّ . وكشاهدٍ لهذا نُورد سَجْعَةً للحريريِّ إذ قال : «ولا يخيسُ الوعدَ إلاَّ اللئيمُ الوَغدُ» . وما يجب أن نفعلَهُ لنقولَ الصوابَ في ما قدَّمنا مِنْ خطأ مألوف ، أَن نستعملَ فعلَ «خاصَ» ، بالصَّاد ، ومعناهُ قَلَّ ، و «خَوَّصَ» معناه قَلَّل . وقد جاءَ في حديثِ عليٍّ وعطائه أنه كان يَزْعَبُ لقومٍ ويَخُوصُ لقومٍ ، أي يكثِرُ ويُقَلِّلُ .

الخَرْمُ والخَرْبُ

لقد اهتدى بعض المُفصحين في اللغة فاستعاضوا عن «خُرْم الإبرة» بـ «ثُقبها» ، فيكون اهتداؤهم هذا بمنزلة قولنا «فَأَدَه» ، أي أصاب فؤاده . أمَّا الكلمة الفصيحة فهيَ «الخَرب» أو «الخَرَابة» ، أي ثقب الإبرة لا غيرها .

ولعلّ استعمال «الخَرْمِ» اعتُمِدَ بناءَ على سخريةٍ أرسلها الحريري شعراً إذ قال

في صاحبٍ له :

أعـــارنـــي إبـــرةً لأرْفُـــوَ أطمـــاراً عفـــاهـــا البِلـــى وســـوَّدهـــا
فَـانْخَـرَمَـتْ فـي يـدِي علـى خطـأٍ منِّـي لَمَّـا جَـذَبْـتُ مِقْـوَدَهـا

و «انخرمت» يعني انكسر خَربُها الذي أُلِفَتْ تسميتُهُ خَرْماً عن طريق الخطأ ، بضمّ الخاء في الغالب .

الخروجُ بـ «المُنَاسَبة» إلى غير معناها

«المُناسَبَة» مصدرٌ لفعل «ناسَبَ» . و «ناسَبَ بين شيئين» يعني لاءَمَ وشاكَلَ بينهما ، إذا تناوَلْنا الشكلَ بين الأشياء والتَّماثُلَ القائمَ بينَهما . ولهذا الفعل ، «ناسبَ» ، معنى يتناولُ المشاركةَ في «النَّسَب» ، أي قُربى الدّمِ .

أَمَّا ما أَلفناها من الأقوال ، مثل : «أُعزِّي بمناسَبةِ كذا من الأَحزان» ، و «أهنّىءُ بِمُناسبَةِ كذا من الأفراح» ، و «أكتُبُ إليكَ بمناسَبةِ كذا من الأمور» ؛ فكلُّ هذه العباراتِ وما جاءَ على نحوِها ، جرياً على استعمال «مُناسبة» بمعنى الظَّرفِ الزمنيّ المُذكِّر بقول كذا أو كتابته ، كلُّها قائمةٌ على خطأٍ مألوف في الخروجِ بـ «المناسبة» إلى غير معناها الصحيح ، الذي هو الملاءَمة والمشاكلة .

والصواب أن يُقال : «أُعزِّي بكذا» و «أهنِّىء بكذا» ، و «أكتبُ إليكَ في صَدَدِ كذا من الأُمور» ، أي في ما يعني كذا ويميل إليه أو ينحُوه ويَقصِدُه .

الخصم والحسم

«خَصْمُ» كلِّ شيءٍ طَرَفُه وجانبه . وفلانٌ خَصْمُ فلانٍ أي مضادُّه ومغايِرُه

ومخالِفُه . و «حَسَمَ» يعني قطع ؛ وسُمِّي السيف حُساماً لأنه قاطع .

على ضوءِ هذا الوضع المعنوي لكلٍّ من «الخصم» و «الحسم» ، نتساءل : لماذا نقول مثلاً : «خَصَمَ البائع من ثمن البضاعة عشرين بالمئة» ، والصوابُ أن نقول : «حسم من ثمن البضاعة عشرين بالمئة» ، أي قطع من الثمن ؟

ولماذا يقول المُعلن : «خَصْمٌ على الأسعار خمسون بالمئة» والصواب أن يقول : «حَسْمٌ من الأسعار خمسون بالمئة» ، يعني قطعاً من الأسعار ؟

الخطأُ في استعمال تَـبَقَّطَ

من الأقوال الشائعة قولُهم : «تَبَقَّطَ فلانٌ طعامَهُ» ، وهم يُريدون كَدَرَ عَيْشِه أو تَنغُّصه . ففي هذا القول حَمَّلوا فِعْلَ «تَبَقَّط» معنًى غير معناه الصحيح ، أو عكس المعنى المطلوب ، إذ إنَّ القول : «تَبَقَّطَ فلانٌ طعامَه» ، يعني تناوله شيئاً فشيئاً ؛ وهذا ما لا يجوز استعماله بمعنى الكَدَرِ والتَّنغُّص . ويأتي فِعْلُ «بَقَّطَ» بمعنى جَمَّع أو فرَّق .

ولكنَّ الطعامَ غيرَ المُستَساغ ولا المُستَطاب ، يُعبَّر عنه في العربية بِـ «الزَّقُّوم» وفي هذا المعنى قال ابنُ زيدون ، وقد نَغَّص عيشَهُ فراقُ الحبيبة التي كانت نعيمَهُ :

يـا جنَّـةَ الخُلْـدِ أُبـدِلْنـا بسَلْسَلِهَـا والكَـوْثَـرِ العَـذبِ زَقُّـومـاً وغِسْلِينَـا

وقد جاءَ في القرآن الكريم ، في صِفَةِ أَهل النَّار ، أَنَّ «الزَّقُّومَ» شَجَرةٌ في الجَحِيم. . . وقيل إنَّ «الغِسْلينَ» ما يَنْغَسِلُ من جُلودِ أهل النار .

خطأٌ في عطف الأفعال اللازمة على المتعدِّية

يقول مذيع ، وهو ينوِّهُ بقيمة «برنامج» ويمتدح مَن أعدُّوه ومَن أخرجوه :

«إنَّ الذين يتابعون هذا البرنامج يُقِرُّون ويُثنون على جهود القائمين به» .

الخطأ في هذه العبارة واردٌ في وجود حرف الجرّ «على» بعد فعلٍ لازم معطوفٍ على فعلٍ متعدٍّ ، فجاءَت المشاركة في حرف الجر بين الفعلين ، في حين أن الصواب أن يقولَ المذيع : «إنَّ الذين يتابعون هذا البرنامج يُقِرُّون جهودَ القائمين به ويُثْنون عليها» ، أي الجهود ، أو «ويُثنون عليهم» ، أي القائمين به .

أما إذا اعتُبِر فعل «يُقِرُّون» لازماً بمعنى يَعترفون ، فمن الواجب أن يقول المذيع : يُقِرُّون بجهود القائمين به ويثنون عليها ، فـ «أقرّ» فعل يتعدَّى بالباء لا بعلى .

وأمّا «برنامج» فكلمة فارسية تقابلها في العربية كلمة منهاج ، والفارسيّ المعرّب معترَفٌ بصحّة استعماله .

خطأ «المِسطرة»

لقد أَلِفَ المتحدِّثون عن النوعيّات ورموزها استعمالَ كلمةِ «مِسطرة» للتعبير عن التقيُّدِ بنوعيَّةٍ معيَّنة ، في حينِ أنَّ «المِسطرةَ» ، في صحيحِ استعمالها ، هي قطعةٌ مستويةٌ مستقيمةٌ من خشبٍ أو معدَنٍ ، تُستخدَم لتقويم السطور .

فإذا كان المرادُ التعبيرَ عن نوعية معينة للتقيُّد بها ، وجب استعمالُ كلمةِ «نَموذَج» أو «أُنموذَج» وهي فارسيَّة مُعَرّبة ، أو كلمة «عَينيَّة» ، فنقول : «هذا نَموذجُ ما نريد. . .» أي مِثالَهُ التامّ ، و «هذه عينيَّةٌ من بضاعةِ كذا» ، أي جزء صغير يدلُّ على نوعها .

الخَطيب والخِطِّيب

«الخُطبة من على المنبر» ، هي ما يقوله مُتكلِّمٌ في جمْعٍ من الناس ،

و «الخِطبة» ، بكسر الخاء ، طلب زواج . الواقف على المنبر خاطباً يسمَّى «خَطِيباً» . وطالب الزواج يسمى «خِطِّيباً» ، بكسر الخاء وتشديد الطاء .

وقد جاءَ في الحديث : «إنه لحريٌّ أن يُخْطَب» ، أي أن يجاب إلى خِطبته ، بكسر الخاء . وهكذا نرى أننا ألِفنا خطأ القول : «فلانٌ خَطِيبُ فلانة» ، والصواب : «فلان خِطِّيب فلانة» ، أي خَطَبها فأُجيب إلى خِطبته ، بكسر الخاء .

«خِمارٌ» أو «نَصِيفٌ» لا «طَرْحَة»

كثيراً ما يطغى الاستعمالُ العامّيُّ على فصاحة الكلمة فتَحِلُّ اللفظةُ الكثيرةُ الاستعمالِ محَلَّ الفصيحة . من تلك الألفاظ «طَرْحَة» ، وهي تعني ما تُغطِّي به المرأةُ صفحتَي رأسَها وتَلُفُّ طَرَفَيْهِ على عُنقها . والصواب أن نَعتمِدَ إحدى اللفظتَين : «خِمار» أو «نَصيف» ، فهما واردتان في مأثورِ الشعر العربيِّ الفصيح ، كما في قول أحدِ شعرائه :

قُـلْ لِلْمَلِيْحَـةِ فـي الخِمَـارِ الأَسْـوَدِ ... مَـاذَا فَعَلْـتِ بِـزَاهِـدٍ مُتَعَبِّـدِ ؟

أو في قول النابغة الذبياني ، في امرأةِ صاحبِهِ النُّعمان المُنذِر :

سَقَـطَ النَّصِيـفُ وَلَـمْ تُـرِدْ إسْقَـاطَـهُ ... فَتَنَـاوَلَتْـهُ واتَّقَتْنَـا بِـالْيَـدِ

خَمَشَ وغَمِشَ

كثيراً ما يقع الخطأُ في استعمال كلمتَي «خَمَشَ» و «غَمِشَ» لمعنى واحد ، في حين أنَّ بينهما تباعُداً معنويًّا لا يشفع له التقاربُ اللفظي . فيُقال «غَمِشَتِ العينُ» : أي سال دمعها وضعُفَ بصرها . في حين أن «الخَمْشَ» يعني الجَرْحَ الخفيفَ أو اللَّطْمةَ الخَادِشة أي التاركةَ جُرحاً خفيفاً أو أثراً كأنه شيءٌ من الجرح .

خنا وخَنِيَ وأَخْنَى

«خنا» بالألف الممدودة و «خَنِيَ» فعلان بمعنى واحد ، هو أفحش في الكلام . أما الرباعي «أخنى» ففعل يخرج إلى معنى أهلك . وفي هذا يقولون : «أخنى الدهر على فلان» ، أي مال عليه بالشدَّة فأهلكه . ومنه قول الشاعر الهذلي ، مخاطِباً مُفاخِريه المتطاوِلين :

فـــلا تُخْنُــوا عَلَــيَّ ولا تَشُطُّــوا　　　بِقَــوْلِ الفَخْــرِ إنَّ الفَخْــرَ حُــوبُ

والحوب الإثم .

وقد شاع خطأٌ مألوفٌ في قولهم : «أخنى الدهر على فلان بالمصائب» والصواب في حذف كلمة المصائب ، لأن «الخنى» بالألف المقصورة جمع خناة ، و «الخناة» المصيبة .

خَيْرٌ وشَرٌّ

اسمان كثيرٌ استعمالُهما ، ولَكنَّ التعرُّض للخطأ في هذا الاستعمال يكثر وقـوعـه عنـدمـا نخـرج بهمـا إلـى الصفـة بـدلاً مـن المـوصـوف ، ونحـاول المفاضلة بهما .

[د]

داخَ ودَوَّخَ

«الدَّوخةُ» بمعنى الدُّوار يُصيبُ الرأس مفقودٌ في فصيح اللغة العربيَّة ، لأنَّ الثلاثي «داخَ» مفقودٌ أَيضاً . وينوبُ عنه الرباعيُّ «دوَّخَ» ، فيُقال : «دوَّخ الألمُ رأسَ فلانٍ» : أداره ، و «دوَّخَ الفاتحُ الفلانيُّ بلاداً كثيرةً» أي ظهرَ على أهلها وذلَّلهم . ومثل «دوَّخَ» الرباعِيُّ الآخرُ «أَداخَ» .

دُرِس منّي ، في القرية يوجد

كثيراً ما يرد الفعل المجهول أو ما اشتُقَّ منه ، مُتْبَعاً بمجرورٍ بحرفِ مِن ، وهو ، في الحقيقة ، الفاعل ، فيقول ، مثلاً ، مسؤول في تأكيده القيامَ بدِراسةِ مشروع عُهِدَ إليه به : «هذا المشروعُ دُرِسَ مني فأصبح صالحاً للتنفيذ» . أو يقول أديبٌ قصةً أُرغمت فيها حسناءُ فتيَّةٌ على الزواج من غنيٍّ في مثل عمر أبيها : «لكنَّ المال لم يكن كافياً لجعل الغنيِّ محبوباً من زوجته الصبيَّة» .

إن وجه الخطأ كائن في قول المسؤول عن الدِّراسة : «دُرِسَ المشروعُ مني» ، وفي قول صاحب القصة : «. . . محبوباً من زوجته الصبيَّة» ، أي في تضمين مجرور «مِن» في العبارتين ، معنى الفاعل الحقيقي . وفي العربيَّة

الصحيحة التركيب لا يجوز أن نستعملَ الفعلَ المجهول إلاَّ حيثُ نجهل الفاعلَ أو نتجاهله .

فالمسؤول ، في قوله : «هذا المشروع دُرِسَ مني»... يؤكِّدُ أنه هو الدارس ؛ فكان يجب أن يقول : «درست المشروع فأصبح صالحاً للتنفيذ» .

وأديب القصة ، في قوله : «لكن المال لم يكن كافياً لجَعْل الغنيّ محبوباً من زوجته الصبية» ، عرّفنا أنَّ الزوجةَ هي فاعلة كُرْه الزوج الغنيّ ؛ فاسم المفعول «محبوباً» أغنى عن الفعل المجهول ، فكان يجب أن يقول : «لكنَّ المال لم يكن كافياً لتحبَّه زوجتُهُ الصبية» .

وهذا النوع من التعبير الخارج على القاعدة العربية ، في استعمال المجهول إلى جانب المجرور بحرف الجر «من» ، هو ترجمة حرفيَّة عن الفرنسية أو الإنكليزية ، لا مكان له من الصِّحَّة في العربية .

وكذلك إقحام فعل «يوجد» في جملة الظرف أو الجار والمجرور في مثل قولهم : «يوجد عندي عِلْمٌ بقدومك» و «في هذه القرية يُوجَدُ عددٌ كبير من المصطافين» ، يبدو مُترجَماً عن الفرنسية أو الإنكليزية أيضاً .

والصواب أن نحذف فعل «يوجد» دون أي تغيير آخر : فنقول : «عندي عِلْمٌ بقدومك» ، و «في هذه القرية عددٌ كبير من المصطافين» ، لأنَّ شبه الجملة في العربية يُغني عن الجملة .

دَعَسَ ودَهَسَ

أغلب الظنّ أَنَّ اعتبار فعل «دعَس» فعلاً عامّيًا هو ما دعا إلى التفتيش عن فعل آخر يؤدِّي معنى «داس» و «وطىءَ» ، فوقع الاختيار خطأً على «دَهَسَ» ، فراج استعماله ، ولا سيما في رواية حوادث السير وفتْك الدواليب بأجساد الناس ! والحقيقة أنَّ «دهَس» بفتح الهاء ، كلمة مفقودة من صحيح اللغة ، والموجود هو

فعل «دَهِسَ» ، بكسر الهاء ، بمعنى صار سهلاً ، ومنه «دهاسة الخُلق» يعني دماثته .

والصواب أن يُستعمَل فعلُ «دَعَس» الذي يؤدِّي معنى وطِىءَ وداس ، ومعنى طعن ، فإذا قيل : «دعس الفارسُ خصْمَه بالرمح» يعني طَعَنَهُ به ، و «دَعَسَتِ السيارة فلاناً» يعني داسته .

دفٌ ودفَّةٌ

«الدُّفُّ» المُستعمَل كآلةِ موسيقى لفظٌ عربيٌّ صحيح ، أمَّا «الدَّفُّ» بمعنى اللَّوح من الخشب ، فليس من اللغة العامّيَّة ، كما يسود الاعتقاد ، وإنما هي كلمة من بقايا الآراميَّة ، ففيها «الدَّفّ» يعني اللوح من الخشب .

و «الدفَّةُ» : الجنبُ من كلِّ شيءٍ وصفحته . وقد عُرِفَتْ بـ «الدفَّةِ» عند العامَّة ، الخشبةُ العريضةُ التي تُوضَع ، في مُؤخّر السَّفينةِ لإمالتِها من جهةٍ إلى أُخرى ، أَمَّا فصيحُها فكلمة «السُّكَّان» .

دناوة ودناية ، ودناءَة

بين الهمزة وأحرف العلة : الألف والواو والياء ، جواز استبدال فيما بينها ، إذا كان حرف العلة حرفَ مدٍّ ، أي ساكناً بعد حركة تجانسية ، مثل : «راس» و «بير» و «شوم» بدلاً من «رَأس» و «بِئر» و «شُؤم» . ولكنَّ الحال بين همزة «دَناءة» وياء «دناية» أو واو «دَناوة» مختلفة تماماً ، فهذه الكلمات مصادرُ لأفعال مختلفة المعاني : فـ «دَناوة» مصدر «دنا» أو «دَنَوَ» بمعنى قَرُبَ منه وإليه . فكيف أَلِفنا مثلَ هذا القول : «احفظ نفسَك من وصمة الدناوة لكي تبقى عزيزاً» ؟ بالطبع

الصواب في استعمال أحد المصدرين الآخرين : «الدِّناية» أو «الدناءَة» ، بدلاً من «الدناوة» ، ففي كليهما نزول العزة التي نُوصي آمِرين بالاحتفاظ بها حريزة سليمة .

دون ، بدون ، من دون

الدُّون من الناس الخسيس الحقير السافل ، ومن الأشياء القليل القيمة ، أو ما لا قيمةَ له . وتستعمل كلمة «دون» ضدَّ الكلمة فوق . فنقول في النُّصح لمن نحبّ : «لا تعاشر من الناس الدُّون ، ولا تَقْتَنِ من الأشياءِ الدُّون ، واقتَدِ بمن هم فوقَك عِلماً وأدباً لا بمن هم دُونَك في ذلك» .

ونقول لمن نحبُّ أيضاً ، مُشدِّدين عليه في الإقبال على المعرفة : «دونَك مواردَ العلمِ فانهَلْ منها» .

أمّا ما تعوَّدنا استعمالَهُ في مثل قولنا : «لا تَقُمْ إلى عملك بدونِ استعداد» ، ففيه خطأٌ قائم في إدخالِ الباءِ على كلمة دون . فهذهِ الباء يجب أن نُدخِلَ بدلاً منها «من» فنقول : «لا تَقُمْ إلى عملك من دونِ استعدادٍ» ، أي من غير استعداد .

وجديرٌ بنا ألاّ ننسى كلمةَ «دون» الظرفية المُؤَدّية معنى «بين . . . وبين» . فإذا قال مُخفقٌ في الوُصول إلى هدفه : «حالت موانعُ قاهرةٌ دونَ بلوغِ الهدف» فهذا يعني أنَّ موانعَ قاهرةَ حالت بينه وبين هدفه .

[ر]

راوَحَ

«راوح» فِعْلٌ يتضمَّن معنى المشاركة ، شأنه شأن كل الأفعال المَقِيسة على وزن فاعَلَ : كـ «جادَل محدِّثَه» و «عارَكَ خَصْمه» . فكيف نُبقي على مُؤالفة الخطأ في مثل هذا القول : «إننا لم نَصِلْ إلى حلّ ، فالقضية ظلَّت تُراوح مكانَها» ؟ المقصود بهذه العبارة أنَّ القضية حصل فيها أخذٌ وردٌّ ، ولكنَّ ما حصل لم ينتهِ بها إلى حلّ .

فالخطأ كائن في كلمة «راوَحَ» ؛ و «المراوحة» عمل يقتضي وجود مشترِكَيْنِ فيه ، وقد جاء في الحديث : «إنه كان يُراوح بين قدمَيْهِ من طول القيام» ، أي يعتمد على إحداهما مرة وعلى الأخرى مرة ؛ ليُوصِلَ الراحةَ إلى كلٍّ منهما . وجاء أيضاً في الحديث : «كان ثابتٌ يُراوحُ ما بين جَبْهَتِهِ وقدميه» أي قائماً وساجداً في الصلاة ، فـ «التراوح» قائمٌ بين طرفين مشترِكَيْن فيه .

وهكذا يبدو واضحاً الخطأُ في قولهم : . . . «ظلَّت القضيةُ تراوح مكانَها» فـ «المراوحة» تقتضي وجود طرفَيْن كما قدَّمنا . والصواب أَن يُقال : «إننا لم نصل إلى حلٍّ لأن القضية ظلت تراوح مكانَيْها من : الحَق والباطل ، أو من الأخذ والرد ، أو من السلب والإيجاب» .

الرُّؤْية والرُّؤْيا

«الرؤيَةُ» النظرُ بالعينِ حقيقةً ، وبالقلبِ مجازاً . و «الرُّؤْيا» ما يراه النائمُ بوهمِهِ الباطنيّ ، أو ما يتخيَّلُهُ الأَديب بحَدْسِهِ الفنيّ .

وكثيراً ما نقرأُ هاتينِ الكلمتين مُستَعمَلتَين دونَ تفريقٍ بينَهما . فهذا قائلٌ يقول : «وقفتُ أمتِّعُ النَّظر برُؤْيا ، ما يقع عليه من المَناظر الخلاَّبة» . والصواب أن يقول : «وقفت أمتِّعُ النظر برؤيةِ أو مرأَى ما يقع عليه من المناظر الخلاَّبة» . وذاكَ آخرُ يكتب : «وطِرْتُ على جَناحِ الرُّؤية لأُعانقَ مرامي نفسي البعيدة» . والصوابُ أن يكتبَ : «وطِرْتُ على جَناحَي الرؤيا لأُعانق مرامي نفسي البعيدة» ؛ فالطائر له جناحان يطير بهما و «الرُّؤْيا» هي التي تصلُحُ مسرحاً للخيال والوهم .

الرُّبَّان غيرُ القائد

في اللغة العربية «تربَّنَ» فعلٌ يعني صار رُبَّاناً ، و «الرُبَّانُ» أو «الرُبَّانيُّ» هو الذي يُجري السفينةَ ويقودُها ، و «رُبَّانُ كلِّ شيء» : معظمُهُ أو كلُّه . لذلك سمَّوا مُجْري السفينةِ ، أي مديرَ آلتِها للحركة فالعمل قبلَ القيادة إلى الهدف المنشود ، «رُبَّاناً» . أما الجنود والناس على مختلف مستوياتهم وأغراضهم فلهم «قادةٌ» لا «ربابنة» . وهكذا الأمرُ في قيادةِ الحيوان ، فللقافلة من الجِمال وغيرها من الدوابّ ، «قادةٌ» لا «ربابنة» .

الرَّبخ والرَّخم

كثيراً ما يُستعمل فعل «رَبَخَ» بمعنى «رَخَمَ» ، مع أنَّ الفِعْلين هذيْن متباعدان في القصد التعبيريّ : فـ «ربخ» معناه وقع في شِدّة ، و «رَبَخَ الجملُ» : صَعُبَ

عليه السير في الرمل ، أما «رَخَمَ» فمعناه لاَنَ وحَضَن . فإذا قلنا : «رَخَمَتِ الدجاجةُ بيضَها أو رخَمَت عليه» ، فنعني بهذا أنّها حضَنَتْه حتى يَنْقُفَ . ومِثْله فعل «وَكَنَ» ؛ ففي قولنا : «وَكَنَ الطائرُ بيضَه» يعني حَضَنَه ، و «وكن الطائرُ» أي دخل «مَوكِنَهُ» أو «وُكُنَهُ» ، بمعنى عُشّه ومأواه . وفي هذا المعنى قال امرُؤُ القيس :

وَقَدْ أَغْتَدِي ، والطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِها بِمُنجَرِدٍ قِيدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

وأمّا الاستغناءُ عن الفعلين : «رخم» و «وكن» بالفعل «حضن» فجائز ؛ ولكنّه فِعلٌ وُضِع في الأساس لحِضانة الطفل قبلَ حَضانة البيض . والحِضانة ، بكسر الحاء ، مهنة تختصُّ بها بعضُ النساءِ ، لا الطيور .

رَحْرَاحٌ ورَخْراخٌ

من مأنوسِ القول : «فلانٌ مُرَحْرَحُ العيش أو مُرَخْرَخُهُ» ، وفي كلتا الحالتَيْنِ المقصودُ واحد ، أي أنَّه هنيءُ العيْشِ ناعمُ البال . ولكنَّ الخطأَ الذي يجب أن نتنبَّه إليه هو أنَّ الفعلَ «رَحْرَحَ» ، ومصدرُه رَحراحٌ ، مَوجودان صحيحان ، أمَّا «رَخْرَاخٌ» فيجب أن تُصحَّح بـ «رخَّاخ» ، لأنه ليس في العربيَّةِ فعلٌ بلفظ «رَخرَخَ» ، ولكن بلفظ «رَخَّ» ، بتشديدِ الخاء ، وهو غيرُ «رَخَّى» بالألف المقصورة . إذن ، لِنَقُلْ : «فلانٌ مُرَحْرَحُ العيشِ أو مُرَخَّخُهُ» لا «مُرَخْرَخُهُ» .

الرِّياش والأَثاث

في مألوف الكلام ، كثيراً ما نستعمل كلمتَي : «رِياش» و «أَثاث» ، في ترادُفٍ لا نرى فيه خروجاً عن المعنى الحقيقي لكلٍّ من الكلمتين . وفي هاتين العبارتين : «دارُ فلان مليئةٌ بأثمن الرياش» و «فلانٌ أثَّث دارَه بأثاثٍ ثمين» ، ما

يدلّ على أن «الرياش» و «الأثاث» كلمتان لمعنى واحد ، والصواب غير هذا الخطأ المألوف .

فـ «الرياش» للإنسان كالريش للطائر ، وبعض مراجع اللغة يورد أن «الرياش» جمع الريشة أو الريش ، وهو ما يظهر من ثياب الإنسان فاخراً . وفي هذا المعنى قال عليّ ، كرَّم الله وجهه ، وقد اشترى قميصاً بثلاثة دراهم : «الحمد لله الذي هذا من رياشه» .

إذن ، «الرياش» هي بمعنى اللباس للإنسان ، أو هي ما كان منه فاخراً .

أمّا «الأثاث» فهي مصدر أثَّث ؛ فتقول : «أثَّث الفِراش» يعني مهَّده ، و «أثَّثَ البيتَ» يعني جاءَه بمَتاع جديد .

وجاء في مراجع اللغة : «الأثاث» جمع الأثاثة ؛ ولكن المفرد غير مستعمل .

وهكذا يبدو واضحاً أن استعمال كلمة «رياش» لِما يقتنيه الإنسان من ملبس على جسد ، هو الصواب ، واستعمال كلمة «أثاث» لِما يجمعه الإنسان من مَتاعٍ لتجهيز منزله هو صواب أيضاً .

[ز]

زَحَطَ وزَلَقَ

لقد كَثُرَ الخروجُ عن فصاحةِ اللّغة ، ولا سيَّما في أَدب القِصَّة ، إلى اعتماد أَلفاظٍ عاميّةٍ ، يَستغنُون بها عن الفصيح : إمَّا اضطراراً وإمَّا تَحدّياً ، كأَنْ يقولَ أحدُهُم «زَحَطَتْ رِجْلُ فلان» بدلاً من «زَلَقَتْ» أو «زَلَّتْ» رِجْلُ فلان . وقد يقول قائل : لعلَّ «زَحَطَ» مُحرَّفُ «سَحَطَ» ! والجَوابُ ، عن هذا الافتراض ، أَنَّ هناك «انسَحَط» فِعْلاً يُؤَدِّي معنًى فيه بعضُ القربى من فعلَي : «تَزَحْلَقَ وَتَزلَّقَ» من مكانٍ عالٍ ، كَما في قولهم : «انسحط فلانٌ عن النَّخْلـةِ ونَحْـوها» ، أي تدلَّى عنها حتى ينزِلَ دون أن يَمَسَّها بيده . أمَّا الثلاثيُّ «سَحَطَ» فهو مفقودٌ ، بمعنَى «زَلَقَ» وما هو بمعناها .

الزعيم والمتزعِّم

«الزعيم» صفة من الزَّعامة ، بفتح الزاي ، وهي تعني الصدارة والرئاسة . أمّا «التزعُّم» فهو التكذُّب ، وقد جاءَ في صلة الزعم بالكذب قولهم : «زعموا مطية الكذب» ، أي أن مصدِّر كلامه بكلمة «زعموا» لا يلتزم الصدق ، وإنما يركب مركب الظن والكذب .

وعندما يريد معلِّق على الأحداث الجارية أن يعيّن التَّبِعَة في تجاوز حدود القانون يقول : «تقع المسؤولية في ذلك على المتزعِّمين لا على أتباعهم» ، والصواب أن يقول : «تقع المسؤولية عن ذلك على الزعماء لا على أتباعهم» . وفي هذا التصويب صحّحنا تعدية «مسؤول» فجئنا بـ «عن» بدلاً من «في» ، ثم بـ «الزعماءِ» بدلاً من «المتزعِّمين» . وعلى أننا نفضل «التبعة» عوضاً عن «المسؤولية» ؛ فقد تركنا إبدالها مسايرةً لكثرة استعمالها . أمّا إن كان المعلِّق لا يرى في من أسماهم «متزعمين» صفة الزعامة فليقل : «تقع التبعة من ذلك على أدعياء الزعامة لا على أتباعهم» ، فـ «الأدعياء» تفي بالقصد ، فيتّضح أنهم مُنْتَحِلو صفة الزعامة وليسوا من أصحابها .

زَوْج بين واحدٍ واثنين

جاءَ في حديثِ النبيِّ الكريم : «مَن أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ في سَبيلِ اللّهِ ٱبْتَدَرَتْهُ حَجَبَةُ الجَنَّة» قيل : «وما زوجان ؟» قال : «فَرَسانِ أو عبدانِ أو بعيران» . والأصلُ في «الزوجِ» الصِّنفُ أو النَّوعُ من كلِّ شيء ، وكلُّ مقترِنَيْنِ ، شِكلَيْنِ كانا أم نقيضَيْنِ ، فهما «زوجان» وكلُّ واحدٍ منهما «زوج» .

إذن ، قولُنا : «قدَّمتُ لضيفي زوجَ حمامٍ» ، خطأٌ ، والصوابُ أن نقول : «قدَّمتُ لضيفي زوجَيْ حمامٍ» ؛ فالمُقدَّم اثنان لا واحد .

أَمَّا في الكلام على رجلٍ وامرأَةٍ مُتزَوِّجَيْن ، فكلٌّ منهما «زوجُ» الآخر دونَ إلحاقِ تاءٍ لتمييز الذَّكَر من الأُنثى ؛ إلاَّ إذا قَصَدَ الرجلُ أن يعرِّفَ بامرأته ، فيقولُ : «هذه زوجتي» ، وإذا كان الكلامُ للمرأةِ فتقولُ : «هذا زوجي» ، تنويهاً بالجنس .

زيُّ الفظاعة

سؤال لا بدَّ من طرحه استنكاراً لا استجواباً : من أين جاءت كلمةُ «فظاعة» ، على ما فيها من نَبْوة ، لفظاً ومعنًى ، بهذا الإغراءِ في استعمالها حتى كأنها زيٌّ مُستحَبٌّ ، فيقول متودِّدٌ لِمَن أَلِفَ وُدَّه : «فظاعة ، كَمْ أحبَبْتُك !» ويقول من يروي وصفاً لِعِراك دامٍ : «فظاعة ، كم جرى فيه من الدماء» !

أمَّا الفعل الذي جاءت هذه الكلمة مصدراً له ، فهو «فَظُعَ» ، أي جاوز حدَّ الشناعة . و «فظع به الأمر ومنه» ، أي هاله واشتدَّ عليه . و «فظُعَ الشيءُ» ، أي اشتدّت بشاعتُه .

وقد جاء في حديث الإسراءِ : «لمَّا أُسرِيَ بي وأصبحْت بمكَّة فَظُعْتُ بأمري» ، أي اشتدَّ عليّ وهِبتُه .

وفيه أيضاً : «لم أَرَ منظراً كاليوم أفظع» . وقد أراد «أفظع منه» ، فحذف «من» ، وهذا الحذف كثير في كلام العرب.

[س]

ساء وأَساء

الحياةُ كلُّها تجري بين إساءةٍ وإحسان ، لهذا كَثُرَ الخطأُ في استعمال فعلَي : «ساءَ» و «أَساء» ، دونَ التنبُّهِ إلى ما بينهما من فارقٍ في المعنى . ففعلُ «ساء» إمَّا أن يكونَ مُتعدِّياً بمعنى أحزنَ وكدَّرَ ، وإمَّا أن يكونَ لازماً بمعنى قَبُحَ . وما أفصحَ ما جاء على لسان الشاعر ابن الدُّمَيْنَة ، وقد جَعلَ «ساءَ» نقيضاً لـ «سرّ» ، في خطابِهِ فاتِنَتَهُ التي كانت قد نسِيَتْهُ حيناً :

لئــن ســاءنــي أَنْ نِلْتِنِــي بمســاءَةٍ لقــد سـرَّنـي أَنـي خَطـرتُ ببـالِـكِ

أما «أَساءَ» فعلى الرُّغم من أنه فعلٌ يبتدىءُ بالهمزةِ المصروفةِ بهمزةِ التعديةِ فإنه أكثَرُ ما يُستعمَلُ لازماً يتعدَّى بـ «إلى» أو بـ «الباء» . فإذا قلنا : «أساءَ فلانٌ إلى ابنِهِ بكثرةِ دلاله» ، يعني أفسده ، وأمَّا التعدِّي بـ «الباء» فيُبقيهِ على معنى القُبْحِ في الثلاثيّ ، فتقول لمَن ظَنَّ بك شرًّا : «لا تُسِىءْ بي الظن !» .

إذن ، من الخطأ أن يقولَ مَن حزنَ لِمَا نُقِلَ إليه من الأَخبار : «أساءني ما نقلتَ إليَّ مِن الأخبار» ، والصوابُ : «ساءَني» أي أحزنني .

وكذلك يجبُ تصحيحُ الخطأ في قولهم : «أساءَ إليَّ ما عرفتُ مِن فَشَلِ مَسْعَاك» ، بحذفِ «الهمزةِ» من «أساءَ» ، وحذفُ «إليَّ» ، فنقول : «ساءني ما عرفتُ من فَشَلِ مسعاك» .

ســاكَ

«ساك الشيء» : دَلَكَهُ . و «سَاكَ أَسنانَهُ» يعني أَزال عنها ما عَلِق بينها من طعامٍ بِعُودٍ دقيق . فلماذا نُغْرِبُ في لفظٍ مُشوَّهٍ تَسمية هذا العود ، فندعُوهُ مثلاً : «كوردان» تَعْرِيباً لِـ «Cure-dent» بالفرنسية ؟ ولماذا لا نَدعوهُ «المِسواك» أو «السِّواك» ؟ والعَرَبُ ، في أَدبهم الشعريّ ، تَعرَّضوا كثيراً لوصف جمال فمِ الحبيبة و «مِسْوَاكها» اللطيف ، فقال أحدُ شعرائهم :

إذا أَخَــذَتْ مِسْــواكَهــا مَيَّحَــتْ بــه   رُضـابــاً كَطَعْــمِ الـزَّنْجَبِيـلِ المُعَسَّـلِ

وقد استعملوا المَزيدَ «اسْتَاكَ» ، فاستغنَوا عن ذِكْرِ الفم والأَسنان لأَنه يفي بالمعنى كاملاً ، فقال شاعرُهم :

إذَا هِــيَ لَــمْ تَسْتَــكْ بعُــودِ أَراكــةٍ   تُنُخِّــلَ فَــاسْتَــاكَــتْ بِــهِ عُــودَ إِسْحِـلِ

فنحن نرى في هذا البيت إشارةً إلى أنَّهم كانوا يتخيَّرُون الشجرَ الطيِّبَ الرائحةِ ، فيأخذون منه عِيدانَ «الاستِيَاك» ، فـ «الأراكُ» و «الإِسْحِلُ» من النبات العاطِرِ الخَشَب .

إذن ، لنــأْخُــذْ بِجَمــالِ اللفــظ ونَفْحِــهِ فنستعيــضَ عــن الـ «كــوردان» بـ «المَسَاويك» .

السانح والبارح

في مدار الكلام على التوفيق أو الخيبة ، كثيراً ما تُستعمل كلمةُ «فرصة» مصحوبةً بالصفة «سانحة» ، فيقول أحدُهم : «اغتنمت الفرصةَ السانحة فتوفَّقتُ إلى قصدي» ، ويقولها آخرُ ، منتهياً بقوله : «فلم أُوفَّق» .

كِلا القولَيْن سليم العبارة من حيث القواعد العربية ، ولكنَّ الخطأ واقعٌ في استعمال صفةِ السُّنُوح للفرصةِ التي رافقتها الخيبة . فالمعروفُ المأثورُ عن العَرَب أنهم استعملوا «السانح» للفألِ و «البارح» للشؤم ، فقال قائلهم : «مَن لي بالسانح بعد البارح ؟» أي بالتوفيق بعد الخيبة . و «السَّنْحُ» يعني اليُمنَ والبركة ، و «سنَحَ لي كذا من الأمور» ، أي تيسَّر .

سِتّ وسَيِّدَة

كان لهاتين الكلمتين نَصيبٌ كبيرٌ من الأَخذِ والردِّ في صحَّتِهما اللغوية ومَفادِهما المعنويِّ في بعضِ مجالسِ الأدبِ واللغةِ ، منذ حين . وقد دعاني إلى ذكرهما ، سؤالٌ عن صحَّة استعمالِ كلمةِ «سِتّ» في الكلامِ الفصيحِ ، هذا جوابُهُ عندي :

لا شكَّ في أَنَّ كلمةَ «سيِّدة» هي التي يُطْمَأَنُّ إلى صحَّةِ استعمالِها ، وهذا اطمئنانٌ في محلِّه . فالكلمةُ قد عَلَتْ فوقَ كلِّ نقاش . ولكن لو تناولنا معناها ، قَبلَ أن يُصبحَ صفةً أو لَقَباً للمرأةِ ، أي الأُنثى المتزوِّجة ، لرأينا أنَّه يعني صفة السيادةِ ؛ ثم إذا تناولنا إلى جانبِها ، كلمةَ «ستّ» ، وبحثنا عن مُتناوَلِها المعنويِّ لرأيناها تعني معنًى لا يَبعُدُ عن معنى السيادةِ ، إذ إنَّه يَعني اختصارَ «الجِهاتِ الستِّ» التي يريدُ الآخِذُونَ به إعطاءَ السيادةِ عن طريقِ تَملُّكِ الجِهات الستّ . وهاكُمْ ما يقولُه بهاءُ الدِّين زهير ، الشاعر :

بِـرُوحِـي مَـن أُسَمِّيهـا بسِتِّـي ... فَتَنْظُـرُنـي النُّحـاةُ بِعَيْـنِ مَقْـتِ
يَـرَوْن بـأنَّنـي قـد قُلـتُ لَحْنـاً ... وَكَيْـفَ، وإنَّنـي لَـزهيـرُ وقتـي
ولكـنْ غـادةٌ مَلَكَـتْ جِهـاتـي ... فـلا لَحْـنٌ إذا مـا قلـتُ سِتِّـي

سحب شكواه

قالوا في الكلام على شؤون الشكاوى والمرافعات : «فلان سَحَب شكواه أو دعواه» . والصوابُ أن نقول : «فلان استردَّ» أو «استرجَعَ» شكواه أو دعواه . ففعل «سحب» يعني جرَّ على الأرض . ولعلَّ الترجمة الحرفية عن الفرنسية مثلاً ، قد أكسبت فعل «سحب» معنى الدفع ومعنى القبض في المعاملات المصرفية والتجارية ، فأصبحنا نسمّي الدائن : «المسحوب له» ، والمدين : «المسحوب عليه» ، ومثلها في إصدار اليانصيب ، فهناك سحبٌ ، ثمَّ قبض .

ولكنَّ مثل هذه الترجمة مفقودة في لغة القضاء . فلنقل إذن : «استردَّ الدعوى أو الشكوى» ، بمعنى استرجعها ، فالسحب غير ذي موضوع هنا .

سَلَّم بين التعدية واللزوم

«سَلَّم» فعل يكثر استعماله في متنوعٍ من وجوه الكلام . والثلاثي منه «سَلِمَ» فعل لازم له معنيان هما : نجا . . . وخَلُص . . .

أمَّا الرباعي «سلَّم» فمتعدٍّ ، ولكن إلى مفعول واحد . ومن الأخطاء المألوفة قولهم لمقدَّمٍ على جماعةٍ أرادوه قائداً لهم : «نُقِرُّ بأننا سلَّمناكَ زِمامَ أمرنا» . والصواب أنْ يقولوا : «نقرُّ بأننا سلَّمنا زِمامَ أَمرنا إليك» . لأنَّ «سلَّم» ، بتضعيف اللام ، أي بزيادة لام على اللام الأصلية ، فعل اكتسب التعدية إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين ، كما تقدَّم في ما ذكرناه . وما تجب ملاحظته أنه يبقى على لزومه ، في مثل قولنا : «سَلَّم العائدُ على أهله» ، أي حيَّاهم وقال لهم : «السلام عليكم» . أمَّا في مثل قولي : «سلَّمت بصواب رأيك» ، فأعني أنني مَضَيْتُ به واقتنعت . وإذا قال المؤمن : «سلَّمت بأمري إلى الله» ، فمعناه انقاد إلى الله وأطاعه في أمره .

سَمِّ واذْكُر

جاءَ في أسئلة امتحانٍ في الجغرافيا ، وضعَها معلّمٌ ، قولُه : «سَمِّ عواصمَ دول أوروبة الغربية» . إنَّ كلمة «سَمِّ» لا تؤدّي المعنى المقصود في هذا السؤال ، فعواصم هذه الدول ذاتُ أسماء موضوعة لها تُعرف بها ، وليس على مَن نَختبر معرفته إلَّا ذكرُ هذه الأسماء ، امتحاناً لذاكرته ، لا اختباراً لقُدرته على وضع أسماءٍ جديدة . وإذا نجح الطالب المتقدِّمُ للامتحان في معلوماتٍ جغرافيّةٍ ، على أساس هذا السؤال ، فقد رسب واضعُ السؤالِ في فصاحةِ اللغة العربية ، بل في صِحّة اللفظ المؤدِّي المعنى .

سويّةً ومعاً

وقالوا في التعبير عن المرافقة في المجيء إلى مكان معيّن : «جئنا سويّةً إلى مكان كذا ، لحضور الاحتفال بذكرى الاستقلال» . فكلمة «سويّة» لها معانٍ كثيرة ، ولكنها كلّها بعيدة عن معنى المرافقة أو المُصاحبة الجماعية ، المقصودة في هذه العبارة . فالسويّة تعني الاستواءَ والمماثلة في مثل قولنا : «اللبنانيون على سويّةٍ أمامَ القضاء» ، أي على مستوًى واحد لا يعلو أحدُهم على مُواطنه إلَّا بالحق . والسويّةُ : العدلُ في القِسمة في مثل قولنا : «قَسَمَ الأبُ بين أبنائه بالسويّة» ، أي بالمساواة والمعادلة في الحصص .

و «السَّواءُ» بفتح السين ، مرادفٌ للسويّة في المماثلة والمعادَلة والمساواة . أما «السِّواء» ، بكسر السين ، فمعناه الأرض التي ترابُها كالرمل .

ولنَعُدِ الآن إلى تصويب العبارة : «جئنا سويَّةً إلى مكانٍ كذا لحضور الاحتفالِ بذكرى الاستقلال» فنقول : «جئنا معاً إلى مكان ـ كذا. . .» أي مترافقين .

وفي هذا المعنى تُستعمل كلمة «معاً» للمثنى والجمع من الجنسين ، على أنها منصوبةٌ حالاً للمثنى أو الجمع الذي نريده ، مكتسِبةً العددَ والجنسَ من معنى العبارة التي تدخلها . فالمرأتان جاءَتا معاً ، والرجلان جاءَا معاً ، والنساءُ جئن معاً ، والرجال جاؤوا معاً.

[ش]

شابَ ومَزَجَ

أَوْرَدَ قَصَصِيٌّ محترَم في أقصوصةٍ نُشرتْ مُؤَخَّراً هذه العبارة : «تملَّكني إعجابٌ مَشوبٌ بالتقدير» ، ونحن من قوله هذا قد وقفنا موقفَ التعجُّبِ نسأَلُ الإعجابَ والتقديرَ اللذين تملَّكا كاتبَنا : كيفَ يكونُ مَزْجُ أحدِهما بالآخَر شائبةً ، أي عيباً ، وقديماً قيل في مَن لا يغشُّ في بيعٍ أو شِراء : «ما لَهُ شوْبٌ ولا رَوْب» ؟

والصواب أن يقول : «تملَّكني إعجابٌ يمازجُه التقدير أو يخالطُه» .

شاف في المجرَّد والمزيد

غلب الاعتقادُ باعتبارِ كلمةِ «شافَ» فعلاً عامّيًّا بمعنى نظر ، وأنَّ العُدولَ عن استعماله تجنُّبٌ للخطأ . صحيحٌ أنَّ المجرَّدَ الثلاثيَّ بمعنى نظر مفقودٌ ، ولكنَّه ، بمعنى صقل وجلا ، موجود . أمَّا المزيد منه فَمُسْتَعْمَلٌ في بعضِهِ فنقول : «تشوَّف من الطائرة» أي أشرف على ما يُرى تحتها . و «تشوَّف فلانٌ» أي تزيَّن وعرضَ نفسَهُ للأبصار . وأمَّا «التشوُّفُ إلى الخبر الهامّ» فهو التطلُّعُ والسعْيُ إلى معرفته .

وللأمير شكيب أرسلان اجتهادٌ في المشتقِّ الثلاثيِّ من فعل «شافَ» بمعنى نظر ، إذ قالَ في معنى اسمِ بلدته «الشويفات» : إنَّه جمعُ «شُوَيْفَة» ، و «الشُّوَيفةُ»

المكانُ المرتفع تُشرفُ منه على ما انخفضَ عنه . ولعلَّ هذا الاجتهادَ المستحَبَّ يستندُ إلى مثلِ وجودِ «عَطاء» ، وفعل «عطا» مفقود ، ومثل «رسالة» ، و «رَسَل» مفقود .

وهكذا لا يبقى من مجالٍ للتحريف الذي تراءَى لـ «أَحدِهم» بين «تشوَّق» و «تشوَّف» ، إذ أَصلح فاءَ «تشوَّف» بِجَعْلِهَا قافاً ، ظنًّا منه بوقوعِ خطإٍ مطبعيّ ، بدلاً من أن يسعى إلى معرفةِ «التشوُّفِ» ووجودِه الفصيح .

شَرِقَ وتَشَرْدَقَ

يظهرُ أنَّ العاميَّة تتسلَّلُ إلى الفصحى بكثير من ألفاظها ، حتى وإن كانت أَعسرَ نُطقاً من مقابلاتِها الفصيحة ، مثل : «تشردق» بدلاً من مرادِفَتِها «شَرِقَ» . فإلى أولئك الذين يريدون سهولة تَناوُل الشائع ، ولو على حسابِ صِحّةِ الكلام ، نقول : «إنَّ شَرِقَ» ، بكسر الراء ، فعلٌ أسهلُ لفظاً من فعلِ «تشَرْدَقَ» الذي لا وجودَ له في فصيح العربية . فلماذا لا نقول : «شَرِقَ» في شرابه بدلاً من «تشردق فيه» ؟

ولنا بـ «شَرِقَ بالدمع» كنايةٌ عن شدَّة الحزن أو التفجُّع ، في ما قاله المتنبي عندما جاءَه ، وهو في مصر ، أنَّ أختَ سيفِ الدولةِ قد ماتت ، تُحسَب مِن أَروعِ الكناياتِ ، قال :

طَوَى الجَزِيرَةَ حتّى جاءَنِي خَبَرٌ　　فَزِعْتُ فِيهِ بآمالي إلى الكَذِبِ
حتّى إذا لَمْ يَدَعْ صِدْقُه أَمَلاً　　شَرِقْتُ بالدَّمْعِ حتّى كادَ يَشْرِقُ بي

فـ «شَرِقَ شَرَقاً» غيرُ «شَرَقَ شُروقاً» . فـ «الشَّرَقُ بالدَّمع» : الامتلاءُ حتى الغَصَص ، بينما «الشُّرُوقُ» : الظهورُ والطلوعُ .

شَرِكَةٌ مُسَاهَمَةٌ أو مُسَاهِمَةٌ

جاءَ في قول بعض المُذيعين : «إنَّ الشركاتِ المساهَمَةَ ، بفَتْح الهاءِ ، في موضوع كذا ، قد دعتْ إلى عَقْدِ اجتماعٍ . . .» ، وهو يعني الشَّركاتِ المتعاونَةَ في تلاقي منافِعِها في ذلك الموضوع . . . وهكذا فَسُدَ المعنَى بسببِ فتح الهاءِ بدلاً من كسْرها في كلمة «مُساهِمَة» . فالمذيعُ الذي كان يعني أنَّ الشركاتِ «المُسهمة» في المسؤولية ، المُتلاقيةَ المنافعِ في موضوعٍ كذا ، دعت إلى عَقْدِ اجتماع ، إذًا به يُخرِجُ الشركاتِ عن تَشارُكها في السعي إلى تنسيق تصرُّفَاتِها واتِّجاهاتِها العملية إلى وصفها بأَنها شركاتُ مُساهَمَةٍ من حيثُ تكوينُها ونوعُها . وهكذا تبدو أهَميَّةُ التنبُّهِ إلى الضَّبط الصحيح بالنسبةِ إلى المعنى المقصودِ ، فالمسأَلَةُ في مثل هذه الحالِ ، مسألةُ مَضمونٍ لا شَكْل .

شَطَحَ مقلوبُ شَحَطَ

من الأخطاءِ المألوفة استعمالُ فِعْلِ «شَطَحَ» بمعنى شَطَّ وبَعُدَ . ولعلَّه مقلوبُ فِعْلِ «شَحَطَ» . وفي «شطَّ» و «شَحَطَ» ما يؤدِّي المعنى المُراد في مثل قولهم : «شَطَحَ فلانٌ برأيه» أي تجاوزَ الحدَّ والقَدْرَ .

وقد جاء في حديثِ لعائشةِ قولُهَا : «كَلَّفْتَنِي شَطَطاً» أَي تَجاوُزاً في الحَدِّ والقَدْرِ . وبَدَلاً من أن نقولَ خطأً : «شَطْحَةٌ وَالسَّلامة !» نقول صواباً : «شَحْطَةٌ والسَّلامة !» .

الشِّقَّةُ والشُّقَّةْ

يكثر في الحديث عن الإيجارات ، وبيوت السكن ، استعمال كلمة «شُقَّة» ،

بضَمّ الشين ، بمعنى قسم من بناءٍ مُعدٍّ للبيع أو للإيجار . وهذا الضمُّ في «شُقَّة» خطأ مألوف . فـ «الشُقَّة» تعني المسافةَ يجتازها سائرٌ أو مسافر ، أو هي تعني السَّفر الطويل . وقد جاءَ في بعض الحديث : «إنَّا نأتيك من شُقَّة بعيدة» ، أي مسافةٍ بعيدة . وإذا قلنا : «آن لنا أن نرتاح بعد الشُقَّة» ، عنينا السفر الطويل .

و «الشُقَّةُ» أيضاً بالضم ، تعني مِنطقَةً يَحِدُّها طولٌ بينهما خمسَ عشرةَ درجةً تتبع فيها ساعة واحدة .

لذلك يجب استعمال كلمة «الشِّقَّة» : بكسر الشين ، لأنها تعني القطعة من ثوب أو النصف من أي شيء ، إذا أردنا قسماً من بناءٍ جاهز للسكن . فنقول : «استأجرت ، أو اشتريتُ ، شِقَّةً لأسكنَها» ، بكسر الشين ، و «أمامي شُقَّةٌ لأجتازها» ، بضمّ الشين .

شَقْدُوف

يقولون في وصفِ حقيرٍ ذليلٍ يَتنابذُه الناس أو يسخرون منه : «هذا شَقْدُوف» ، وربطاً لهذه الصفةِ ، التي لا مصدر لها ولا ذِكرَ في فصاحة العربية ، بمصدرٍ واردٍ في كلامِ العرب ، نقول : لعلَّها تحريفٌ لكلمةِ «شُقْدُفٍ» وهي اسمٌ لمركبٍ معروفٍ في الحجاز ، فأستُعِيْرَت صفةً لِمنْ يَجعل من نفسِهِ مَطيَّةً لغيره . وهذا ما أَخَذَ به بعضُ الثِّقات .

شَكَّ والتَّعْدِيَة

كَثُرَ استعمال فعل «شكّ» ، متعدِّياً بالباء ، بمعنى ارتاب ، فيقول أحدُهم ، مخاطِباً مَن ارتاب في سلوكه : «أنا أَشكُّ بموقفك مني» . فإذا سلَّمنا بالتساهل

القائم بين تعدية الفعل بـ «في» أو بـ «الباء» ، حين لا يتغير المعنى ، في مثل قولك : «أقمت في مكان كذا أو بمكان كذا» ، فإنه لا بدَّ من تسجيل الخطأ في مثل تعدية «شكَّ» بالباءِ إذ يتغير المعنى ، فيُصبح طَعَنَ . وفي هذا المعنى قال عنترة :

فَشَكَكْتُ بالرُّمْحِ الأَصَمِّ ثِيَابَهُ ... لَيْسَ الكَرِيمُ على القَنَا بِمُحَرَّمِ

أَمَّا إذا أردتَ استعمال «شكَّ» بمعنى «ارتاب» فَقُلْ : «أنا أشكُّ في موقفِكَ مني» . وإذا أَرَدْتَ استعماله بمعنى «التبس» فَقُلْ : «شكَّ الأمر عليَّ» .

وأمَّا إذا تعدَّى فعلُ «شكَّ» دون واسطة حرف جرّ ، فيصبح معناه دخل ، في مثل : «شَكَتْ فلاناً شوكةٌ في رِجْلِهِ» ، بمعنى دخلت .

شَمال وشِمال وجُنوب وجَنوب

كثيراً ما تختلط الحركات على الشين والجيم في لفظتَي «شِمال» و «جَنوب» ، فتختلط المعاني . ولكي نصوِّب الحرَكات موافقةً المعاني نقول :

«الشِّمال» ، بكسر الشين ، و «الجَنوب» ، بفتح الجيم ، اسمان للجهتين المتضادتين من الجهات الجغرافيّة الأربع : الشرق والغرب والشِّمال والجَنوب .

أَما إذا أردنا الريحَ التي تَهُبُّ من الجهة الشِّمالية ، فنقول : «الشَّمال» ، بفتح الشين ، أو «الشَّمْأَل» بزيادة همزة على الألف التي تلي الشين . وقد وردت الشَّمأَلُ في مُعَلَّقة امرىءِ القيس ، إذ قال :

فَتُوضِحَ فالمِقْرَاةُ لم يَعْفُ رسْمُهَا ... لِمَا نَسَجَتْهُ من جَنوبٍ وشَمأَلِ

وأمَّا «الجَنُوب» ، بفتح الجيم ، فتُستعمَل للدَّلالة على الجهة المضادة للجهة الشِّمالية ، كما ترد بمعنى الريح تهبّ من جهة الجَنوب ، كما تقدَّم في قول امرىءِ القيس : «. . . من جَنوبٍ وشَمأَلِ» . ولكنَّ الذي يجب تجنُّبه هو ضَمّ

الجيم إذا قصَدْنا الريح الجَنوبية أو الجهة الجَنوبية ، فـ «الجُنوب» بالضمّ جمعُ جَنْبٍ ؛ ولـ «جَنْبٍ» معانٍ كثيرة ليس بينها لا جهة الجنوب ولا الريح الجَنوبية .

شُورَى وشَوْرَة

«الشَّوْرة» ، بفتح الشين والانتهاء بالتاء المربوطة ، المَرّة من شَارَ ، بمعنى المرة من عرض الشيء الحسن .

و «الشُّورة» ، بضم الشين والانتهاء بالتاء المربوطة ، خليّة النحل ، ومن شار أي اجتنى العسل .

أما في ما يتعلق بأنظمة الحكم فقد جاءت كلمة «شُورى» ، بضم الشين والانتهاء بالألف المقصورة ، بمعنى التشاور ، أو الاسم من أشار عليه أي نصح له ، وقد جاءت هذه الكلمة لتحتلّ مكاناً بارزاً في تاريخ الحُكْم العربي ، فكانت العبارة المشهورة قولهم : «ترك عُمر الخلافةَ شُورى» أي متشاوَراً فيها . إذن ، فلنقل : شُورى ، بضم الشين ، عندما نعني «ديمقراطية» .

وأَمّا في تاريخنا الحديث فقد وردت كلمة «الشُّورى» مضافةً إلى كلمة «مجلس» ، للدلالة على المجلس الأعلى ، المؤلَّف للنظر في شؤون الدولة العليا ، ولإصدار الأحكام في الدعاوى الخطيرة أو ذات المساس بأمن الدولة وسلامتها .

و«المشيريّة» ، في اصطلاح أرباب السياسة ، رتبة أَعلى من رتبة وزير ، ومتولّي الأمر فيها يُعرف بـ «المُشير» .

[ص]

صـات وساط

كثيراً ما يرد الخطأُ في التباسِ لفظيّ بين : «صات» (صاد ألف تاء) وبين «ساط» (سين ألف طاء) في حين أن الفرقَ بينهما في المعنى ، كبيرٌ جدًّا .

فعندما نعني الذِّكر والشُّهرة والعِرفان فلنقل : «فلان ذو صيت» ، بالصاد أولاً والتاء آخِراً ، سواءٌ أكان الصيت حسناً أم سيّئاً . وفي هذا المعنى ما جاء في حديث الاستسقاء : «ما من عبدٍ إلاّ وله صيتٌ في السماء» .

وعندما نعني المزج والخلط ، أو الضرب بالسوط ، أي «الكرباج» ، فلنقل : «فلان ساط» (سين ألف طاء) أي ضرب بالسوط، أو خلط ومزج .

ومن معنى المزج والخلط قول علي عنه وعن فاطمة ، رضي الله عنهما : «مَسُوط لَحْمُها بدمي ولحمي» . ومنه أيضاً قول كعب بن زهير في حسناء قصيدته ، سعاد :

لَكِنَّها خُلَّةٌ قَدْ سِيطَ مِنْ دَمِهَا فَجْعٌ وَوَلْعٌ وأَخْلاَقٌ وتَبْدِيلُ

أي كأنَّ هذه الأخلاق قد خُلِطَت بدمها فكانت آيةً في محاسن المرأة .

صالِح

كثيراً ما تُستعمل كلمة «صالح» خطأً في مثل قولهم : «فلان يعمل ما ليس في صالحه» . والصواب أن نقول : «فلان يعمل ما ليس في مصلحته» . لأن المقصود أنَّ فلاناً يعمل ما ليس فيه خيرُه . وكلمة «مصلحة» هي المعبِّرة عمَّا هو ضدّ المَفْسَدة ، في حين أن كلمة «صالح» تأتي في معانٍ غيرِ المعنى المقصود في العبارة المشار إليها .

وهاكم بعضَ معاني كلمة «صالح» : نقول : «هذا الرجل صالحٌ للعمل الفلانيّ» ، بمعنى قادِرٌ على القيام به ، ونقول : «هذا الشيءُ صالحٌ لكذا» ، أي يعادلُه قيمةً .

وفي المعاملات المصرفيَّة وبعض أنواع الإيصالات تُستعمل كلمة «صالح» لتحديد قيمة ورقة مالية . فإذا كُتِبَ عليها : «صَالحٌ لمبلغ ألف ليرة لبنانية» ، فذلك يعني أنها تُستبدلُ من مبلغ الألف ليرة المذكور .

وتأتي كلمة «صالح» بمعنى الكثير الوافر ، فنقول : «الفلانِ حظٌّ صالحٌ من الأدب» ، ونحن نعني حظًّا وافراً كثيراً .

صِدْفَةٌ

«صِدفةٌ خيرٌ من ميعاد» قولٌ مأثورٌ يجري مجرى المثل في ملاءَمة الظَّرف للحَدَث . ولكنَّ كلمة «صِدفةِ» تعني عكس ما حُمِّلت من معنى في هذا القول المأثور : فـ «الصدفة» تعني التحوُّلَ والانصراف ، والمُصادفةُ تعني اللقاء ، فالصواب ، إذن ، هو أن يُقال : «مُصادفةٌ خيرٌ من مِيعاد» .

الصفةُ من ثورةٍ وَوَحْدَةٍ

كثُرتْ مجالاتُ التحدُّثِ ، في هذه الأيام ، عن «الثَّوْراتِ» و «المساعي» الرامية إلى وَحْدَاتِ الشعوب أُمَماً ودُوَلاً مستقلة ، فكَثُرَ استعمالُ الصفةِ من ثورةٍ «ثَورَوِيّ» ومن وَحْدَةٍ «وَحدويّ» . وفي مثل هذه الحال ، لا بدَّ من الرجوع إلى القاعدة التي تتناوَلُ التاءَ المربوطة ، بوصفها حرفاً زائداً يقع عليه الحذفُ ، فتقول ، في الصفة ، من ثورةٍ : «هذا عملٌ ثوريٌّ» ، وفي الصفةِ من وَحْدَةٍ : «هذا مَسعًى وَحْدِيٌّ» .

صلاحِيَة وصلاحيَّة

«صلاحيَة» ، دون تشديد الياء ، مصدر صَلُحَ ـ ضدّ فَسُدَ ؛ و «الصلاحِيَة» حالة يكون فيها الشيء صالحاً .

أمَّا القولُ المألوفُ استعمالُه : «لا مسؤُوليَّةَ دونَ صلاحِيَّة» بتشديد الياء ، فهو من قبيل الاصطلاح لا اللغة ؛ إذ إنّ «صلاحيَّة» كلمة لا أثر لها في اللغة الفصحى . وهناك «إصلاحيَّة» ، من الرباعي أصلح ، وهي كلمة تعني مؤسَّسة حكوميَّة يُسجَن فيها المراهقون المُنْحَرِفُون استصلاحاً لهم.

[ض]

«ضاعتِ الطَّاسة»

سألني صديقٌ لي : «هل لهذا المثل : «ضاعت الطاسة» أصلٌ معروف» ؟ فأَجبتُهُ قائلاً : «نعم ، فقد نشأ هذا المثَلُ عندنا في لبنان ، في عهد الأمير بشير الشهابي ، المعروف بشدَّته في تطبيق القانون ، ولا سيَّما المتعلقُ منه بقَمْعِ الغِشّ . وفي هذا الصدد ، يُروى أنه سكَّ مكيالاً أوجبه عياراً تُختبَرُ به مكاييلُ بائعي اللبن والزيت . وحدثَ أن فُقِدَ ذلك العيارُ الذي كانوا يُسمُّونه «الطاسة» ، فسرى الغِشُّ في الكيل ، فقالوا : «ضاعت الطاسة» ، أي فُقِدَ مكيالُ قَمْعِ الغِشّ . وما لبث هذا القول أن جرى مثلاً يُضرَبُ في بَلبلةِ الأحوال وضَياع الرَّقابة ، في كلِّ زمانٍ ومكانٍ في هذه البلاد .

والآن ، لنَعُدْ إلى كلمة «طاسة» لنُذكِّرَ بأَنَّ صوابَها طَاسٌ ، بحذفِ التاءِ ، كما جاءَ في بعضِ مراجعِ اللغة .

أمّا «الطاسةُ» فهي قِشْرَةُ جوزةِ الهند ، على حدِّ قولِ بعضِ اللغويين ، ولعلَّها سُمِّيتْ كذلك تشبيهاً لها بـ «الطاس» .

الضعفُ وحركة الضاد

نرى أن نُلقي ضوءاً على حركة الضاد في كلمة «ضعف» : فإذا فَتَحْتَ الضاد

جاءَ «الضَّعْفُ» ضدَّ القوة في الرأي والعقل ؛ وفي هذا المعنى قال أحد فصحاء الكلمة في الشعر :

ولا أُشارِكُ في رأيٍ ، أَخا ضَعْفِ ولا أَلِينُ لِمَنْ لا يبتغي لِينِي

وإذا ضَمَمْتَ الضاد جاءَ «الضُّعْف» ضدَّ القوة في البدن ؛ فتقول ، بعد شفائك من مَرضٍ : «ما أزالُ أشعُرُ بِضُعْفٍ في جسدي» .

أمَّا «الضِّعف» ، بكسر الضاد ، فهو بمعنى جُزءِ الشيءِ أو بعضِه أو مثلِهِ في المقدار ؛ فنقول مثلاً : «وقع خطأٌ في أَضعاف المقالة» ، أي في سطورها وأَجزائها ، وكثيراً ما تَرِدُ كلمةُ «تضاعيف» بمعنى أجزاءِ الشيءِ وحواشيه ؛ كما تَرِد «أَضعافُهُ» بمعنى أَمثالِهِ في المقدار .

ضَلُعَ بين حَرفَي الجرّ : من والباء

«ضَلُعَ من العلم وتضلَّع منه» ، يعني نال حظًّا وافراً ؛ وإيرادُ «الباء» للتَّعدية مكانَ «مِن» خطأ . غير أنَّ «الباء» هذه تَدخل على وزن افتعل من ضَلُعَ ، فنقول : «فلانٌ اضطلع بالمُهمَّة الفلانيَّةِ» ، أي قامَ بها .

وهذا الاضطلاع من فعل «اضطلع» ، بالضاد فالطاء ، يلتبسُ في لفظه بالاطِّلاع من «اطَّلع» ، بالطاء المشدَّدة ، والذي يعني معرفةَ الأمر والكشف عنه .

ضَمان وضِمانة

«الوقاية ضِمانة الحياة الصحيحة» . و «لنا في القضاء العادل ضِمانةٌ للأمن وحفظ الحقوق» . ومثل هذين القولين كثير ممَّا تَرِدُ فيه كلمة «ضِمانة» بكسر الضاد . والصواب أن نستعمل بدلاً منها كلمة «ضَمان» ، بفتح الضاد .

فـ «الضَّمان» مصدر ضمِن ، بمعنى كفِل وحمى ، والتزم الردَّ عن كـذا وقد جاء في الحديث : «الإمام ضامنٌ والمؤذِّن مُؤتَمن» ففسَّرهُ ابن الأثير ، قائلاً : «أرادَ بالضَّمان هٰهنا الحفظ والرعاية» .

أمَّا «الضَّمانة» ، بفتح الضاد ، فقد غلب عليها معنى المرض الملازِم أو العاهة ، ولا سيَّما عاهة العين . فكيف نجعل من هذه الكلمة المريضة سياجاً وحامياً لصحّتنا وأمننا وحقوقنا ؟!

وقد جاءَت مؤسستا الضَّمانَيْن : الاجتماعي والصّحّي ، في الدولة اللبنانية بتسميتهما ضَماناً ، ضامنَيْنِ لمعنى الضَّمان ، أي الرعاية والحفظ .

الضَّوضاء والغَوغاء

جاء في فصيح الكلام : «غوغاءُ الناس أَوباشُهم وطَغَامُهم» . كما جاءَ أنَّ «الضوضاءَ» تعني اختلاطَ أصواتِ الناسِ في الحَرب ، أو في أَيِّ مُزدَحَم يَكثُرُ فيه ارتفاعُ الأصواتِ في جَلَبَةٍ ولَغْطٍ . وفي هذا المعنى قال الحارث بن حِلِّزة ، واصفاً أعداءَ قومه بالاجتماعِ والإجماعِ على الشرِّ والاعتداءِ :

أَجْمَعُوا أَمْرَهُم عِشاءَ فَلمَّا ... أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضاءُ
مِنْ مُنادٍ ومِنْ مُجيبٍ ومِنْ ... تَصْهَالِ خَيْلٍ خِلالَ ذاكَ رُغاءُ

إذن ، في مجال وَصْفِ الناس بالنزولِ في إنسانيتهم وقِيَمِهِمْ نَستعملُ كلمةَ «غَوغاء» ، وفي مَجالِ وصفِ ارتفاعِ أصواتِهم في اختلاطٍ تَشُوبُهُ الفَوضَى نَستعملُ كلمةَ «ضَوضاء».

[ط]

طابَ وشَحَذَ

ليس في الأفعالِ العربيّة فعلٌ تزدَحمُ فيه المعاني المختارة لجودتها أكثر من فعل «طاب» الذي يُرادفُ الأفعال : زكا ، وجاد ، وجلَّ ، وحلا ، وحَسُنَ . فمن أين جاءَه بعضُهم بمعنى شَحَذَ ، أي رقَّقَ الحدَّ القاطع ، حدَّ السيف أو السكّين ؟

لعلَّ قولاً مأثوراً مثل : «طابتْ مضاربُ السيف» فُهِمَ بمعنى شُحِذَتْ ! ولكنَّ «الطِّيبةَ» تأتي نتيجةً لـ «الشَّحْذ» ، وفي قول أَحدِ البلغاء ما يُؤيّد تصنيفَنا للمعنى ، إذ قال عن نفسه :

أَنــا كــالسَّيْــفِ اليمــانــي كُلّمــا شَحَـذَتْـهُ حـادِثـاتُ الـدَّهْـرِ طـابـا

فبعدَ «الشَّحْذِ» «طابَ» السيفُ أي جاد ، وجلَّ ، وحَسُنَ ، وغيرَها من طَيّب الأفعال .

طالمـا

يقول مُطالبٌ بحقّ : «لن أتراجعَ طالما الحقُّ بجانبي» . والصوابُ : «لن أَتراجع ما بقي الحقُّ بجانبي» . فلفظة «طالما» تتألف من «طالَ» : فعلٌ ماضٍ ، ومن «ما» : حرفُ مصدرٍ . فكيف نُعبِّر عن معنًى مستقبَلٍ بفعلٍ يدلُّ على الإغراق

في الماضي ؟ وكيف نُدخِل حرف المصدر «ما» على الاسم ؟

أمَّا تصويبُ العبارة لتأدية المعنى المقصود في «لن أتراجع ما بقي الحق بجانبي» فنستطيع تبسيطه هكذا :

«لن أتراجع مدةَ بقاءِ الحق بجانبي» .

طُبِـعَ على وطُبِـعَ بِـ

عندما تدعو الحاجة إلى ذكر مَن أَنفق على طبْع كتابٍ ما تسجيلاً لحقِّه أو بياناً للواقع ، يقولون : «طُبع هذا الكتاب على نفقة فلان» . والصواب أن يُؤتى بـ «الباءِ» بدلاً من «على» فيقال : «طُبِـعَ هذا الكتاب بنفقة فلان» ، أي بواسطة إنفاقه . أَمَّا فعل طَبَعَ متعدياً بـ «على» معلوماً أو مجهولاً ، فله معانٍ أُخرى غير الإنفاق ، أشهرها ما جاء بمعنى خَتَمَ أو غطَّى مثل : «طَبَعَ اللّهُ على قلب فلان» ، أي جعله لا يعي ولا يفهم ، وما جاء بمعنى خَلَق مثل : «طُبِـعَ فلان على كذا من الصفات» ، أي خُلِقت فيه وجُبِل عليها .

ولا يكون فعل طَبَع ، متعدِّياً بـ «على» ، صواباً في تعابير الطُّباعة والنشر إلا عندما يأتي لتعيين نوع الورق مثل : «طُبِـعَ هذا الكتاب على ورقٍ ، نوعه كذا من أنواع الورق» .

طَلَبَ منه وطَلَبَ إليه

تقول ، وأنت محتاجٌ إلى مساعدة ، ملتمِساً من قادرٍ أن يقدِّمَها لك ، تقول : «جئتُ أَطلبُ من مروءتِكَ أن تساعدَني في الأمر الفلاني» .

في هذه العبارة خرج فعلُ «الطلب» عن معناه الصحيح ، بالنسبة إلى

المخاطَب الذي تلتمس مساعدته . فلِمَن هو مَدينٌ لك تقول : «جئت أطلب منك دَيْني» ، يعني جئت أُحاوِلُ وجودَ دَيْني عندَك وأَخْذِه منك .

أمَّا لِمَن ترجو مساعدتَه وتعرض عليه أن يقدِّمها لك ، فتقول : «جئت أطلب إلى مروءَتك أن تساعدني في الأمر الفلاني» ؛ لأنَّ حرف الجر «إلى» حوَّل فعلَ «طَلَبَ» إلى فعلِ «رغب» .

وهكذا جاء فعل الطلب في حديث نُقادة الأسديّ : «يا رسولَ الله ، أطلب إليك طِلْبَةً ، فإني أحِبُّ أن أَطلبكها» ، أي أحبُّ أن تقضيها لي .

طِوال وطيلة

مـن مألوف قولهم في مَن قضى ساعاتِ يومه دون عملٍ : «فلان لم يقم بعمل طِوال يومه» . والصواب أن نقول : «لم يقم بعمل طُولَ يومه» ، لأن «طِوال» جمع طويل . وهذا خطأ واضح . ومن مألوفهم أيضاً أن يقولوا : «فلان لن يفعل هذا الأمر طِيْلةَ عمره» ، والصواب أن يُقال : «فلانٌ لن يفعل هذا الأمر طولَ عمره» ، لأن كلمة «طِيلة» مرادِفةُ كلمة «عمر» ، أَفنقول : «لن أفعل هذا الأمر عُمر عمري» ؟ طبعاً لا . وتذكيراً بمعنى «طيلة» الصحيح نذكّر بأن فِصاحَ العرب كانوا يقولون في دعائهم بالعمر الطويل لمن يحبّون : «أطال الله طِيلتَكَ» ، أي عمرك .

طويلُ الباعِ وطويلُ اليَدِ

«الباعُ» قَدْرُ مَدِّ اليدَين . وكما يُقال : «طويـلُ البـاع» ، يقالُ أَيضاً : «رَحْبُ الباع» ؛ وفي القولَيْنِ كنايةٌ عن الكَرَمِ والاقتدار ، أيامَ كانَ لِقُوَّةِ البِنْيَةِ وجَسَامَةِ القَدِّ

شأنُهما في تقديرِ قيمَةِ الرجال . وفي ذلك قال أبو فراس الحمداني مخاطِباً قومَه :

مَتَى تُخْلِفُ الأَيّامُ مِثْلِي لَكُمْ فتًى طَوِيلَ نِجَادِ السَّيْفِ رَحْبَ المُقَلَّدِ ؟!

لذلك وجب التنبيهُ إلى أنَّ «طويلَ اليدِ» في مَفهومِ العصر الذي نحيا فيه ، عبارةٌ تَعني مَدَّ اليدِ إلى مالِ الغير . فهي ، إذن ، كِنايةٌ للذمِّ ، في حينِ أنَّ «طولَ الباعِ» كِنايةٌ للمدح .

وبعض الكنايات تأتي في اللفظِ الواحدِ مختلفةَ المعنى عنها في مكانٍ أو زمانٍ آخَر ، مثل قولنا : «فلانٌ رقيقُ الحاشية» ، فيتبادرُ إلى الذِّهنِ أنَّه قليلُ المال ، فقيرُ الحال ، أو لا سندَ له ولا مُعَوَّلَ عليه . ولكنَّنا نَجدُ هذه الكنايةَ في أماكنَ أخرى تُعبِّرُ عن لطافةِ الحديثِ ودماثةِ الأَخلاق .

فإذا كنَّا في مَعرِضِ الكلام على الأَحوال الماديَّة والظروف المَعيشيَّة وقلنا : «فلانٌ رقيقُ الحاشية» ، عَنَيْنَا فَقْرَ الحال وقِلَّةَ المال ، أَمَّا إذا جرى الحديثُ على وصفِ الأخلاقِ والطبائعِ وجئنا بالكِناية : «رقيقِ الحاشية» ، فيكونُ المقصودُ دماثةَ الأخلاقِ ولِينَ الطِّباع.

[ع]

العائلة والعَيْلة

جاء في حديثِ النَّفقة : «وابْدَأْ بِمَن تَعُولُ ـ أي بِمَنْ تَمُونُ وتَلزَمُكَ نفقتُه من عيالك ـ فإنْ فَضَلَ شيءٌ فليكن للأجانب» .

وجاء في حديث شريف : «الخَلْقُ كلُّهُم عِيالُ اللهِ أحَبُّهُم إلَيْهِ أَنْفَعُهُم لِعِيَالِهِ» . أمَّا كلمةُ «عائلة» ، التي رسَخَتْ في الاستعمال بمعنى ذوي القُربى الحميمةِ ، وغالباً ما تتألَّفُ من الأبوين والأبناء ، فهي صِيغةُ اسمِ الفاعلِ مُؤَنَّثاً . وأغربُ ما في خطإ استعمالها أنَّها تُؤَدِّي ، في حقيقةِ معناها ، ضدَّ ما حمَّلناها من معنًى . فـ «العائلُ» القائمُ بِعِيالَةِ مَن هم في عُهْدَتِهِ يكفيهم معاشَهُم . و «العائلةُ» مؤنَّثُ العائل .

فهل من سبيلٍ إلى اعتمادِ فصاحةِ الكلمةِ وأصالتها البلاغيَّة من منابعِ العربيَّة ، حتَّى نقلاً عن أَلسنةِ العامَّة ، هذه المرَّة ، فنستعمل «عيلة» بدلاً من «عائلة» ؟

عاد بين الخطإِ والصواب

أروي أربعَ عبارات أُدخِلَ فيها فعلُ «عاد» ، وهو في كل واحدة منها يؤدي

معنًى غير المعاني التي أدَّاها في العبارات الأخرى ، للنظر فيها إلى الخطأِ والصواب .

الأولى : قال شاعر : «عاد الربيع إلى الدنيا ببهجته» . العبارة صحيحة ، وفعل «عاد» يعني رجع . وهو فعلٌ تامّ ، والربيع فاعله .

العبارة الثانية : قال شاكٍ من حالةٍ أمْسَت لا تُحتمل : «ما عدت أُطيق صبراً على هذه الحال» . العبارة صحيحة ، وفعلُ «عاد» ، يعني انقطاع القدرة على الصبر ، وهو ، هنا ، فعلٌ ناقص ، والضمير «التاء» اسمه وجملة «أطيق» خبره . فكأنَّ الشاكي من الحالة أراد التعبير عن نفاد صبره بهذا الفعل الناقص الذي أدّى معنى النفي بـ «ليس» ، وبشكلٍ أقرب إلى نفاد الصبر بعد احتمالٍ طويل .

العبارة الثالثة : قال مُسجِّلُ مَحضَرِ جلسةِ عملٍ لهيئةٍ رسمية : «ولمَّا لم يَعُد من عملٍ فُضَّ الاجتماع» . في هذه العبارة ورد فعل «عاد» بمعنى بقي ، وهذا خطأ . والصواب أن يقول المُسجِّل في مَحْضَرِه : «ولمَّا لم يبقَ من عملٍ آخرَ فُضَّ الاجتماع» . وقد أضفنا كلمة «آخرَ» للدلالة على تسجيل أعمالٍ مرَّ ذكرها .

العبارة الرابعة : جاء في بعض الإرشادات الصّحّيّة : «إذا تأخَّر المريض في استشارة الطبيب ، فلا تَعُود تنفع طبابة ولا معالجة» . في هذه العبارة حمَّلنا فِعْلَ «عاد» معنى شبه الجملة الظرفية المعوِّضة عن كلام سبق ذِكْرُه ، وهذا خطأ . والصواب أن يقول المُرشد الصّحّي : «إذا تأخر المريض في استشارة الطبيب فلا تنفع عندئذٍ طبابة ولا معالجة» . فـ «عندئذ» فيها تعويضٌ عن ذكر تأخُّر المريض في استشارة الطبيب ، في حين أنَّ كلمة «تعود» فِعلٌ لا يفي بالقصد الظرفيّ لا في الناقص منه ولا التامّ .

العِدَّة والعُدَّة

قال بعضُهم : «قضيت عُدَّةَ أيامٍ مسافراً» . والصوابُ أن يقول : «قضيت

عِدَةَ أيامٍ» ، بكسر العين لا بضمِّها .

فـ «العُدَّةُ» بضم العَيْن ، تعني الاستعداد ، فيقال : «كُونوا على عُدَّةٍ ، أي على استعداد ، للقيام بالواجب» ، ويقال : «أخذ للأمر عُدَّتَهُ» أي أخذ ما هو محتاجٌ إليه في أمره .

وهكذا أصبحت كلمة «عُدَة» ، بضم العين ، تعني ما يحتاجه كلُّ صاحب عملٍ أو حِرفةٍ في شغله . فلكلٍّ من البَنَّاءِ والحدَّاد والنجَّار عُدَّتُه . حتى قيل : لِسَرْج الحصان عُدَّتُه .

أمّا «العِدَّةُ» ، بكسر العين ، فمعناها الجَماعة . فيقال : «عندي عِدَّةُ رفاق» . و «عِدَّةُ المرأةِ» أيامُ إقرائها ، أو أيام إحدادها على الزوج .

وربما استُعمِلتْ عِدّة بمعنى مُدّة وأَجَل . فيقال : «انقضت عِدَّةُ فلانٍ» أي مُدّتُهُ وأجَلُهُ .

عَديد ومَعدود

شاع استعمال «العَديد» بمعنى كثير العدد ، و «المَعدود» بمعنى قليل العدد ، وكلاهما خطأ . فـ «العديد» اسمٌ له ثلاثة معانٍ : الأول يعني العدّ أو العدد ؛ وفي هذا المعنى قال السموأل ، وهو موضِعُ ثقةٍ في صِحَّة الكلمة العربية :

تُعَيِّرُنا أنَّا قَليلٌ عَديدُنا فَقُلْتُ لَها: إنَّ الكِرامَ قَليلُ

والمعنى الثاني : مُرادِفٌ ونظير ، مثل قولهم : «هؤلاءِ عديدُ هؤلاء» ، أي بمقدارهم أو يساوونهم عدًّا وعدداً .

والمعنى الثالث يعني المال المُقتسَم ، أو الحِصَّة ، أو المِيراث .

فإذا قال أحدنا لصديق لَقِيَه ، بعد غياب طويل : «ما رأيتك منذ أيام عديدةٍ» ؛ فإنما يقول هذا آخذاً بالخطأ المألوف في استعمال كلمة «عديدة» ؛

والصواب أن يقول ما يعني العدد الكثير من الأيام حقيقةً ، من مثل : «ما أكثرَ ما عدَدْنا من الأيام بعد غيابك !» ، أو «مرَّت أيامٌ كثيرة بعد فراقك» ، أو ، على الأقلّ ، «ما رأيتك منذ أيّام كثيرة» .

كذلك ما يَرِدُ من استعمالِ «معدود» بمعنى قليل العدد ، فإنه خطأ ألِفناه أيضاً . فإذا قال لأهله مُهِمٌّ بسفر : «لم يبق لي عندكم غيرُ أيام معدودة» ، فقد استعمل «معدودة» بمعنى قليلة العدد . والصواب أن يقول : «لم يبقَ لي عندكم غيرُ أيام قليلة» .

أَما ما ورد في الشرع من ذكر الأيام المعدودات ، فذلك يعني أيام التَّشريق ، وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر ، ويوم النحر ، في نطاقه هذا ، يعني أول الشهر .

العِشْرَة والمَعْشَر

يقولون : «فلان أنيس المَعشر» وهم يقصدون أُنسه الشخصي . والصواب أن يقولوا : «فلان أنيس العِشرة» . لأن كلمة «مَعشر» تعني الجماعة ، والأهل ، والصحب . و «مَعشر الرجل» أهله أو صحبه ، غير عشيرته التي تعني قبيلته كلها .

عِصابة ومُعصَّب

«. . . وأخيراً اهتدى بعض رجال المباحث إلى مقر رئيس العِصابة» .

نورد هذه العبارة ، لا لنعرض فيها خطأً لُغويًا ، ولكن لنتساءَل : لماذا اقتُصِر ، في التعبير الحديث ، على استعمال كلمة «عِصابة» ، بكسر العين ، بمعنى جماعة من رجال الشرّ والخروج على القانون ؟ في حين أنَّ حسَّان بن ثابت ، لمَّا أراد أن يمدح آل غسَّان ، ويدلّل بمَكانته عندهم قال :

للّــه درُّ عِصــابــةٍ نــادمْتُهــم　　　يــومــاً بجِلّــقَ فــي الــزمــان الأول

فالشاعر لم يجد أفضل من كلمة «عصابة» للدلالة على الحزم الجامع .

أمَّا في الدلالة على سموّ المعنى ، الذي تتضمنه كلمة «عِصابة» ، إذا استُعْمِلَت لما يُشَدُّ به الرأس ، فنُورد بعض ما جاء في «الدرّ النثير» ، إذ قال صاحبه :

«العمائم وتيجان العرب ، وتسمَّى العصائب ، واحدتُها عِصابة ؛ وكانوا يسمون السيّد المُطاع «المُعَصَّب» أي المعصوب رأسُه بالتاج ، أو لأن أمور الناس تُعصَبُ به ، أي تُرَدُّ إليه فيُدِيرُها ويقضي فيها . وفي هذا المعنى قال الشاعر قيس الرقيات :

يَعْتَصِــبُ التَّــاجَ فَــوْقَ مَفــرِقِــهِ　　　عَلَــى جَبيــنٍ كَــأنَّــهُ الــذَّهَــبُ»

فلماذا ينعتون العاثرَ الضعيفَ ، أو كلَّ مَن يُشفقون عليه لسوءِ تدبيره أو نكد حظّه ، بالمُعصَّب ؟!

ولمَّا كان لِزاماً على المترجِم إلى العربية أن يُطلِق اسماً عربيًّا على الهيئة الدولية ، التي أُنشِئت في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، يكونُ أجمعَ الأسماءِ لمعنى الجمع والضمّ والتماسُك ، لم يَجرؤ أن يقول «عِصابةَ الأمم» ، فقال «عُصبة الأُمم» .

وبزوال «عُصبةُ الأمم» زال عن كلمتَي : «عِصابة» و «عُصبة» كلُّ دليل إلى الخير والصلاح . ورحم الله «عُصبة العَشرة» التي تألفت معاصِرةَ «عُصبةَ الأمم» وكانت تضمُّ عشرةَ أدباء لبنانيين كبار ، بعضهم ما يزالون على قيد الحياة ، يأسفون معي لإسقاط معاني الخير عن كلمةٍ تخيَّروها نعتاً لهم ، في ترابطٍ أدبيّ أَسهَمَ في النهضة الأدبية الحديثة .

العصيان والنسيان

من أراد الفعل من «العصيان» فعليه أن يتبيّن بين «عصى» اليائي ، الذي منه «العصيان» ضدّ الطاعة ، وبين «عصا»، الواوي ، عصواً ، أي ضرَب بالعصا . أما «النسيان» ففعله واحد لا بحث عن سواه ، وهو «نسي» فمن قال ، ولو كان قوله شعراً :

إنْ جَفَانِي أَو نَسَانِي لَسْتُ مِنْهُ أَتَبَرَّمُ

فقد أخطأ ، والصواب أن يقول : أو نَسِيَنِي . وكذلك أخطأ من قال : «أنَّى له أن يعصُوَ لها أمراً !» وكأن الكلام على عاشق لا يستطيع أن يخرج على طاعة من أحبَّها ولا عنها ، والصواب أن يقول : «أنَّى له أن يعصِيَ لها أمراً ؟» .

عُضْوٌ وعُضْوَة

«عضا الشيء» يعضوه بمعنى فرّقه أجزاء . و «عضا القوم» جعلهم أَعضاء . و «أعضاء الجسد» مجموعة أجزائه ، و «أعضاءُ جمعيةٍ ما» أو مجموعةٍ من الناس ، الأفرادُ التي تتألف منها هذه المجموعة أو تلك الجمعية .

ولهذا لا حاجة بنا إلى أن نؤنّث كلمة «عُضو» ، لنقول «عضوة» ، في الكلام على المرأة الداخلة في عضويّة جمعية ، بل نبقي عليها بلفظ المذكر ؛ فنقول : «قالت السيدة فلانة عُضوُ المجلس النسائي : ما تزال المرأةُ اللبنانية بعيدةً عن ممارسة حقوقها السياسية» .

العطف غير الجائز

يقول متحمِّسٌ لِنَفْيِ ما نُسِبَ إليه القيامُ به : «لم ولن أقبل بما لا يحفظ لي

كرامتي سليمةً عزيزة» . في مثل هذه العبارة يحدث العطف بارزاً بواسطة الواو بين الماضي ، على رحبه ، والمستقبل على أبعده ؛ وهذا لا يجوز ، لأن الحُكم على الماضي يتناول واقعاً يدخل في حيّز النظرة الحاكمة ، أما الحكم على المستقبل فلا يصلح لمشاركة الحكم على الماضي لأنه غيب لا واقع .

وأمّا من حيث الشكل ، فنجد أننا اضطررنا إلى إلغاء عامل الجزم في «لم» فيظهر الفعل «أَقبلَ» منصوباً بـ «لن» ، وأُهمل الحرف «لم» إعرابيًا ، وهو جازم يقتضي سكوناً على آخره .

فالصواب أن يقول صاحبنا عبارته هكذا : «لم أقبلْ ولن أقبلَ بما لا يحفظ لي كرامتي سليمة عزيزة» . وفي تصويب هذه العبارة تأكيدٌ لرفض القبول في تكرار لفظه .

عفا وعفَى وأَعفى

للنظر في هذه العبارة : «هذا جدول بأسماء البضائع المَعفيّة من الرسوم الجمركية» ، والمقصود بكلمة «المعفيّة» أن تفيد الإعفاء من الرسوم الجمركية .

في اللغة جاءت لفظة الفعل «عفا» بالألف الممدودة بمعنيين : أولاً ، «عفا عن الذنب» ، أي ترك العقاب عليه وتجاوَزَه إلى الصفح : ثانياً ؛ «عفوتُ الرجلَ الكريم» ، أي جئت أطلب عطاءَه ومعروفه . أمّا «عَفَى» بالألف المقصورة ففعْل معناه وَفُر وكَثُر وترك الشَّعر يطول ، وفي هذا قوله : «أُحفُوا الشواربَ وأَعفُوا اللِّحى» . ولنُشِرِ الآنَ إلى أن كلمة «المعفيّة» ، التي وردت في العبارة موضوع النظر ، مشتقَّة من اليائي «عَفَى» ، إذن لا مكان لها في تأدية المعنى المراد ، وهي هنا أقرب إلى الضدّ منها إلى الصواب ، ولو كانت من «عَفَا» ، بالألف الممدودة ، لكان يجب أن يقال : «المَعفوّة» لا «المَعفيّة» .

وبعد ، لِنَعُد إلى «عَفَا» بمعنى ترك وتجاوز عن ، فنقول : «العفوُّ» ، بتشديد

الواو ، اسمٌ من أسماء الله تعالى ، أي الكثير التجاوز عن الذنوب وترْك العقاب . وجاء في حديث لأبي بكر : «سَلُوا اللّه العافية والمعافاة ـ يعني محْوَ الذنوب والصحّة ـ والاستغناء عن الناس» . أمَّا «أَعفى فلانٌ» ففِعلٌ معناه برَّأه من الدفع أو منعه عنه .

وهكذا نرى أنَّ العبارة : «هذا جدولٌ بأسماءِ البضائع المَعفيّة من الرسوم الجمركية» ، يجب أن تُصحَّح فنقول : «هذا جدول بأسماءِ البضائع المُعفاة من الرسوم الجمركية» ، معتمدِين الرباعي «أعفى» في صيغة اسم المفعول منه .

عَفَا على وعفَّى على

يقول ناقد اجتماعيٌّ ، وقد رأى حاجةً إلى مسايرة المدّ الحضاريّ في العُدول عن الأخذ بالقديم : «هذه تقاليد عفا عليها الزمن» ، ويقول ناقد سياسي ، وقد رأى حاجةً إلى تبديل بعض القوانين أو تعديلها : «هذه قوانين قد عفَّى عليها الزمن» ، ويقصد كلٌّ مِنَ الناقدَيْنِ أن يقول : «إن الزمن قد تجاوز تلك القوانين والتقاليد أو طمسها ومحاها» .

والصواب أن يقولَ كلاهما : «هذه قوانين أو تقاليد عَفَاها الزمنُ أو عفَّاها» ؛ لأن «عَفَا» بمعنى محا أو طمس فعلٌ متعدٍّ ، يعني لا يحتاج إلى حرف جرّ ، لا في الثلاثيّ منه ولا في الرباعي .

وفي هذا المعنى جاءَ في حديثِ أُمِّ سلمة لعثمان : «لا تَعْفُ سبيلاً كان رسولُ الله قد لَحَبَها» ، أي رسمها ووطئها .

أَما إذا قلنا : «عفا فلان على فلان في العلم» ، فمعناه زاد عليه . وإذا قلنا : «عفى فلان على ما كان منه» ، يعني أصلحه بعد أن رأى فساده .

وأما «عَفَا عن فلان» بمعنى غفر له ، فمشهور على صحيحه .

«عكس» بين ضدِّيَّة الانعكاس وصدقه

«هل تعكس هذه الأبيات صورةً عن شخصية الشاعر ، وقديماً قيل : الشاعر ابن بيئته ، والأبيات من قصيدةٍ لأبي فراس الحمداني» ؟

هذا سؤال أدبيّ جاء في امتحانٍ ثانويّ ، وقد تُرك فيه للطالب أن يفهم فعل «عكس» كما يتراءَى له ، مترجّحاً بين معانٍ متفرقة حتى تبلغ الضديّة . وإليكم المأنوس المستعمَل من هذه المعاني :

«عكس الشيء» ، أي قَلَبَه وردَّه . و «عكس الكلام» ردُّ آخِرَه على أوّله . و «عكس فلاناً عن أمره» أي صرفه عنه . و «عكست المِرآةُ الصورةَ» أي ردَّتها بصفائها ، بوضوح وأمانة لِعَيْن الرائي .

وإذا كان من المعروف المسلَّم به أن «الأديب ابن بيئته» ، فمن الثابت أيضاً أن هذه البنوّة تتجلّى في الاندماج البيئي قلباً وقالَباً ، كما تتجلى في نقيض البيئة شكلاً ومضموناً . إذن ، فالإجابة عن هذا السؤال تحتمل أن تكون أبياتُ الشاعر كالمرآة ترسم بيئةَ صاحبِها بأمانةٍ ووضوح ، كما تحتمل أن تكون هذه الأبياتُ نفسُها انتقاضاً لبيئة شاعرها .

فخالِقُو الجديد في الأدب هم ، في الغالب ، مبدِعون يُقيمون جديدَهم على أساس فلسفة النقيض ، أو على أساس ردَّة الفعل التي تُعْرَف بالحركة المعاكِسة .

إذن ، الصوابُ في وضع السؤال أن يكون في هذا النص :

«هل تعكس هذه الأبيات ، كما تعكس المرآة ، صورةً عن شخصية الشاعر أبي فراس الحمداني» ؟

وهكذا يتعين للطالب معنى فعل «عكس» في أمانته وصدقه ، فأبو فراس خير مَن رسم شخصيته في شعره ، ولو بالغ أحياناً .

عَنان وعِنان

يقولون : «فلان أطلق لنفسه العَنان» ، بفتح العين ، وهم يقصدون أنه ترك نفسه على هواها ، دون ضابط أو رادع . والصوابُ أن يقولوا : «العِنان» ، بكسر العين ؛ لأنَّ «العَنان» ، بالفتح ، معناه السَّحاب ، مفردُه عَنانة . وفي مراجع اللغة : «عَنان السماءِ» ، بفتح العين أيضاً ، يعني ما بدا لنا من الفضاءِ الذي يعلونا .

أمَّا «العِنان» ، بكسر العين ، فمعناه ، في حقيقته ، سَيْرُ لِجام الحصان . وقد أُخِذَ في مجاز اللغة ، فقالوا : «ذلَّ عِنانُ فلانٍ» أي انقاد . وقالوا : «رجلٌ أبيُّ العِنان» ، بالكسر أيضاً ، أي مُمْتَنِعٌ حصين . إذن يجب ألَّا نطلق لأنفسنا «العِنان» ، بالكسر لا الفتح . وربَّما دخلت فصاحةُ الكلمة على الشؤون التِّجارية ، فقالوا : «شركة العِنان» ، بكسر العين ، يعني شركة محدودة .

عيَّر وعاير

وهذه التفاتةٌ إلى ما تَتَبايَنُ فيه المَزِيداتُ الفعليَّة ، فيصبحُ لكلٍّ منها معنًى لا بدَّ مِن معرفتِهِ على صحيحه ؛ نتناول فيها قولهم : «عيَّر ميزانَهُ وراح يَزِنُ الناس» . و «عيَّر» فعلٌ يعني ذَكَر العيبَ ، والعار ، والذَّنب . أمَّا في مُقايَسةِ المكاييلِ والموازين ، فالصواب أن نستعملَ «عاير» . وفي هذا الصدَدِ قال أحدُ اللغويين الثِّقاة ، قُلْ : «عايرتُ بين المكيالَيْنِ أمتحنُهما لمعرفة تَساويهما ، ولا تقُلْ : عيَّرتُهما» . وفي هذا المعنى جاءَتْ كلمةُ «عِيار» بمعنى مِقدار ، كأن يقال مثلاً : «هذا الذهب عِيار كذا» .

و «التَّعييرُ» مصدَرُ «عيَّر» خاصٌّ بذكرِ ما ساءَ من الصفات وما ارتُكِبَ من العيوبِ والذُّنوب . والفعلُ متعدٍّ ، ولكنَّهم يُدخلون عليه «الباء» ؛ فتقول :

«عيَّرتُ فلاناً جُبْنَه عن قولِ الحقّ» ، و «عيَّرتُه بنَومِهِ على الذُلّ» .

و «تعايَرَ» القومُ يعني عيَّر بعضُهم بعضاً . و «المَعَايرُ» : المعايب . وقد جاءَ في شعرِ ليلى الأَخْيَلِيَّة قولُهَا ، وهي تتكلَّم بلسانِ البطولةِ المُستهينةِ بالموت :

لَعمرُكَ ما بـالموتِ عارٌ على الفتى إذا لـم تُصِبْـهُ فـي الحيـاةِ المعـايـرُ

[غ]

الغُبن والغُنم

قال معبِّر عن ظلمٍ لحق به في مبيعٍ أجراه مضطرًا : «لقد أَصابني ، في هذا المبيع غبن غير مُحقّ» . و «الغُبن» : «النقص في الثمن ، والخديعة في البيع ، أو إنزالٌ من قيمة المبيع ، على كرهٍ من المغبون . فكيف يمكن أن يكون الغُبن على حقّ أو شيءٍ من الحق ؟!

ثم إن كلمة «مُحِقّ» وردت ، في هذه العبارة ، بكسر الحاء ، أي في صيغة اسم الفاعل ، والمعنى يقتضي أن تكون صيغة اسم المفعول ، بفتح الحاء ، أي «مُحقَّق» ، وهذا ما كان يجب أن يكون لو أنَّ «الغُبن» و «الحقّ» يجتمعان !!

إذن ، الصوابُ أن يقول صاحبنا : «لقد أصابني في هذا المبيع غُبنٌ» ، بحذف «غير محقّ» . وإن كان لا بدَّ من إشعارٍ بشدَّة الغُبن الذي أصابه ، فليقل : «غبن فادِحٌ» ، أي ثقيل مُبهِظ .

أمَّا قولهم ، مثل : «خرج فلان غانماً من دورة تجارته سنة ألف وتسعِ مئة واثنتين وسبعين» ، فيشتمل على صفة «غانم» ، وقد جاءت في غير معناها الوضعي ، فـ «الغنم» ما يحصل عليه الإنسان دون بدَل أو ثمن ، والتاجر ينفق مالاً ويبذل جُهداً في أعمال تجارته . والصواب أن يُقال : «خرج فلان رابحاً من دورة تجارته سنة ألفٍ وتسع مئة واثنتين وسبعين» . وإن كان الغرض من استعمال

«غانم» الدلالة على الربح الكثير ، فليس في صفة «الغُنم» دلالة على الكثرة أو القلة ، وإنما هي صفة لكل ما يُنال دونَ بدَلٍ أو ثمن .

وأَما «الغنيمةُ» التي تُؤخذ عُنْوةَ وقهراً من المغلوب في حرب ، فتبقى في باب الربح الذي لا يستقيم له بدل ، فلا يُوضع في ميزان .

غَرابةُ استعمال المِذْوَد

سألني أحدُ الأصدقاءِ قائلاً : أَصَحِيحٌ أَنَّ كلمةَ «مِذوَد» تأتي بمعنى لسان ؟ فقلت قبل أن أجيب : ما الذي حَمَلك على هذا السؤال ؟ قال : رأيتها مفسَّرةً على هامشِ كتابٍ كنتُ أَقرأ فيه . فقلتُ : نعم ، تأتي كلمةُ «مِذودٍ» بمعنى لسانٍ ، وقد وردتْ كذلك في شعرِ حسَّان بنِ ثابتِ الأَنصاريِّ ، إِذ قال :

لساني وسيفي صارمان كلاهما ... ويَبلغُ ما لا يبلغُ السيفُ مِذودي

ولكنْ ، مع الإقرار بصحة وُرودِهَا ، كما رويتُ لك ، وبِصحّة تفسيرها ، كما قَرَأتَ في هامشِ الكتاب ، أراها غريبةً عن هذا المعنى ، بعد أن أَلِفنا استعمالَهَا «مُعتَلفَ الدابّة أو قِرنَ الثور» . فاللغةُ يجبُ أن يُرافقَ استعمالَ ألفاظِها الذوقِ في حُسنِ الاختيار ، إلى جانب صواب الاستعمال .

غِلاّيـة

كَثُرَ استعمالُ كلمة «غلاَّية» للآلة التي تُغلى فيها الحشائشُ والأزهارُ والأبازير ، ولا سيَّما الآلةُ الكهربائية . والصوابُ أن نستعملَ «مِغلاة» كما نستعمل «مِقلاة» . فأسماءُ الآلة من الأفعالِ العربيّة لها أوزانُها القياسيّة التي يجبُ اعتمادُها دونَ سواها .

الغَمس غير الغَمص

«غَمَسَ» ، بالسين ، غير «غَمَصَ» ، بالصاد ، فالفعل المنتهي بالسين ، معناه غطّ ، بتشديد الطاء ، أي أدخل في الماءِ ، و «غمس النجم» ، أي غاب عن النظر . أمَّا «غمصَ» ، بالصاد ، فمعناه احتقر فلاناً أو عابَ عليه . فمن الخطأ أن يُقال : «أراك تغمِصُ خارج الصحن» بمعنى ضلال الطريق أو استشفاف الخيبة . والصواب أن يقال : «أراك تغمِسُ ، بالسين ، خارجَ الصحن» .

الغير مؤمن

في صدد الكلام على أنَّ الإنسان لا يستطيع أن يعطي ممَّا لا يملك ، قالوا : «لا تنظر من الغير مؤمن أن يعلِّمك الإيمان» ، و «الألف واللام» جِيء بهما لتعريف «مؤمن» ، وكلمة «غير» جيء بها لتقلب المعنى إلى ضدّه . إذن : المؤمن ضد غير المؤمن . والصواب أن نقول : «لا تنتظر من غير المؤمن أن يعلِّمك الإيمان» ، وأيضاً نقول : «فلانٌ صاحب الحقِّ في قضية كذا» ، ولا نقول : «فلان الصاحبُ حقٍّ في قضية كذا» .

الغَيرة والغِيرة

«المبالغة في الغِيْرة على من نحبّ مَفسدة للحب» . هذا ما ورد في بعض التعبير عن النُّصح والإرشاد ؛ وبين كسر الغين وفتحها في هاتين الكلمتين : «غِيرة» و «غَيرة» ، اختلافٌ كبير في المعنى . فـ «الغَيرة» ، بالفتح ، الأَنَفَةُ والحَمِيّةُ وكَرْهُ شركةِ الغير ، يعني الآخرين . وقد ورد ، في حديثِ أُمِّ سَلَمة ،

قولُها : «إن لي بنتاً وأنا غَيور» أي غَيْـرَى . وكلمة «غَيُور» على وزن فَعُول نَصف بها الذَّكَر والأُنثى ، في لفظها الواحد ، لأنها بمعنى الفاعل . وعلى هذا القياس نقول : «أُمٌّ حنونٌ وأَبٌ حنون» .

أمَّا «الغِيرة» ، بكسر الغين ، فهي النَّخوة ، والدِّية . وقيل أيضاً : تغيُّرُ الحال وانتقالُها من الصلاح إلى الفساد . وفي هذا المعنى ما ورد في حديث الاستسقاء : «من يكفر الله يَلْقَ الغِيَر» ، جمْع غِيرة وهي الانتقال إلى فساد الحال .

إذن ، لِنَقُلْ : «المبالغة في الغَيرة على من نحبّ مَفسدةٌ للحب» ، بفتح الغين في «غَيرة» لا كسْرها.

[ف]

الفاء والقاف

في عبارات التحبُّب والإشادَةِ بِمَيْعَةِ الصِّبا ينادي محبٌّ حبيبَهُ باسم «قَرْقُور» ، بفتح القاف ، يعني الحَمَلَ الصَّغير . و «القُرقُور» ، بضمِّ القاف ، السفينةُ الطويلة . أَمَّا الحَمَلُ الصغير فهو «الفُرْفُور» ، بضمِّ الفاءِ ، في فصاحةِ العربية . وهكذا نرى أنَّ الصوابَ يقتضي أن نَستعمِلَ بَدَلاً من القافِ المفتوحةِ في «قَرْقُور» ، فاءً مضمومةً في «فُرفُور» ، فيستقيمُ الأمرُ لفظاً ومعنى . كما أنَّ بعضَهم يَعني بـ «الفرفُور» الطالِعَ على الصِّبا من الأحداث .

الفئة والفيئة

«هناك فَيئَات من الناس لا تجتمع إلا على الباطل» : هذه عبارة وردت في كلام معلِّقٍ على تمادي المتطرفين في تجاوز الحقائق والوقائع . و «فيئات» جمع «فيئة» وهي المرة من «فاء» ، أي رجع . والمعلِّق يتحدث عن جماعات ، أي «فئات» ، جمع فئة ؛ فـ «فئات» هي الصواب هنا لا «فيئات» .

و «الفِئَةُ» بمعنى الجماعة أو الطائفة تُجْمَع ، أيضاً مُلْحَقَةً بجمع المذكَّر السالم ، فنقول : هناك «فِئُون من الناس» كما نقول «فئات من الناس» . وفي اعتماد الإلحاق بجمع المذكر السالم قال الشاعر الكُمَيْت ، واصفاً خوْض معركة

دامية ، روعبَ فيها النساءُ ، وتدحرجت فيها رؤوس الرجال :

فَجَعْجَعْنَا بِهِنَّ وكانَ ضَرْبٌ تَرَى مِنْهُم جَماجِمَهُم فِئِينا

فارغ صبر ، وفراغ صبر

يقول لك مُحبٌّ أو قريبٌ ، وقد انتظرَك طويلاً قَلِقاً عليك أو مشتاقاً إليك : «انتظرتك بفارغ صبر - أو بفراغ صبر» .

هذا القول يُؤدِّي المعنى مقلوباً . فالمنتظِر القلِق أو المشتاق انتظرَ طويلاً حتى نفد صبره وخلت ذاتُه منه لكثرة ما استطال الانتظارَ وملَّهُ ، ولم يبدأ انتظارَهُ ، وهو خالٍ من الصبر .

فالصوابُ ، إذن ، أن يُقال : «انتظرتك طويلاً حتى نفدَ صبري» ، أو «حتى استنفدت صبري» ، أو «حتى لم أستطِع صبراً» .

الفارق بين الغايةِ والغَرض

من الأخطاء المألوفة ما نُشير إليه في مثل هاتين العبارتين : الأولى : «لا تُمَاشِ أصحاب الغايات لِئلاّ تتورَّط في طُرُفهم» ، والثانية : «المُغْرِضون لا يراعون جانب الحق ولا يأخذون بناصره» . فاستعمالُ كلمة «الغايات» بمعنى الانحرافات الخاصة خطأ لا مكان له في فصيح العربية وصحيحِها مهما كثر استعمالها ؛ فـ«الغاية من كل شيء» : مداهُ ونهايته ، واستعمال كلمة «المغرضون» كما جاءت ، هنا ، بمعنى المنحرفين عن جادَّة الحق أو المتحيِّزين بحكم التأثُّر العاطفي ، خطأٌ لا تقرُّه فصاحة العربية ؛ فـ«الغرض» يعني الهدفَ الذي يُرمى إليه ، وليس كل ذي هدف منحرفاً عن جادَّة الصواب .

وفي أغلب الأحيان ، تُستعمل كلٌّ من الكلمتين : «غاية» و«غرض» ،

لمعنى واحد وترادُف تامّ . وهذا ما قصدنا الإشارة إليه أساساً ، لنكشف عن الفارق بين «المرمى» و «المُنتهى» . قال عنترة ، وقد استنكر أن تخوِّفَه عبلاه الحُتوفَ ، جمعَ الحتف أي الموت :

بَكِـرَتْ تُخَـوِّفُنِـي الحُتُـوفَ كـأَنَّنـي　　أَصْبَحْتُ عَنْ غَرَضِ الحُتُوفِ بِمَعْزِلِ

إذن ، «غرضُ الموت» يعني هدفه ومرماه لا مداه ولا منتهاه . و «غايةُ عُمرِ الانسان» : نهايتُه الواحدة ، أمَّا «أهدافُه» في عمره فمتعدِّدة متنوِّعة .

فاز «منه» أو «به»

كثر ، في هذه الأيَّام ، استعمالُ فعل «فاز» في إعطاءِ نتائج المباريات والسِّباقات . فيقولون : «فاز الفريق الفلاني على الفريق الآخر» . وهذا خطأٌ أَلِفناه ؛ لأنَّ الفعلَ «فاز» لازمٌ يتعدَّى بـ «الباء» فيكون معناه ظفر ، ويتعدَّى بـ «مِن» فيكون معناه نجا . فنقول مثلاً : «فاز بالجائزة» أي نالها ، و «فاز من الخطر» أي نجا منه . ويُقال لمن استوفى حقَّه بعد عناء : «وأخيراً ، فزتَ بما أَخذتَ أو انتزعتَ» . أَمَّا تعدية «فاز» بـ «على» فلم تُعرَفْ في فصيح العربيّة . والصواب ، إذن ، أَن نقول : «غلبَ الفريقُ الفلانيُّ الفريقَ الآخرَ أو تغلَّبَ عليه» .

وعلى ذِكْرِ «المباريات» جَمْعِ «مباراة» ، نذكُر بأنّ مثنَّى «مباراة» ، «مُبَاريَان» ، فالتَّاءُ المربوطة المقلوبة عن أَلِفٍ مقصورة تُرَدُّ إلى أَصلها ؛ وهكذا فَعَلْنا في الجمعِ ، فقلنا «مُبارَيات» . فالتَّثنيةُ المألوفةُ خطأً «مُبارَاتان» لا مُبرِّر لها .

الفاعل والتمييز

نقول ، في باب مؤاخذة النفس على الالتهاء بالتنازع الداخلي عن محاربة

العدوّ الخارجي : «كفانا تنازعاً ، بين عربي وآخر ، فالعدوّ المشترك يستفيد من تنازعنا» . في هذه العبارة بقي فعل «كفى» دون فاعل وجاءت كلمة «تنازع» تمييزاً للكفاية التي نقصدها . والصواب أن نجعل كلمة «تنازع» فاعلاً لـ «كفى» ، فنقول : «كفانا تنازع ، بين عربيٍّ وآخَر ، فالعدوّ المشترك يستفيد من تنازعنا» .

أما إذا أردنا أن نبقي كلمة «تنازع» تمييزاً فيجب أن نوجد فاعلاً لفعل «كفى» فنقول : «كفانا تنازعاً بين عربي وآخر ، أن يستفيد من تنازعنا العدوّ المشترك» . فيكون المصدر المؤول من «أن يستفيد» فاعلاً تقديره استفادة .

فاقِدُ مالِهِ مُعْدِمٌ

المبادرة المعنوية التي تتناول التعبير عن حالة الفقر دعت إلى اعتماد اسم المفعول «مُعدَم» تمثُّلاً لوقوع الإنسان تحت وطأة الفقر . غير أنَّ الفعل «أَعدم» معناه افتقر ، ومَن أضاع ماله فهو «مفتقِرٌ» ، بكسر القاف ، وهكذا «مُعدِمٌ» ، بكسر الدال ، لا فتحَها .

فإذا دعت الحاجة إلى ذِكْر فاقِدِ ماله ، فلنقل : «أمسى فلان مُعدِماً أو عديماً» . أَما «المَعدوم» ، اسم المفعول من «عَدِمَ» ، فهو ضدّ الموجود ، أو ما يساوي صفراً .

الفخّاري لا الفاخوري

قالوا : «السياسي الفلاني كالفاخوري يعطي قضيته الشكل الذي يريد» . وقد جاءت هنا كلمة «الفاخوري» بمعنى صانع الآنية الفخّارية . والصواب أن يُقال : «السياسي الفلاني كالفخّاريّ يُعطي قضيته الشكلَ الذي يريد» . لأنَّ التصويبَ لا

يكلِّف غير التفاتةٍ إلى تتابع الحروف في الكلمتين : الفاخوري والفخاري ، ونقْل الألف إلى مكانها بعد الخاء لا قبلها . أما هذه الواو في «الفاخوري» فلعلَّها تجعل هذه الكلمة صفةَ مبالغةٍ في الفخر لممتدح ذاته ، وإن كان هذا القياس قليل الاستعمال ، فَلَرُبَّ مبالغٍ في امتداحِ نفسه يدعُونا إلى أن نقول فيه : «هذا فاخور» بمعنى كثيرِ الفخر . وعندئذ لا حاجة إلى الياءِ المشددة يؤتى بها للنسبة .

وأمّا أن ترد كلمة فاخوري اسمَ علَمٍ لِرَجُلٍ فهذا مُسلَّمٌ به ، لأن الألفاظ الواردة أسماءَ لأعلامٍ لا تخضع لقواعد معيّنة ، ولا يُطلب فيها أن تَدُلَّ على معانٍ مقصودة بصورة دائمة .

الفشل والخَيْبَة

قد تكون في التعرُّض لكلمة «الفشل» ، والإشارة إلى خطأ استعمالها بمعنى الخيبة والإخفاق ، مفاجأةٌ تحمل على الظنّ بأن هذا التعرُّض هو الخطأ عينه ؛ وذلك لقلَّةِ ورودها في غير هذا المعنى .

لا ، ليطمئنَّ المفاجَأُون بهذه الإشارة إلى خطأ استعمال «فشل» بمعنى خاب وأخفق ، بعد أن نقيم الدليل على صحة ما نعني بلسان من جاء كلامُه «دونَ كلام الله وفوقَ كلام الناس» عنينا به الإمامَ عليّ . وإليكم مِن حديثه يَصِفُ أَبا بكرٍ ، قوله : «كنتَ للدِّين يعسوباً ، أوّلاً حين نفر الناس عنك ، وآخِراً حين فشلوا» . أي جزعوا وجبنُوا وضعفوا .

فمَن آثَرَ البلاغة مُستقاةً من منبعها ، فليأخذ عن صاحب «نهج البلاغة» ، فلا يستعمل «فشل» بمعنى أَخفق وخابَ ، أي لم ينل ما سَعَى إليه .

ومن رأى أن يُواكب الخطأ المألوف وغلَبة الاستعمال ، فما عليه ؟! فكم مِن عُرْفٍ أصبح قاعدة !

ولعلّ قائلاً يقول : نَعَمْ ما عليَّ ، فالضعف والجُبن والجزع كلُّها من مسبِّبات الخيبة التي جُمعت الفشل ؟!

فعالة في مثلَّث حركات فائها

مما يكثر الخروج به عن القواعد المعروفة ، في تمييز خصائص المعاني بواسطة الحركة على الحرف الأول من وزن «فِعالة» ، كلمتا «نِقابة» و «صِحافة» . وإذا كان فتح الحرف الأول غالباً على المصدر ، أي الاسم الدالّ على معنى الفعل . فإن الكسر على الحرف الأول غالبٌ على الاسم الدالّ على الممارسة والاحتراف والمزاولة .

إذن ، كلمة «نَقابة» بالفتح ، مصدر «نَقَبَ على القوم» أي صار عِرِّيفاً مقدَّماً عليهم . وكلمة «نِقابة» ، بالكسر ، تدلّ على الجماعة المختارة لضبط الأمور ، وتيسير الأعمال لفئةٍ من أصحاب الأعمال أو المِهَن أو الحِرَف ، والموكول إليها أمر المحافظة على حقوقهم وتأدية واجباتهم .

وكان النبي ﷺ ، قد جعل ليلةَ العَقبة ، كلَّ واحد من الذين بايعوه بها نَقيباً على قومه وجماعته ، ليأخذوا عليهم الإسلام ويعرِّفوهم شرائطه . وكانوا اثني عشر نقيباً كلُّهم من الأنصار . وقد استمرت هذه المُهِمَّة الشريفة مأخوذاً بها في الإسلام ، فعُرِف القائم بها بنَقيب الأشراف .

وهكذا «الصِّحافة» ، عند المُحدثين ، هي مزاولة مهنة كتابة الجرائد ، والكاتب فيها «صِحافيّ» لا «صُحُفي» ، والصاد تُحرَّك بالكسر للدلالة على مزاولة المهنة . أما كلمة صَحَفيّ فتُستعمل صفةً للعمل ، نسبةً إلى «صَحِيفة» . فـ «الصِحافة» المهنة المعنيّة ، و «الصِحافيّ» الكاتب القائم بالمهنة ، أي القائم بالعمل الصَحَفيّ .

أما ما ورد على وزن ، فُعالة ، بضم الفاء ، فيدلُّ على القليل أو البقية من

الشيء مثل : «قُصاصة من ورق» أي قطعة صغيرة منه ، و «حُصالة من قمحٍ» أي ما يبقى من الحَبّ بعد رفْعه مما نسمّيه كُناسة .

فَقَعَ وما اشتُقَّ منها

يقولون : «فَقَعَ فلانٌ من الضحك» أي استغْرَبَ فيه حتى كاد يستلقي على ظهره . ويقولون : «فَقَعَ الحَرُّ أو القَهْرُ فلاناً» ، أي أَماتَهُ من شِدَّة هذا أو ذاك . وقد جاء في مراجع اللغة ، «فَقَعَ اللونُ» يعني صَفَتْ صفرتُهُ وخَلُصَت ، و «فَقَعَ الشيءَ» يعني سرقَهُ ، و «فَقَّع فلانٌ» جاءَ بكلام لا معنى له . فإذا جاز ، عن طريق المجاز في التعبير ، أن يُستَعْمَلَ فعلُ فَقَعَ بمعنى ماتَ أو استلقى على ظهره ، فإنَّ استعمالَ «مفقوع» في وصفِ مَن نراهُ سخيفاً فاقدَ الذكاءِ ، و «مفقوعٌ» صيغةُ اسمِ المفعول من «فَقَع» الثلاثيّ ، يجبُ أن نَستعيضَ عنه باستعمالِ اسمِ المفعولِ من «فَقَّعَ» ، بتشديد القاف . فنقول : «فلانٌ مُفَقَّعٌ» ، أي يأتي بكلامٍ لا معنى له .

فَلَحَ وأَفلَحَ

كثيراً ما يغيبُ عن انتباهِ متكلِّم الفُصحى أَنَّ الفعل بانتقالِهِ من المجرَّدِ إلى المزيد يتغيَّر معناه كليًّا . فإذا أَخطأ مذيعٌ أو خطيبٌ فقال ، مثلاً ، «لم يَفلَحْ فلانٌ في سَعيه» ، وهو يريد أن يقول ، لم يَنجح ، فقد فَسُدَ الكلام وضاع المعنى المقصود . لأنّه قال : «يَفلَحْ» وكان يجب أن يَقُول «يُفلحْ» . فالثلاثي «فَلَحَ يَفْلَحُ» بمعنى شقَّ الأرض وحرثها ؛ والرباعيّ «أَفلَحَ يُفلِحُ» بمعنى نجا ، وفاز ، ونجح في سعيه .

وفي حديثِ الأذان : «حيَّ على الصلاة ، حيّ على الفَلاَحْ» ، أي هلمُّوا إلى طريقِ الفوزِ والنَّجاة !

إذن ، الصواب أن نقولَ : «لم يُفلحْ فلانٌ في سعيه .

فَوَّاش وفيَّاش

يقولون : «فلان رجل فَوَّاش» وهم يقصدون أنَّه مفتخرٌ متكبِّرٌ يدَّعي ما ليس عنده . والصوابُ أن يَقُولوا : «فيَّاش» لأن الفعلَ ، الموضوعَ أصلاً ، هو «فَيَشَ» ، أو أن يقولوا «فَيُوْشٌ» ، فالمقصودُ صفةُ المبالغة من «الفَيَشِ» ، وهو الافتخارُ غير المُستَنِدِ إلى حقيقة . أمَّا «فَوَشَ» ففعلٌ لا وجودَ له في كُتُبِ اللغة العربية ، وبالتالي لا وجودَ لـ «الفَوَّاشَ» .

في استعمال كلمة «تحت»

أذكر أنني قرأت في أماكن مختلفة ثلاث عبارات جاءت فيها كلمة «تحت» في معانٍ مختلفة نُورِدها في لفظها المنقول :

الأولى : «نحن في بلدٍ نعيش فيه تحت حُكْمٍ ديمقراطي» .

الثانية : «يُحسب هذا العقار تحت قيمة كذا من المال» .

الثالثة : «نَشَرْتُ هذا المقال تحت إمضائي متحمِّلاً مسؤوليته» .

في العبارة الأولى تناول قائلُها الحكمَ في سيطرته وسلطانه ، فجعله ذلك الفوق الذي يعيش الناس تحته ، أي خاضعين له ، وهذا مجازٌ حسَن ، غير أننا كنّا نفضل فعل «نحيا» بدلاً من «نعيش» ، لكي يبقى لكلمة «ديمقراطية» تناوُلُها معنى الإنسان قبل مادّته .

أمَّا العبارة الثانية فيبقى لها من القَبول ما يجيز استعمالها ، وإن كانت لا ترتفع إلى مجازٍ يؤالف الذوق مؤالفةً تعادلُ ما جاءَ في العبارة الأولى ، فالعقار

وقيمته المالية لا يصلحان لتصنيفهما في «تحت» و «فوق» ، وكان الأفضل أن نقول : «يُحسب هذا العقار بقيمة كذا من المال» لأنَّ «الحساب» بمعنى العدّ ، فيقال : «هذا بِحسَبِ ذاك» يعني بعدده وقدره .

وأمّا العبارة الثالثة التي قال صاحبها : «نشرْت هذا المقال تحت إمضائي» ، فقد أخطأ استعمال «المقال» و «الإمضاء» ، فجاءَ «التحت» و «الفوق» معكوسين : فالمقال مكانه فوق ، والإمضاء تحت ، وفي هذا قال المُقِرُّ بصِحّة ما يكتب وتعهُّدِه بتنفيذه : «أنا الموقِّع أدناه ، أعترف بكذا وكذا. . .» .

إذن ، كان يجب أن يقول كاتبنا : «نشرْت هذا المقال مذيَّلاً بإمضائي» .

وتأييداً لفصاحة استعمال «فوق» و «تحت» كاسمين عاديَّين لا كظرفين ، نذكر القولَ الكريم : «لا تقومُ الساعةُ حتى يهلك الوعولُ وتظهر التُّحوت» ، يعني بـ «الوعول» الأقوياء الظالمين وبـ «التحوت» الذين كانوا تحت أقدام الأقوياءِ لحقارتهم وضعفهم .

في استعمال المصدر صفة ، والتباس التاء المربوطة بالتاء الطويلة

من أساليب المبالغة في الصفة أن يُستعمل المصدر نعتاً دون أن تنطبق عليه التبعيَّة الجنسية ، فيبقى المصدر بلفظه ، سواء أكان نعتاً لمذكَّر أم لمؤنَّث .

وقد ورد من الأخطاء المألوفة المخالِفة هذا القياس ، مثلُ قولهم : «تكلم ، في موضوع كذا ، رجالٌ ثقاة» ، كُتِبَتْ فيه «تاء ثقاة» مربوطة ؛ والصواب أن تُكتب طويلة في الكلام على الجنسين ، فتقول : «هؤلاءِ النساء الثقاتُ تكلَّمن في موضوع كذا» ، كما تقول : «هؤلاء الرجال الثقاتُ تكلموا في موضوع كذا» . و «تاء» «ثقات» طويلةٌ في نعتَي الرجال والنساء ؛ لأنها تاءٌ مزيدة على جمع المؤنث ، وهي غير «التاء المربوطة» المقلوبة عن حرف العلة في جمع الاسم المنقوص ، أي اسم الفاعل من الثلاثي الناقص في مثل قولنا : مجلس القضاة ،

وتاريخ الغزاة ، ودفاع الحُماة ؛ فهي كلمة تنتهي بالتاء المربوطة قياساً .

أمّا في المفرد فتقول : «تحدَّثَ في موضوع كذا رجلٌ ثقةٌ وامرأةٌ ثقة» ، بلفظ المصدر المؤنث من فعل وَثِقَ ثِقَةً ، بالتاء المربوطة ، المستعاض بها عن واو الفعل الماضي .

وكذلك ننعت ، بلفظ المصدر المذكَّر ، الاسمَ المؤنَّث دون أن نُلحق به تاءَ التأنيث ، فنقول : «قول فلان صدق محض ، وحقيقة محضٌ أيضاً» ؛ فقد نعَتْنا بالمصدر المذكَّر «محض» اسمين : مذكَّراً ومؤنَّثاً ، هما : صدقٌ وحقيقةٌ .

في آنٍ واحد

«في آنٍ واحد» عبارة تُستعمَلُ فيها كلمةُ «آنِ» بدلاً من وقتٍ أو حينٍ . ولم يخطر على بالِ بعضِ مُستَعمِليها أَنَّ هذه الكلمةَ الصغيرة جمعٌ لا مفرد . فـ «آنٌ» جمعُ آونةٍ . والصوابُ أن يُقال : «في آونةٍ واحدة» . فنقول ، مثلاً : «كانت مفاوضاتُ الحلِّ السياسيّ تجري ومعاركَ القتالِ في آونةٍ واحدة» .

في تصويب «أكتع»

«كَتَعَ» ، بفتح التاءِ ، تباعَدَ وهَرَب . و «كَتِعَ ، بكسر التاءِ ، فلانٌ في شُغله» : جَدَّ في العمل فيه ، و «كَتِعَتْ أَصابِـعُ فلانٍ» أي انقبضَتْ ورجَعَتْ إلى كفِّه ، فهو «أَكتَع» . فَمِنْ أَينَ جِيءَ بكلمةِ «أكتع» لِتَصيرَ صِفةً لمَن تَعوَّدَ العمل بيده اليُسرى ؟ فبدلاً من أن نقول ، أخذاً بخطإٍ مألوفٍ : «فلانٌ أكْتَعُ ، وفلانةٌ كَتْعَاءُ» نقول : «أَيْسَرُ» و «يَسْراءُ» أو «أَعْسَرُ» و «عَسْراءُ» .

في صواب معنى الاعتباط

لفعل «عَبَطَ» معانٍ كثيرة كلُّها من النوع السيّء ، من مثل : الذبح ، أو الكذب ، أو الشَّقّ ، أو الشَّتم ، أو أيّ إصابةٍ بالسوءِ من غير استحقاق ، وهو يتراوح بين هذه المعاني كلّها بالتعدِّي المباشر . فيُقال مثلاً : «عَبَطَتْ فلاناً الدواهي» أي أصابته وهو لا يستحقها . و «عبط السفيهُ فلاناً» ، أي شَتَمَه وتنقَّصه افتراءً . و «العبيط» بمعنى الذبيحة تُنحر ، وهي سمينة . وقد جاء في النهاية في اللغة لابن الأثير : «كلُّ من مات بغير علة فقد اعتُبِط» . وفي هذا المعنى قال أمية الشاعر :

مَـنْ لَـمْ يَمُـتْ عِبطـةً يَمُـتْ هَـرَمـاً   للمَــوْتِ كـأسٌ والمَـرءُ شَـارِبُهـا

فمِن أين جيء لـ «الاعتباط» ، وهو ما كان من السوءِ لِغَيْرِ عِلّة ، بمعنى العمل دون تفكير حتى صار مرادِفاً للارتجال والتخلّي عن اعتماد العقل ، في كل الأحوال ؟ وهذا بعضهم يقول : «لم أفعل هذا اعتباطاً» ، وهو يتحدث عن المضيّ في عملٍ محمودٍ قام به . وذاك بعض آخر يقول : «الاعتباطيّة ليست مذهبي في ما آتي به مِن تخيُّر روائع الأدب» . والصواب أن يُقال : «لم أفعل هذا ارتجالاً» ، في العبارة الأولى ، وفي الثانية : «البديهة ليست مذهبي في ما آتي به من تخيُّر روائع الأدب» .

«فيما» كلمة واحدة ، و «في . . ما» كلمتان

نحن أمام ثلاث عبارات أَرويها لنتبيَّن فيها وجه الخطأ ووجه الصواب:

العبارة الأولى: «تدارسوا الأمر في ما كانوا مجتمعين» . العبارة صحيحة التركيب في أذن السامع ، ولكنَّ عين القارىءِ العارف بأصول اللغة تكتشف خطأً في كتابة «في ما» كلمتين منفصلتين ، والصواب أن تُكتبا كلمةً واحدة ، لأنها ، هنا ،

بمعنى الظرف الزماني أي أثناء اجتماعهم .

العبارة الثانية : «نظروا فيما بينهم من علاقات» . أي نظروا في الذي بينهم من علاقات . وهذه العبارة تشكو الخطأ ذاتَهُ ، فقد وردت «فيما» كلمة واحدة في حين أن المعنى يقتضي كتابتها كلمتين : «في» حرف جر ، و «ما» اسم موصول .

العبارة الثالثة : «هذه المحبة هي التي تربط في ما بينهم من علاقات» . الخطأ في هذه العبارة وجود حرف الجر «في» ، لأنَّ فعل ربط يتعدَّى دون واسطة . وصاحب العبارة استبعد «فيما» الظرفية ، التي تكتب كلمةً واحدة ، ولكنه لم يتنبّه إلى الاستغناء عن «في» لِتَسْلَمَ عبارتُه من الخطأ .

أمَّا حروف الجر التي تدخل على «ما» ، اسم استفهام ، فتقترن بها وتُوجِب حَذْفَ أَلِفها ، مثل : «عمَّ تسأَلُ» ؟ و «ممَّ تشكو» ؟ دون أَلِف .

في ما يَختصُّ بالبَيْض

لقد شاع استعمالُ ثلاثِ كلمات تختص بـ «البَيض» ، استعمالاً خطأً : فيُقال «زُلالُ البيضة» أو «بَياضُها» للقسم الزَّلِقِ الذي لا لون له ، ويُقال «صِفارُ البيضة» للقسم الأصفر منها ، في حينِ يجب أن يُقال ، في فصاحة الكلمة : «آحُ البيضة» للزلال أو البياض ، وأن يُقال «مُحُّ البيضةِ» للأصفر منها . وكذلك نُذَكِّرُ بأنَّ فساد البيضة ، الذي أَلِفنا التعبيرَ عنه باستعمالنا فِعْلَ «مُودِر أو مُوذِر» ، يَجب أن نُصوِّبه باستعمال فِعْلِ «مَذِرَ» ، فبدلاً من أن نقول : «مَوْدَرَتِ البيضةُ» أو «مَوذَرَتْ» ، نقول : «مَذِرَتِ البيضةُ» ، أي بحذف الواو والتزامِ الذال.

[ق]

قُبض على الشقيّ

جاء في الكلام على الملاحقات القانونية ، ومطاردة العابثين بالنظام ، قولُهم : «قُبض على الشقيّ فلان» . فكلمة «شقيّ» في غير محلِّها ، لأنها لا تؤدّي المعنى في حقيقته وصوابه .

ففعلُ «شَقِيَ» ضدّ سَعِدَ ، والشقاء ضد السعادة . و «الشقيُّ» اسم صفة لمن أخفق في أموره ، أو كما يقول المؤمنون بسلطان الحظ : «الشقيّ من خانه الحظُّ في أعماله ومساعيه» .

والصواب أن نقول : «قُبض على طريدِ العدالة» ، أو «قُبض على المُتَّهم بكذا» أو «المَظنون بكذا» ، إن لم نقل : الجاني أو المُجرم .

قَبِلَ وَٱقْتَبَلَ

نُذكِّرُ بأنَّ الفعل الثلاثي ، في خروجه من مجرَّدِه ودخوله في المزيد عليه ، قد يخرج عن أصالة معناه في المجرّد ؛ فلا يجوز ، مثلاً ، أن نستعمل «اقتَبل» بمعنى قَبِلَ ؛ لأنَّ «اقتبل» خرجت إلى معانٍ لا صلةَ لها بمعنى القَبول ، أي الأخذ بالشيء ، أو الرضى عنه ، أو تصديقه .

فإذا قُلتَ : «اقتبلتُ العمل» ، تعني مَضَيْتَ فيه بعد توقُّفٍ عنه .

و «اقتبلتُ الكلامَ» ، تعني ارتجلتَهُ .

و «اقتبل فلان» ، أي عَقِلَ بعد حُمْقٍ أو غضب .

فكيف يقول ، إذاً ، قائلٌ أو يكتب كاتِبٌ ، في العربية الفصيحة : «اقتبلتُ وُجْهَةَ نَظَر محدِّثي» ، أي وافقته ، و «اقتبلتُ كلامَك» ، أي صَدَقْتُهُ ، والصواب : «قَبِلتُ وجهة نظر محدِّثي» ، و «قَبِلت كلامك» .

قَبْلَ التاريخ ، وما قبلَ التاريخ

«قبلُ» و «بعدُ» ظرفان يُسْتَعْمَلان للمكان وللزمان ، تَبعاً للمعنى المقصود . فإن قال لك قائلٌ : «جئت قبلَك أو بعدَك» ، في اجتياز مسافة ، كانا ظرفَي مكان ، وإن قال : «جئت قبلك أو بعدك» ، في الاستماع إلى محاضرة ، كانا ظرفَي زمان .

وعند قراءة هذه العبارة : «هذه المتحجِّرات تعود إلى قبل التاريخ» ، ألا نرى أننا في حاجة إلى تعيين نوعِيّ ، إلى جانب هذا الإبهام الزمني ؟ لقد اصطلح المؤرخون على تسميةٍ معيّنة تتناول كل ما هو أبعد من متناوَل التاريخ فسمَّوه «ما قبل التاريخ» ، وتواضعوا على نسبة كل ما عجزوا عن أخذه بمقاييس التاريخ التي يعرفونها إلى ذلك الاسم . فمن الواجب ، إذن ، التقيُّد بهذه الكلمة «ما» التي تقرِّب ذلك المجهول التاريخي الضائع في عصور ضاعوا في حساب سِنِيها . و «ما» هنا بمعنى الذي أو التي ، وهذا يعني أن هذه المتحجِّرات تعود إلى آثارٍ كانت قبل التاريخ ، أو إلى الذي كان من أثرٍ قبل التاريخ .

القِبْلَة والقُبْلَة

«القِبلة» : الجهة ، ومنه «قِبلةُ المُصلِّي» ، أي الجهة التي يصلِّي نحوها . والكَعبة المكرَّمة قِبلةُ المسلمين . ويقال : «ما رأيت لهذا الأمر قِبلةً ولا ديناً» ، أي لا أعرف من أين آخذه .

أمَّا «القُبلة» فهي اللَّثمَة . لذلك يجب الانتباهُ للتمييز بينهما تَبَعاً للمعنى ؛ فقد كَثُرَ الخطأ في الضَّبط الصحيح .

قَحَّ وأَحَّ

لقد كَثُرَ استعمالُ فِعْلِ «قَحَّ» بدلاً من «أَحَّ» . و «قَحَّ» ، بالقاف ، فعلٌ يعني الخالصَ الصِّرفَ من كلِّ شيء . فإذا قلنا : «فلانٌ لبنانيٌّ قُحٌّ» يعني لا غشّ في لبنانيَّته . و «القُحَاح» : الخالِصُ من كلِّ شيءٍ . فإذا أردنا سلامةَ معنى الكلمة ، فَلْنَقُلْ في حالةِ السُّعال : «أَحَّ فلانٌ» .

القرف والاشمئزاز

«القِرفة والقِراف» ، بكسر القاف ، التُّهمة . ومنه حديث عليّ : «أَوَلَمْ يَنْهَ أُميَّةَ علمُها بي عن قِرافي» ، أي اتِّهامي بالمشاركة في دم عثمان ؟!

والقِراف والمقارفة : المداناة والمقاربة . وفي هذا قال الشاعر بشّار داعياً إلى التَّساهُل والتسامح :

فَعِشْ واحداً، أو صِلْ أخاكَ فَإنَّهُ   مُقارِفُ ذنبٍ مَرَّةً ومُجانِبُهْ

وقيل : «أراك أحمرَ قِرفاً» ، بكسر الراء ، أي شديد الحُمرة .

وقيل أيضاً : «ما أَقْرَفَ فلاناً بكذا» ، أي ما أجدَرَهُ به !

أمَّا مثَل قول عنترة في الإشادةِ بنفسه وقومه :

عُـلالتُنـا، فـي كُـلِّ يَـوْمِ كَـرِيهَـةٍ ... بِـأسْيَـافِنَـا، والجُـرْحُ لَـمْ يَتَقَـرَّفِ

فإنَّه مبالغةٌ في استعداد سيوف بني عبس وقدرتها على إسالة الدماءِ مرَّة أُخرى ، قبل أن تجفَّ وتتقشَّر جراحٌ سبق لهذه السيوف العبسيَّة إن أَسالت دماءَها .

فمِن أَين جيءَ لكلمة «قرف» بمعنى الاشمئزاز والتقزُّز ، لتعني النفور من الشيءِ عن كراهة وانقباض ؟!

قَطر وقُطر

«القُطر» ، بضم القاف ، هو الجانب من الأرض أو من الإنسان . وفي المعنى المتناوِل الإنسان ، جاءَ في حديثٍ لعائشة تصف به أباها : «قد جمع جانبَيْه وضمَّ قُطريه» ، أي جمعها عن الانتشار والتبدّد والتفريق .

وفي المعنى المتناوِل الأرضَ نقول في جمع قُطر ، مثلاً : «أَقطار الدنيا» ، أي جهاتها الأربع . وفي الكلام على أَجزاءِ دولةٍ ما نقول : «قطرها الشمالي ، وقطرها الجنوبي ، وأقطارها الأخرى» .

أَمَّا «القَطر» ، بفتح القاف ، فهو مصدر لفعل قَطَر ، أَي سال نُقْطَةً نُقْطَة . ولهذا غلب على المطر ، إن كان خفيفاً ، اسمُ القَطْر .

و «قَطَر» ، بفتح القاف والطاء ، اسمٌ لبلدٍ من البلدان العربية ، اشتُهر قديماً بنوعٍ من النسيج الجيد المميَّز فقيل فيه : «ثوب قَطَرِيّ» تنويهاً بجَوْدَتِه التي كانت ذات شهرة .

القلقُ غير السُّهاد والأرق

يقولون : «قَلِقَ فلان» بمعنى سهر وجفاه الغُمْض ، والقلق يعني الانزعاجَ والاضطراب . فإذا أردنا أن نعبِّر عن جفوة الغُمْض في سيِّءِ الحال أو الوقوع في مكروه قلنا : «أرِق» فلانٌ أو «سَهِدَ» . وفي مثل هذا قال الأعشى الأكبر ، نافياً عن نفسه أرَقَ المرَض والهوى :

أَرِقْـتُ، ومـا هـذا السُّهـادُ المـؤرِّقُ   وما بيَ من سُقْمٍ ولا بيَ مَعْشَقْ ؟!

وإذا شئنا التعبيرَ عن ذهابِ النوم في خير الأحوال وشرِّها ، بوجهٍ عام ، قلنا : «سهر فلانٌ» ، وربَّما وصفنا الليلةَ بالسهر ، فقلنا : «قضينا ليلةً ساهرة» .

أمَّا «القلقُ» فقد يكون سبباً لجفوةِ الغُمْض ، ولكنَّه ليس «السهادَ» ولا «الأرقَ» ، فالعِلَّةُ غيرُ المعلول .

[ك]

الكاف الجائزة وغير الجائزة

قال معجبٌ بوفاءِ صديقٍ قلَّ وجودُ مثلِه : «إنني أفتقد أخاً كمثلك من الأوفياء» ، والصواب أن يقول له : «إنني أفتقد أخاً مثلَك من الأوفياء» ، أو «إنني أفتقد أخاً وفاؤه كوفائك» ، لأن «مثل» و «الكاف» كلتاهما للتشبيه ، واحدة تغني عن الأخرى ، فلا يجوز الجمع بينهما .

أمّا إذا كان صاحب هذه العبارة قد أراد «الكاف» زائدةً للتوكيد ، فقد أخطأ ؛ لأن «كاف التوكيد الزائدة» لا يُؤتى بها إلا في النفي القطعي مسبوقةً بـ «ليس» ، كما في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ، أي ليس شيءٌ مثله ؛ والهاء في «مثله» تنوب عن المنقطع النظير الذي نريده جلّ جلاله .

كابد وتكبّد

كثيراً ما نرى استعمال هاتين الصيغتين : «كابد» و «تكبّد» في ترادُفٍ قلّما تنبّه إلى تصحيحه غيرُ المتأنّين في تخيُّر الكلمة معنًى ومبنًى . وكان آخر ما قرأت ، من الخطأ المألوف في استعمال «تكبّد» بمعنى «كابد» ، قول صاحب بحثٍ أدبيّ : «تكبّدت جهداً كثيراً في جلاءِ ما خَفِيَ من حياة هذا الأديب» .

والصواب أن يقول : «كابدت جهداً كبيراً في كذا» ، لأن «كابد» فعل يعني التحمُّل والصبر على المشقة . أما «تكبَّد» ففعلٌ معناه توسَّط المكان ، وفي هذا المعنى يقولون : «تكبَّدَ المسافر الصحراء» أي صار في وسطها . ومثلها قولنا ، في ساعة الظهيرة : «تكبَّدت الشمسُ عَنان السماء» .

«كافَّة» أداة توكيد

يتكرر ، في الإجابات الإعلامية ، قولهم : «بحثنا في اجتماعنا كافَّة المواضيع» . فكلمة «كافّة» ، في هذه العبارة ، أُريدَ بها توكيد شمول البحث المواضيعَ المطروحةَ كُلَّها . ولهذه الكلمة «كافة» وجه واحد من الكلام تصلح فيه أن تكون للتأكيد ، وهو عندما تكون حالاً من جماعة العقلاء . فنقول ، مثلاً : «جاء المصلُّون كافَّة» . غير أن هذه اللفظة «كافّة» ، وإن تضمَّنت معنى التوكيد ، فإنها في اصطلاح اللغويين تُعْرَبُ حالاً من الاسم الذي تليه مُؤَكِّدة له ، ولا يجوز أن تسبقه ، كما تسبق ألفاظ التوكيد مؤكَّدَها . فإنه يجوز أن نقول مثلاً : «جاء المصلُّون جميعهم» ، و «جاء المصلّون جميعاً» ، كما نقول : «جاء جميع المصلِّين» ؛ ولكننا نلتزم في استعمال «كافّة» أن نقول : «جاءَ المصلُّون كافَّة» .

إذن ، ليس من الصواب أن تُحْسَبَ «كافة» في الألفاظ الخاصة بالتوكيد .

كأَنَّ بمعنى فعل تشبيه

التشبيهُ أكثر أنواع البيان العربي استعمالاً ، عند الخاصة والعامة . ولا بدَّ فيه من بروز طرفَي التشبيه : المُشبَّه والمُشبَّه به . وقد تكون كلمة «كأَنَّ» أكثر أدوات التشبيه دِقَّةً وسَعةً في الاستعمال . فمن وُجوه استعمالها ما هو صريحُ الأداءِ لا

يحتاج إلى توضيح ؛ مثل قولنا : «وجهٌ مُشرق كأنه الشمس» ، ومنه قولُ أحد الشعراء البلغاء :

ووجـهٍ كـأنَّ الشمـسَ ألقـتْ رداءَهـا   عليـــه نقـــيُّ اللـــون لـــم يَتخـــدَّدِ

فقد شبَّه الشاعر إشراقَةَ الوجه النقيِّ النضر برداءِ الشمس ، يعني نورَها وألَقَها .

وهكذا نرى أنَّ طرفَيْ التشبيه : المُشبَّه والمُشبَّه به بقيا قائمَيْنِ في اسم «كأنَّ» وخبرها ، في التركيبين : الأول البسيط التركيب ، والثاني الفنّيّ التركيب .

أمَّا أن تقول لمن أساءَ إليك ، ثم جاءَ متظاهراً بالبراءة : «تبدو كأنَّ إساءَةَ لم تَحدُث» ، فهذا خطأٌ مألوف ، لأنَّ التشبيه فقدَ صِحَّةَ معناه ، إذ فقدَ المشبَّهَ مع وجود أداة التشبيه «كأنّ» . والصوابُ أن تقول : «تبدو كأنَّك لم تُسِيء إليَّ» ؛ فالكاف في «كأنك» ضمير مشبَّه وجملة «لم تُسِيء إليَّ» فسَّرت المشبَّه به فأغنت عنه .

كَدَّ وجَهِدَ

«كدَّ» في عمله ، أي شدَّ وألحَّ على نفسه فيه حتى تعب . ويأتي «الكدُّ» بمعنى السعْي الشاقّ . وقد جاء في الحديث : «ليس هذا من كَدِّك ولا كدّ أبيك» ، أي ليس حاصلاً من سعيِكَ ولا من سَعْيِ أبيك وتعَبِه . وقد جاء استعمال «الكاد» بالألف بعد الكاف ، بدلاً من «الكدّ» ، دونَ هذه الألف ، خطأً مألوفاً ، فقيل : «بالكاد أحصِّلُ من عملي كفاف يومي» . وقيل : «بالكاد استطاع هذا الجواد أن يجتاز نصف الشوط المطلوب اجتيازه» . وكان يجب أن يقال : بـ«الكدّ» دون الألف أيضاً .

أما فعل «جَهِدَ» بمعنى جدَّ وتعب ، فقد كثر استعمال مصدره ، دون تفريقٍ

بين فتح الجيم وضمّها ، في حين أنه تكرر استعماله ، مفتوح الجيم ، بمعنى أقصى ما تقدر عليه ، فقل : «بذلتُ جُهدي» ، أي كلَّ ما أقدر عليه . وإذا أردتَ التعبير عن تحمُّلكَ التعبَ الشديد ، فقل : «تحمَّلت جَهداً في ما أنا أقوم به» .

كَسَحَ وكَسَعَ

قرأتُ وسمعتُ كثيراً من عباراتٍ استُعمِلَتْ فيها كلمةُ «كَسَحَ» أو بعضُ مشتقّاتِها بمعنى ضربَ شديداً ، أو غَلَبَ ورجَحَ . وذلك في مثل قولهم : «كسحناهم هاربينَ من سيطرتِنا على المعركة. . .» و «رجَحْنا عليهم رُجحاناً كاسحاً» .

لا شكَّ في أنَّ مألوفَ الاستعمالِ جَعَلَ هاتينِ العبارتَيْنِ مفهومتَيْنِ بما جُمِعَ إلى «الكَسْحِ» من ألفاظٍ أفادت معنى السيطرة والرُّجحان ، حتى الانتهاءِ بالغلبة ، ولكنَّ فِعْلَ «كَسَحَ» ، بفتح السين ، يعني أكثرَ من الانتصار ، إنه يعني القطعَ والاستئصالَ والإفناء . أمَّا «كَسِحَ» ، بكسر السين ، فيعني تَعطُّلَ القِوى ، ولا سيَّما في الرِّجلين .

إذن ، فالصوابُ أن نعتمدَ فعلاً تُقِرُّنا مراجعُ اللغةِ على معناه ، مثل : «كَسَعَ» أو «كَسَأَ» ، فكلاهما يفيد معنى التعقُّبِ وضربِ الأقفيةِ باليد أو الرِّجل ، أمَّا «كسأ» فتعني أيضاً الضربَ بالسيف .

الكفاية والكفاءة

نقول : «فلان نال شهادة الكفاءَة» . هذا القول تجب إعادة النظر فيه . ففي العربية نرواح بين الياء والهمزة دون احتراز من تغيير المعنى ، كما في كلمتَي :

«مصائب» و «مصايب» ، فهما لفظتان لمعنى واحد هو جمع مصيبة . ولكن الأمر مختلف في كلمتَي : «كفاية» و «كفاءة» . فـ «كفاية» من كفى يكفي بمعنى الجدارة والاستغناء ، و «كفاءة» أو «كفاء» من «كفأ يكفأ» بمعنى المماثلة والمضارعة . كقول شوقي ، وقد رأى صفحة الأرض الدِّمَشْقِيَّة أَديماً لا مَثيل له في تاريخ الأمجاد :

هـذا الأدِيـمُ كتـابٌ لا كِفـاءَ لـه رَثُّ الصَّحَـائِـفِ بَـاقٍ مِنْـهُ عُنْـوانُ

فإن كانت الشهادة التي نعنيها للدلالة على بلوغ مستوى رفيع يحمل على الاستغناء ، أو للتعبير عن جدارةٍ معروفة ، فهي «شهادة الكفاية» . وإن كانت الشهادة التي نعنيها تشير إلى معادلةٍ أو مماثلة تُعْرَفُ بها فهي «شهادة الكفاءَة» .

فلنختر التسمية المعبِّرة عن حقيقة ما نريد : من دلالة على الجدارة والاستغناء أو الإشارة إلى المماثلة والمشاكلة .

كلّفَ فعلٌ يتعدّى إلى مفعولَين

في مجالِ الحديثِ عن المشاريع والقيام بالنَّظر في تهيئَتها يقولون : «كلَّفَ المسؤولُ الفلانيُّ المهندِسَ الفلانيَّ بدرْسِ مشروع كذا» . والصوابُ أن يُقال : «كلَّفَ المسؤول الفلانيّ المهندسَ الفلانيّ درس مشروع كذا» ، بحذف «الباء» التي أُدخِلَتْ خطأً على دَرْس .

«كلّما» بين الشرط والتناسُب

تقول لمن تتودّده فيجافيك : «أَكلما تودَّدْتُكَ تجافيني ؟» ، وأنت تعني أَن تسأله مستنكِراً إن كان قد اشترط على نفسه أن يقابل مودَّتَك بالجفاء .

وقد أُجيز تكرار «كلَّما» فصحّ القول : «أَكلَّما تودَّدْتُكَ كُلَما جَافَيْتَني ؟» فكأنَّ

هذه العبارة اشتملت على الشرط الظرفي المُشار إليه بما المصدرية الظرفية ، فيمكن أن تستبدلها ، أي العبارةَ هذه ، بقولك :

«أكُلُّ مرَّةٍ من تودُّدٍ ، تقابلها مرَّةٌ من مجافاة ؟» .

وفي مثل هذا المعنى الشرطيّ الظرفي قال المتنبي ، مُعرِّضاً بقبْح ما ارتكب كافورٌ الإخشيديّ إذ اغتال سيِّده واستبدَّ بعرشه :

أَكُلَّمَا اغْتَالَ عَبْدُ السُّوءِ سيِّدَهُ　　أو خَانَهُ فَلَهُ في مِصْرَ تَمْهيدُ ؟

فكأنَّ المتنبي استنكر متسائلاً : إن كانت مصر مستعدَّةً لمجازاة كل خيانة واغتيال بالتمهيد للعزة والمُلْك ، كما جازت كافوراً الخائن المغتال ؟

أمَّا أن يقول قائل ، وقد استطاب تحصيل المعرفة : «كلَّما تقدَّمْتُ في المعرفة كلما ازدَدْتُ شوقاً إلى الاستزادة منها» ، فهذا لا يصحّ ، لماذا ؟ لأنَّ المقصود هنا التناسُب بين مقدار التقدُّم في المعرفة ومقدارِ الشوق إلى الاستزادة منها . فيجب أن نقول : «بقدْر تقدُّمِكَ في المعرفة يكون ازديادُ شوقِكَ إلى الاستزادة منها» .

الكمنجة والكمان

كلمة «الكمان» التي كثيراً ما نسمعها أو نقرأها اسماً لآلةِ طرب وترية سبق أن عُرِّبت بلفظة «الكمنجة» ، نقلاً عن الفارسية . إذن ، لا حاجة إلى استحداث لفظة جديدة ، فهناك ، قبل النقل عن الفارسية ، لفظة «الربابة» ، من الوضع العربي الأصلي ، لِما يشبه «الكمنجة» من آلات الطرب ، فلنستغْنِ عن استعمال لفظة «الكمان» التي تبدو وكأنها تزييفٌ «للكمنجة» .

[ل]

اللام بين تقوية المعنى وإفساده

قال أحد الباحثين في علم النفس : «معرفة الإنسان لنفسه أساس كلّ معرفة» . صاحب هذه العبارة يعني : أنْ يَعرِفَ الإنسانُ نفسَه أساسُ كلِّ معرفة . ولكنَّ هذه اللام التي أدخلها على «نفسه» أفسدت القَصد ، إذ وقع الالتباس بين : أن يعرف الإنسان نفسَهُ ، وبين أن تكون معرفتُه لذاتِهِ دون سواه .

أمّا أن يقول قائل : «هذه لام التقوية ، التي تزيد في إلحاح المنشِئ على المعنى الذي أراد» فهذا قولٌ مردود ، لأن التقوية والالتباس لا يجتمعان في قولٍ واحد . وإليكم مثلاً على «لام التقوية» ، في وجودها المقوّي حقًّا :

تَعَالَى اللّهُ، كَانَ السِّحْرُ فِيهِمْ   أَلَيْسُوا للحِجَارَةِ مُنْطِقِينَا!؟

فاللام الداخلة على «الحجارة» أرادها شوقي ، في استفهامٍ تقريريٍّ ، يحمل مخاطَبَه على التسليم بأن السحرَ وُجِدَ في الفراعنة . ودليل الشاعر ، على صحّة رأيه ، أنهم ، أي الفراعنة ، جعلوا حجارتهم الأثرية تنطق بعظمتهم .

لام جين

سألني أحدُهُم ، قائلاً ، ما معنى هذه العبارة : «هذا الأمر لا يحتمل لام

جين» ؟ فقلتُ مُجيباً : «على الأرجح أَنَّ حرفَي : «اللام» و «الجيم» ، لا «الجين» ، مقتطعَانِ من كلمتَي : «لا جدال» ، تأكيداً لِصِحّةِ الأمر وصَراحة وَضْعَه . وهذا الاقتطاعُ أصبحَ عُرفاً معمولاً به كقاعدة ، أَفلم تَقْرأ : «س جيم» مع فلان ، يعني سؤالاً وجواباً معه ؟

لا يجب أن

يقول داعٍ إلى الدفاع عن قضية عادلة : «لا يجب أن نتراخى في نصرة الحق» . والصواب : «يجب أن لا نتراخى في نصرة الحق» ؛ لأنَّ المطلوب نفيه هو التراخي ، وليس فِعْلُ الواجب . وهكذا تواضَعنا على تأدية معنى في عبارةٍ تؤدّي العكس تماماً ، أفلا يكون من الواجب تصحيحها ؟

اللَّبان واللِّبان

يقولون ، في باب الخطأ المألوف : «فلان رَضَعَ لِبان الفضيلة طفلاً» ، و «لِبان» ، بكسر اللام ، هي الرَّضاع نفسه . والصواب أن نقول : «فلانٌ رَضَع لبَان الفضيلة طفلاً» ، بفتح اللام ، أي لبن الفضيلة .

أما القول المأثور ، فقد ورد الخطأ فيه باستعمال الفتح للام ، إذ قالوا : «هو أخوه بلَبان أمه» ، والصواب «لِبان» ، بالكسر ، لأن المقصود الرَّضاع كحال لا اللَّبن كمادّة . فلنقل إذن : «هو أخوه بلِبان أُمه» أي بالرَّضاع منها .

ويستعمل الفتح في كلمة «لَبان» للدلالة على الصدر كله ، أو على ما بين الثديين منه .

وأما «اللُّبان» ، بالضم ، فهو شجر الصنوبر ، أو صمغ الصنوبر وما إليه من الأصماغ الطيبة الرائحة .

لزَّ ولظَّ

في الفصاحةِ العربية يُستعْمَلُ فعلُ «لزَّ» أو «ألزَّ شيئاً إلى شيءٍ آخر» ، بمعنى شدَّهُ إليه وألصقَهُ به . ولكنَّنا كثيراً ما نقع عليه مستعمَلاً خطأً بمعنى ألحَّ وألْحَف . والصوابُ أن نستعملَ للإلحاحِ والإلحافِ فعلَ «لظَّ» ، بالظاء لا الزاي ، فنقول : «الرجل المُلِظُّ ، بالظاء ، مردودُ الطلبِ ، في الغالبِ» ، بدلاً من «المُلِزّ» بالزاي .

لَفَتَ واسْتَلْفَتَ

لقد كثُرَ استعمالُ «استلفتَ» في مِثْلِ هذا المعنى : «استلفتَ نظري مشهدٌ يَبْهُرُ العُقولَ قبلَ العيون» . فالمقصودُ جَذْبُ الانتباهِ إلى ما هو جديرٌ بالنظر أو الاهتمام أو بكليهما . غير أنَّ استعمالَ الفعلِ الثلاثيِّ «لفتَ» أفصَحُ وأَبلغُ . وإذا لم يكنْ هذا خطأً ، في نظرِ المتساهلين بالأُصول ، فإنَّ استعمال «لَفَتَ» دون مفعولٍ به خطأٌ لا جدالَ فيه ، في مثلِ قولِ بعضِهم : «إذا حَصَلَ ما يَلْفِتُ فسنرى في الأمر» . والصواب أن يُقال : «إذا حصل ما يلفِتُ الانتباهَ فسنرى في الأمر» .

لقد صبرتُ بما فيه الكفاية

هذه العبارة : «صبرتُ بما فيه الكفاية» ، سمعتها مراراً وقرأتُها لبعضِ مَن نحترمُ ونقدِّر ، واردةً في معنى الوصولِ إلى مدًى من الزَّمن ، نفدَ لطوله الصَّبْرُ ، فعجبتُ لسهولة الانسياق إلى الخطأ . أقولُ الانسياق إلى الخطإ الكائن في استعمالِ فِعل «صبر» متعدِّياً بالباء مع الإبقاءِ على معنى التحمُّل والجَلَدِ . فإذا قلتَ : «صبرتُ لك بكذا» ، يعني كفلتُه لك ؛ وهذا غير المقصود في العبارةِ التي أَوردناها ، هنا .

أمَّا إذا أَردتَها متحدِّثاً عن صبرٍ نَفَد ، فَلَكَ بنهج سيّدِ البلغاءِ في الناسِ ، الإمامِ عليّ اكتفاءٌ ببلاغتِهِ ، إذ قال : «الصبرُ صبران ، صبرٌ عمّن تحبُّ ، وصبرٌ على ما تكره» .

وعندما أراد شاعرٌ من بلغاءِ العرب أن يبالغَ في اعتصامه بالصبر ، قال :

سأصبرُ حتّى يعلمَ الصبرُ أنّني صبرتُ على شيءٍ أمرَّ من الصَّبْرِ

فهو يعني أنَّه سيصبر إلى أن يعرفَ الصبرُ نفسُهُ أنَّ الشاعرَ تحمَّلَ مَرارةَ أشدَّ من مرارةِ الصَّبِر بكسر الباء ، وهو عصارةٌ مُرَّةٌ كالعلقم .

لذلك نرى أنَّ هذه «الباء» التي أُدخلت على «ما» قد أَفسدت صِحَّة العبارة ؛ فلنقل إذن : «صبرتُ ما فيه الكفاية» .

لَقِيَ وأَلْقَى

أَروي عن لسان صديق ، رآني مهتمًا بأمر لا يراه جديراً بالاهتمام ، قوله : «تعوَّدتَ ألاّ تَلقَى بالاً لِمِثل هذا الأمر» ، وهو يريد ألاَّ يراني مُهتمًا بالأمر الذي أنا فيه . وكان الخطأ في استعمال مضارع الثلاثي «لقي» «تلقى» بدلاً من مضارع الرباعي «ألقى» «يُلقي» . والصواب أن يقولَ لي : «تَعَوَّدْتَ ألاَّ تُلْقِي بالاً لمثل هذا الأمر» . فَفِعْلُ «لَقِـيَ» يعني استقبل ، وقابل ، وصادف، أمّا فعل «ألقى» ففعلٌ متعدٍّ بمعنى رمى وطرح ، كـ«أَلْقَيْتَ ما في يدِكَ إلى الأرض» ، يعني رميتَه وطرحتَه . ولكنه عندما يتعدَّى باللام أو بإلى يخرج إلى معانٍ ، أكثرُها استعمالاً ما يلي :

«ألقى الحاضرون سمْعَهُم إلى الخطيب» ، أي أَصغوا إليه ، و «أَلقيتُ إليكَ بالقول» ، أي أبلغْتُك إيَّاه ، و «ألقيتُ إليكَ خيراً» ، أي اصطنعته من أجلك .

لَكَع ونكَعَ

من مألوف الخطأ قولهم : «لَكَعَ فلان السلعة الفلانية» أي دعا إلى العُدول عنها وترْكها دون الالتفات إليها . في حين أن هذا الفعل يؤدِّي معاني متعدّدة ليس بينها ما يقارب معنى العُدول عن الشيءِ أو تركه ، فالعقربُ «تلكعُ» أي تلسع ؛ و «الكعتُ فلاناً» ، أي أسمعتُهُ ما لا يَجْمُل ، و «الكع الطفلُ» ، أي نهز في الرَّضاع .

أمّا ما يؤدِّي المعنى على صحيحه لتصويب «لكع السِّلعة» فهو أن نقول : «نكَعَ عن السلعة» ، أي ردَّ عنها وأعجل في الردّ .

ولاستيفاءِ الفائدة نذكِّر بأن الفعلَ ، المُستعمَلَ خطأً ، مكسورُ العين «لَكِعَ» ومعناه لَؤُمَ وحَمُقَ .

«لَمْ» الحرفُ المُتَواطَأُ عليه

ليس في كُتُبِ قواعدِ اللغةِ العربيّة كلمةٌ أُعطِيَت ثُلثَ حقِّها من التأثيرِ في تكييفِ معنَى الكلام الذي تَدخُلُه إلاَّ كلمة «لم» . فمن المتعارَف عليه ، أو المتواطَإِ به عليها ، أنّها حرفُ جزمٍ لا غير ؛ مع أنَّ صفةَ الجزمِ هذه شكليّةٌ لا تُؤَثِّر في جوهر المعنى ، أمّا أنّها حرفٌ يَقلِبُ معنى الفعل المضارِع إلى الماضي ، وأمّا أنها حَرفٌ ينفي معنى الفعل الذي تتقدَّمُه ، فهما أمران بقيا خافيَيْنِ لا مكانَ لذكرهما !!

لذلك ، نقرأُ ، مثلاً ، في مُقتطفٍ تاريخيٍّ هذه العبارة : «لم تَزَلْ قبورُ مدينةِ كذا ، إلى ما شاء اللّهُ ، مُحتفظةً بقيمتِها الأثريّة» . فإذا جازَ استبدالُ «لم» بِـ «ما» ، فإنَّه لا يجوزُ انتزاعُ صفةِ الماضي عن (تَزَلْ) المضارع لفظاً والماضي

معنًى . وكلُّ أدواتِ الجزمِ تَستلزِمُ معنَى الماضي أوّلاً ، وفي هذا يقولُ المتنبّي ، وقد أرادَ أن يجعلَ ممَّا ينويهِ سيفُ الدولة أَمراً نافذاً ، مَقْضِيًّا :

إذا كـان مـا تَنْـويـهِ فِعْـلاً مضـارِعـاً   مَضَـى قَبْـلَ أنْ تـأتِـي عَلَيْـهِ الجَـوَازمُ

مع العِلم أَنَّ الإبعادَ في المستقبَلِ من الزمان ، كما أرادَ المتحدِّثُ في التاريخ ، يُوجبُ النفيَ بـ «لن» . والصواب يقتضي العدولَ عن الفعل الناقص (ما زال) فنقول : «ستبقى قبورُ مدينةِ كذا ، إلى ما شاءَ اللّه ، محتفظةً بقيمتِها الأثريَّـةْ» .

«لمّا» حرف جَزْمٍ و «لمّا» اسم ظرف

كلمة «لمَّا» في لفظها الواحد تُستعمل في وجهين مختلفين من المعنى : في الوجه الأول تكون حرف جزم ، وفي الوجه الثاني تكون ظرف زمان ، وتُعرف بـ «لمّا» الحِينيّةِ ، أي المنتسبة إلى الحِين من الزمان .

«لمَّـا» حـرف جـزم لِنَفْـي المـاضـي القـريـب ، لا يـدخـل إلا على الفعـل المضارع ، ومن الخطأ أن يقول قائل ، مادحاً محسناً كبيراً : «نهضتَ إلى كل مبرَّة ولمَّا قعدتَ عن تضحية» . والصواب أن يقول : «نهضتَ إلى كلِّ مبرَّةٍ ولمّا تقعُدْ عن تضحية» . فالمضارع ، «تقعد» يُفيد معنى الماضي «قعد» .

وفي هذا القصد من تحويل معنى المضارع إلى الواقع الماضي ، يقول المتنبي ، مادحاً سيف الدولة بصفة القدرة على التنفيذ الأكيد :

إذا كَـانَ مَـا تَنْـوِيـهِ فِعْـلاً مضـارِعـاً   مَضَـى قَبْـلَ أَنْ تَـأْتِـي عَليـهِ الجَـوَازِمُ

أمّا «لمَّا» الظرفية فلا تدخل إلا على الماضي . فمن الخطأ أن نقول ، في الحديث عن المستقبل : «لمَّا يجيءِ الصيف يشتد الحر» وإنما نستعمل «لمَّا» الحِينيّة في الكلام على المـاضي ، فنقـول : «لمّـا جـاء الصيـد اشتـدَّ الحر» .

وللمستقبل من الزمان نستعمل «عندما» أو «متى» ، فنقول : «عندما يجيء الصيف يشتدّ الحر» ، أو نقول : «متى يجيء الصيف يشتد الحر» ؛ و «متى» ظرفٌ يُحسب في أسماءِ الشرط التي تجزم فعلين مضارعين .

لو وإذا

قال أحدهم : «ما كان ضرّ لائمِينا إذا اعتدلوا في لومهم» ؟ صاحب هذه العبارة يُبدي ، في مَعرِض الاستفهام ، أسفَه على تَعرُّضه وأصحابَ رأيه للومِ شديد تناوَلَهُم به اللُّوّام ، في الماضي . فوجْهُ المعنى واضحٌ ، ولكن الخطأ واقعٌ في قوله : «إذا اعتدلوا» ، فإذا معروفة أنها حرف استقبال ، أي أنها تُحوِّل معنى الفعل الماضي الذي تدخل عليه إلى معنى مستقبَل ، والكلام هنا ، على الماضي . فالصواب أن يقال : «ما كان ضرَّ لائمِينا لو اعتدلوا في لومهم ؟» فـ «لو» تختصُّ بالماضي غالباً ، عكس اختصاص «إذا» بالمستقبل دائماً ، فباستطاعتنا أن نقول : «ما كان ضرَّ لائمِينا لو يعتدلون في لومهم ؟» وقد أُجيز أَن تكون «لو» للتمنّي فتتصدَّر ما لم يقع ، وغالباً لن يقع ، مثل : يودُّ المُعمَّرُ لو يعود الشباب !

[م]

مائة ومئة

لسنا في مجال الكلام على الألِف التي تُلفظ ولا تُكتب مثل ألفِ «هذا» ، أو التي تُكتب ولا تُلفظ مثل ألِفِ «قولوا» ، فنكون بالنسبة إليها من دُعاة المحافظة على ما كان ، أو من القائلين بجديدٍ أرادوه . ولكننا أمام لفظة عددٍ ، أوّله حرف صحيح مكسور ، زدنا بعده ألِفاً يستحيل النطق بها دون فتح ما قبلها . في حين أنَّ «مِئة» تُجمع بلفظ جَمع المذكَّر السالم ، وبلفظ جمع المؤنث السالم ، فنقول : «قرأتُ مئاتٍ من الصفحات ، وعرفت المئين من الناس» .

ونقول : «درست الحساب المئويَّ» ، وغير هذا كثير لا يَظهر فيه أيُّ أثر لهذه الألف ، فلماذا لا نُسقِطها نهائيًا كتابةً ، ولفظاً ؟

المائدة والخِوان

بين هاتين الكلمتين تلاقٍ في الأصل ومفارقةٌ في الشكل : فـ «الخِوانُ» هو المِنضَدَةُ المُعَدَّةُ لتناوُلِ الطعام عليها ، وإذا وُضِعَ عليها ما أُعِدَّ للأكلِ فهي «المائدةُ» ، أو «المَيْدَةُ» ، على حدِّ ما جاءَ في بعضِ شعر الجَرْمِيّ إذ قال :

ومَيْــــدَةٍ كثيـــرةِ الألـــوانِ تُصنَـعُ لـلإخـوانِ والجيـران

إذن ، نَضَعُ الطعامَ على «الخِوانِ» ثُمَّ نجلسُ إليه ، وقد أَصبح «مائدةً» .

مأتـم

لقد ألفنا كلمة «مأتم» بمعنى مجتمَعٍ في الحزن عند تشييعِ جُثمانِ مَيْتٍ أو اجتماع لذكراه بعد حين . و «المأتمُ» بمعناه الوضعي : مجتمعُ الرجال والنساءِ في الغمِّ والفرح . من ذلك قول أبي حيّةَ الشاعرِ النُّمَيريِّ في عاشقٍ ، فاتنتُهُ مليحةٌ من آلِ عامر غلبَ عليها الدَّلال :

رمَتْـهُ أَنـاةٌ مـن ربيعـةِ عـامـرٍ نؤومُ الضُّحى في مـأتـمِ أيِّ مـأْتـمِ

ومنه قول الشاعر أبي عطاءِ السّنديُ في مجتمعِ حزنٍ وتفجُّعٍ :

عشيَّـةَ قـامَ النـائحـاتُ وشُقِّقَـتْ جُيـوبٌ بـأيـدي مـأتـمٍ، وخُـدودُ

ثم غَلبَ استعمالُ كلمةِ «مأتم» على مجتمعِ النساءِ النائحات على مَيْتٍ . وهذا يعني أنّ المأتمَ أَلِفنا فيه معنى المَناحةِ ، أَي خَصَصْناه بالبكاء والصِّياح والحزن . ولكن يبقى القولُ : «كنا في مناحةٍ على فلانٍ» أقربَ إلى الصوابِ من القولِ : «كنّا في مأتمٍ على فلان» .

أَمّا القولُ : «مأتمُ فلانٍ» دونَ (على) فَهُوَ خطأ .

مألوفُ الخطأ في كلمةِ «دون»

لكلمةِ «دُون» معانٍ متعددة : فهي «نقيضُ فوق» ، في مثلِ قولنا : «ضَعْ هذا دونَ ذاك» ، أي تحتَهُ ، وهي بمعنى «أمام» ، كما في قولنا : «سِرْ دونَ مَن تُعلِّمُ» أي قدّامَهم ، وتأتي بمعنى «الاعتراض بين اثنين» ، كما في قولهم : «حالَ الحارسُ دونَ وقوعِ السرقة» .

أَمَّا إذا جاءت بمعنى «غير» ، فمن الخطأِ الشائع أن يَدخُلَ عليها حرفُ الجرِّ ، «الباء» في مثل قولهم : «واجَهَ فلانٌ أمرَهُ بدونِ استعدادٍ له» والصوابُ أن يقال : «واجَهَ فلانٌ أمرَهُ دونَ استعدادٍ له» ، أو «مِن دونِ استعدادٍ له» .

مُبَاهرة لا بَهْوَرَة

«بَهْوَرة» كلمةٌ انتقلت من اللُّغةِ المَحكيَّةِ إلى لُغَةِ الفصاحة بمعنى الادِّعاءِ والتَطاوُلِ ، وخَصُّوها بالمُفاخَرة والتَّباجُح . والفعلُ الثلاثيُّ الفصيحُ «بَهَرَ» بمعنى قَذَفَ بالبُهتان وادَّعى كَذِباً ، فلماذا لا نُصحِّحُ هذا الخطأَ المَنقولَ عن العامِّيَّةِ فنقول ، مثلاً ، لمن أَفرطَ في غُلوائه : «كفى مُبَاهَرَةً ، بدلاً من بَهْوَرَة» ، وفي مَأْثُورِ الفصاحةِ العربية وَرَدَ قولُهم في هذا المعنى : «خَفِّضْ من غُلْوائك» .

المُبايَعَة والبَيْعَة

«تَبايَعَ» اثنان ، أَي باع كلٌّ منهما ما عنده من صاحبه ، وأعطاهُ خالِصَةَ نفسه ، وقد جاء في الحديث : «أَلا تبايعوني على الإسلام ؟» يعني : أَلا تُعَاقِدُوني عليه وتُعاهدُوني بالخُلوصِ له ؟ أَمَّا «البَيعة» ، بفتح الباء ، فتعني التَّوليةَ وعُقدَتَها ، وتُستعمل بمعنى «المُبايعة» أيضاً . ولكنَّ «البِيعةَ» ، بكسر الباء ، اسمٌ يُطلَقُ على مَعْبَدِ النَّصارى أو اليَهود .

وهكذا تبدو الحاجةُ إلى التمييز في استعمالِ هذه الكلمات : كلّ منها في مكانها تَبَعاً للمعنى ، ولا سيَّما بينَ «البِيْعةِ» بكسر الباء ، و «البَيْعة» ، بفتحها .

مبروم ومستدير وعابىء

قالوا : في وصف رجل متوسط القامة ممتلىء الجسم : «كان صاحبنا مبروم الجسم ثقيل الحركة» . والصواب أن يقال : «كان صاحبنا مستدير الجسم ثقيل الحركة» .

ورُبَّ معترضٍ يقول : «إن صفة مبروم تأتي بمعنى مفتول ومجدول ، وهي من صفات القوة والجمال في الأجسام الرياضية» . ولكنَّ هذا الاعتراض مردود لأن العبارة التي ننظر في صحتها تقول : «كان صاحبنا مبروم الجسم ثقيل الحركة» ، وصفة ثقل الحركة تؤكّد أنّ الجسمَ المعنيّ بهذا الكلام مستديرُ الشكل مترهِّلٌ مُسترخٍ ، لا مفتولٌ ولا مجدولٌ كالحبل الثخين المتين .

وقالوا في وصف مُعرِضةٍ عن سماع مَن لا تحبّ أن تَستمع إلى كلامه : «ولمّا توجَّه إليها بالكلام برمت وجهها غير عابئة» .

إن قائل هذه العبارة حمَّل فعلَ «برم» معنى أعرض أو تحوَّل عن كذا ، وهو معنى لهذا الفعل لا وجود له في قواميس اللغة المرجعيَّة . فالصواب أن نقول : «ولمّا توجَّه إليها بالكلام أعرضت عنه ، أو تحوّلت بوجهها عنه غير عابئة» .

ولا يجوز أن نترك هذه العبارة دون أن نشير إلى خطأ آخر وقع في استعمال «عابئة» دون باء التعدية ، فالصواب أن نقول : غير عابئة به ، لأن «عبأ» دون باء التعدية يعني هيَّأ وجهّز ، و «عَبَأ به» : أقام له وزناً ورأى له قدراً مُحترماً . والعبارة التي ننظر في تصويبها تعني غير عابئة به ، أي غير مقيمة له وزناً ولا قدْراً .

المُتْحَف

و «المُتحَف» كلمة أخرى ألِفناها خطأً مفتوحةَ الميم ، والصوابُ أن تكون مضمومةَ الميم . فقد شاعت كلمة «مَتحف» اسماً يُطلق على البناء الذي نجمع فيه

الأشياءَ القيِّمة الفاخرة من آثارٍ ومومياء ورموز حضارية . في حين أن فعل «تَحَفَ» الثلاثي مفقود ، والموجود أتحف بمعنى أَهدى وأَعطى .

إذن ، اسمُ المكان من الرباعي أَتحف «مُتحَف» ، بالضمّ لا مَتحف ، بالفتح ، لأنه قياسي من الفعل الرباعي على وزن مُفعَل .

المَحْسُوب

لقد جرت كلمةُ «مَحسوب» على أَلْسِنَةِ الخاصَّة والعامَّة ، وهم يَعنُون بها المَشمولَ بعَطفٍ أو حِمايةٍ من ذي جاهٍ أو ثروةٍ أو سلطة . ولكنَّ هذه الكلمةَ تفقد المعنى المقصود بها إِن لم يلازمها حرفُ الجرِّ «على» ، وتُؤَدِّي معنًى يوشك أن يكونَ العكسَ ، لأَنَّ «المحسوب» مُرادفُ المَظنونِ ، والمَظنونُ ، على صعيد العلاقات بين الناس ، يعني المتَّهَمَ . إذن ، لسلامةِ المعنى وتصويبه يجب أَن يُقال : «فلانٌ محسوبٌ على فلانٍ ، لا محسوبُه» .

المُخُّ غير النُّخاع

«المخُّ» : نِقْيُ العَظم ، وقد سُمِّيَ العَظمُ ذو المُخِّ «مَخيخاً» . أَمَّا «النُّخاع» فهو الخيطُ الأبيض في جَوف السِّلسِلةِ الفِقريَّة ، المعروفة بسلسلة الظهر . وأَمَّا «مُخُّ الرأس» فهو ما يُعرف بالدماغ . لذلك يجب الانتباه إلى صحة الاستعمال ، لا سيَّما إنْ كان المقصودُ مركزَ الفكر والإدراك في الإنسان ، المعبَّرَ عنه بـ «الدِّماغ» في فصيح التعبير .

المَدْبَغة والدَّبَّاغَة

فعْل «دبغ» معناه أزال ما بالشيءِ المدبوغ من رطوبةٍ ونَتَن . ولهذا فقد غلب على صِناعة جلود الذبائح ؛ ولكي يُعَبَّرَ عن مكان دبغ الجلود ، قيل : «دبَّاغة» . والصواب أن يقال في التعبير عن اسم المكان هذا «مَدْبَغَة» . أمَّا «الدبَّاغة» فهي صفة المبالغة للمؤنَّث ، مذكَّرُها «دبَّاغ» ، أي «محترف الدِّباغة» .

مَرَقَ ومرَّ

كثيراً ما تلتبس كلماتٌ تَرِدُ ، في اللغتين : العامّيّة والفصحى ، في اللفظ الواحد فيحدث خطأٌ في المعنى يُفسد على العامّيَّة سهولتها ، وعلى الفصحى أَصالتَها الوضعية في تصنيف المعاني .

وهوذا نحن الآن أمام فعلِ «مَرَّ» الذي نلفظه في العامية «مَرَأ» وفعلِ «مَرَقَ» بلفظه الفصيح . ففعلُ «مرَّ» الذي حرَّفنا له لفظه ، فأصبح في العامية «مَرَأَ» لم نغيِّرْ له شيئاً في معناه ، عندما نقلناه مُحرَّفَ اللفظِ إلى العامية ، فبقي معناه : جاز وذهب .

أَمّا فعلُ «مَرَقَ» ، أي نفذ وخرج من غير مَدخله ، فقد خُصَّ بميزة معنوية تعني شيئاً آخر إلى جانب التجاوز والمرور . فإذا قلنا : «فلان مارقٌ من الدين» ، فلا يقتصر المعنى على الخروج ، وإنما يعني الخروج المقترن بضلالةٍ ، أو بِدعةٍ ، على الأقل . وقد جاءَ في حديثِ الخوارج : «يمْرقُون من الدِّين مُروقَ السهم من الرَّمية» .

وهكذا يتضح أن فعل «مرَّ» في الفصحى وفي العامّيَّة «مَرَأَ» يبقى صالحاً للكلام على مختلف معاني المرور شدةً وليناً . أَمّا فعلُ «مَرَقَ» فلا يصلح لغيْر المعنى الشديد الفاسد ، فـ «المروقُ من الدين» معنًى شديدٌ قبيح ، و «المروق في البيضة» يعني فسادَها .

فلنقُل ، إذن ، في الدعوة إلى الاطمئنان ، بعد فترةِ ترقُّبِ وقوعِ شرٍّ لم يقعْ : «غيمةٌ مرَّت» أو «مَرِئتْ» ولا نقلْ : «غيمةٌ مرقَت» .

مسَّ بين التعدية واللزوم

يقول لك قائل : «هذا أمر لا يَمَسُّ بكرامتك» . في هذا القول خطأ التعدية بالباءِ ، ففعل «مسَّ» متعدٍّ إذا استُعمل بمعنى لمس ، وأصاب . أمَّا إذا تعدّى بالباء فيكون مجرور الباء وسيطاً لتناول مفعول ثانٍ ، كما في مثل قولنا عن مريض اشتد مرضه : «مسَّه المرض بعذاب أليم» ؛ فمجرور الباء مفعول غير مباشر .

وأمَّا إذا تعدَّى بإلى فيصبح معناه ألجأ ، كأن نقول : «مسّت الحاجةُ إلى استعمال الشدةِ» ، إذا أصبح اللجوء إلى الشِّدَّة أمراً لا بدَّ منه .

فالصواب إذن أن نقول : «هذا أمر لا يَمَسُّ كرامتك» .

ويتراوحُ استعمالُ فعل «مَسَّ» بين التعدية واللزوم تَبعاً للمعنى المقصود . فَمَن كان قريبك لحًا تقول في قرابته : «مَسَّت بي رَحمُ فلان» ، وقال تعالى في مَن أصيبوا بمصائبَ متنوِّعةٍ : ﴿مَسَّتْهُمُ البَأْسَاءُ والضَرَّاءُ﴾ ، و «تماسَّ الجِرمان» أي لمَسَ أَحدُهما الآخَرَ . وفي هذا المعنى المتعدِّي قيل عن الماءِ بين العَذْبِ والمَالح إنه «ماءٌ مَسُوس» ، أي إذا مسَّ الزَّرعَ ذهبَ به . فإذا شئت أن تعبِّر عن تشاؤُمِك من أحدِ الناس ، فقلْ بلسانِ الشاعرِ ذي الإصْبَعِ العُدوانيّ :

لــو كُنْــتَ مَــاءَ كُنْــتَ لا عَــذْبَ المَــذاقِ ولا مَسُــوسَــا
مِلْحــاً بَعِيــدَ القَعْــرِ قــد فَلَّــتْ حجــارتُــهُ الفُــؤُوســا

أَمَّا ما نحن في صددِ الكلام عليه من الخطأ المألوف ، فهذه العبارة التي سمعتُها وقرأتُها مرَّاتٍ : «هذا شيءٌ يَمَسُّ بشَرَفي» ، والصوابُ أن نَحذِف «الباء» ، فنقول : «هذا شيءٌ يمَسُّ شرفي» ؛ لأن «الباء» جَعلتِ الفعل «مَسَّ» لازماً . وهذا

اللزُّوم لم يُعرَفْ إلاَّ في مَجهُول «مَسّ» . وفي هذا قيل : «مُسَّ فلانٌ بِجُنون» ، فكأنَّ هذه «الباء» جاءت ضيفةً ثقيلةً لتأديةِ معنًى بَشِعٍ ، فإذا فَسَّرنا كيفيةَ حصولِهِ عادَ الفعلُ متعدِّياً ، إذ يَزعمون أنَّ الشيطانَ «يَمَسُّ» الإنسانَ فيختلط عقلُه أي يُجَنّ .

المساكب والمشاتل

يبدو أن ذوقَ العامَّة يغلبُ أحياناً على استعمالِ بعض الكلمات في غير معناها الذي وُضِعت له . فقد قرأتُ ، في بعضِ مقاطعَ من الوصفِ الشعريّ الفصيح البيان ، التعبيرَ بـ «مساكب الورد» عمَّا أُرِيدَ وصفُهُ بالحُسْنِ المطيَّبِ الذي يوزِّعُ زينتَهُ لتُزْرَعَ هنا وهناك : نزهةً للعين وعِطراً للأنف .

ولكنَّ كلمةَ «مساكب» جمعٌ لـ «مسكَبة» ، وهي المكان يَنصبُّ فيه الماءُ وما إليه ممَّا يسيل . أمَّا المعنى المقصودُ في ما تقدَّم ، فينبغي أن نَستعمل له «مشاتل الورد» فـ «المشتَلَةُ» هي المكانُ الذي نَزرع فيه البذورَ التي تَنبِتُ شَتْلاً يُقْتَلَعُ لِيُغْرَسَ في المكان الآخر الذي يُختار لها .

المُسْتَحِقُّ والمُحِقُّ

«المَطَالِبُ المستحِقَّة موضوعة قيد الدرس للنظر في ما يمكن تنفيذه منها» . هذا ما قاله ناطقٌ بلسان سلطةٍ مسؤولة إلى من تقدموا بمطالب يريدون تحقيقها . والصواب أن يقول : «المطالب المُحِقَّة موضوعة قيد الدرس للنظر في ما يمكن تنفيذه منها» . فـ «المطلب المستحِقّ» يعني المَطلب الواجب تنفيذُه ، كأنَّه دَيْنٌ حان أجل أدائه . أمَّا «المطلب المُحِقُّ» ، فهو المطلب الذي صار حقًّا للمُطالِب به ، ولكنَّه يَحتمل الإمهالَ في التنفيذ ، لأنَّه لم يُعيَّن موعدٌ لأدائه .

وأمّا قولنا لهذا : «الحقُّ معك» ، ولذاك : «الحق عليك» ، فصوابُهما أن نقول للأول : «أنتَ مُحِقٌّ ، أو أنت على حق» ، وللثاني : «أنت مُبطِلٌ ، أو أنت على باطل» ، فالحق والباطل ضِدّان .

وقد أمعن العرب في تعظيم الحقّ ، وهو اسم من أسماءِ الله تعالى ، وعلّلوا التسمية بقولهم : «هو الموجود حقيقةً ، والمُتَحقِّقُ وجودُه وإلٰهيّته» .

المُسْتَقْرَضات

«المُستقرَضات» اسمٌ أطلقه العامّة على أيامٍ سبعة تقع بين أواخر شُباط وأوائل آذار ، عُرِفت بِـ «أيامِ العجوز» أو «أيام برد العجوز» . وهذه العجوز ، قيل إنها كانت عرّافة في بعض بلاد العرب قديماً ، وكانت تُحذِّر قومَها دائماً من شِدّة بردٍ تتميّزُ بها بضعةُ الأيام التي تصلُ شُباط بآذار ، ولكنّهم ما كانوا لِيَكْترثُوا لها أو يُبالوا بكلامها ، حتى دَهَمَهُم بردٌ شديد أهلك ماشِيَتَهم وأتْلَفَ زَرْعَهُم في سبعة أيام ؛ فأطلقوا عليها هذا الاسم : «أيام العجوز» ، وجعلوا لكلّ يوم ، من هذه الأيام ، اسماً خاصًّا به . وقد جمع الشيخُ ناصيف اليازجي الأسماءَ السبعةَ في بيتين من منظومات كتابه «مَجمعِ البحرين» إذ قال :

صِنٌّ وصِنَّبْرٌ وَوَبْرٌ يُذكَرُ   وبَعْدَهُ الآمرُ والمُؤتَمِرُ
كَذا مُعلِّلٌ ومُطفي الجَمْرِ   هاتيكَ أيامُ العجوز فأدْرِ

مُسَوَّدة ومُسْوَدَّة

قالوا ، في تسمية ما يُكتب أو يُطبع بقصد المراجعة والتصحيح : «هذه

مُسودَّتي سأُعيد النظر فيها» . والصواب أن يُقال : «هذه مُسَوَّدَتي سأُعيد النظر فيها» . لأنَّ كلمة مُسْودَة ، بتسكين السين ، اسمُ مفعولٍ من فعل اسْوَدَّ ، أي صار أسود ، فهو مُسْوَدٌّ وهي مُسْوَدَّة ، والفعلُ لازم . في حين أنَّ المعنى المقصود يقتضي الفعل المتعدِّي «سَوَّدَ» أي طلى بالسَّواد ، واسم المفعول منه مُسَوَّدٌ ، بفتح السين ، يعني : مطليًّا بالسَّواد ، والسَّواد اسم الصفة الغالبة على الحبر .

وقد استُعملت كلمةُ «مُسْوَدَّة» ، بالسين الساكنة ، صفةً للأيام الثقيلة المحزنة ، على سبيل المجاز ، لِما بين السواد والحُزن من مشارَكة في التعبير عن ظروف الحياة . فقال قائلهم : «أشكو ، إلى الله ، هذه الأيام المُسْوَدَّة» .

المشغول والمصنوع

«شَغَلَ المكانَ» : حلَّ فيه ، و «شَغَل الدارَ» : سكنَها ؛ فـ «المشغول» نقيض الخالي . أمَّا «أَشغلتُ فلاناً بكذا» فمعناه جعلته يعمل لإنجازه ؛ و «شغلتُه عن كذا» أي ألهَيْتُه عنه . إذن «الشُّغْل» : مزاولة العمل ، وهو ضدّ الفراغ ؛ بينما «الصُّنْع» يعني إخراجَ الشيءِ في شكلٍ نهائي . لذلك يُعتبر قولهم : «مَشغولٌ على اليدِ ، أو على الآلة» خطأً يجب تصويبُه بقولهم : «صُنعُ اليد أو الآلة» ، لأن المعنى : عَمَلٌ أُنجِزَ لا عملٌ قَيْدَ الإنجاز .

مشهر ومشعر

«فلان يكرر خطأَه ، وهو غير مُشعِرٍ به» و «فلان مُشهِرٌ سلاحَه حيث يجب الَّا يحمل سلاحاً» .

كثيراً ما نقع ، في ما نقرأ وما نسمع ، على مثل هذين الخطأين : «مُشعِرٌ بكذا» بدلاً من «شاعرٌ بكذا» ، و «مُشهِرٌ سلاحَه» بدلاً من «شاهرٌ سلاحَه» ؛ لأنَّ

للرباعي من «شَعُرَ» و «شَهَر» معاني غير معاني الثلاثي منهما .

فـ «مُشعِرٌ» من أَشعر ، و «أشعر» فعل بمعنى أَخبر وأبلغ ، بعيداً عن معنى أحسَّ وأدرك . و «مُشهِرٌ» من أشهر ، و «أشهرت المرأة» دخلَت شهر ولادتها ، و «أشْهَر القوم في محلَّة كذا» ، أي مضى عليهم فيها شهرٌ ، ولا مكانَ لِما هو في معنى التحفُّز بالسلاح لاستعماله . فالصواب إذاً ، أن نقول : «فلانٌ يكرر خطأه وهو غير شاعر به» و «فلان شاهرٌ سلاحَه حيث يجب ألاّ يحمل سلاحاً» .

مصادر موثوقة

يُقال في بعض التعبير الإعلاميّ تأكيداً لصِحّة الخبر : «جاءَنا من مصادر مطلعة وموثوقة» . والصواب : «جاءنا من مصادرَ مطّلعةٍ وموثوقٍ بها» . ففعل «وثق» لازمٌ يحتاج إلى الباء ليصبح متعدياً . فكما نقول : «وثقت بالمصدر الفلاني» ، نقول أيضاً : «المصدر الفلاني موثوقٌ به ، والمصادر الفلانية موثوقٌ بها» . وهكذا نقول أيضاً : «أَجوبةٌ مغلوطٌ فيها» ، لا «أجوبة مغلوطة» .

المُصاقبة والمُصادفة

من أَخطائنا المألوفةِ كثيراً استعمالُ «المصاقَبَةِ» بمعنى «المُصادفة» . فيقول أَحدُنا لِمَن كان لا يَنتظِرُ أَن يلتقيَ به : «صَاقَبَتْ والْتَقَيْنا» . ويقول آخر في نُدُورَةِ ما حَدَث : «هذا لا يَحدُثُ عادةً ، ولكنْ صاقَبَتْ فَحَدَثَ» .

وفي صوابِ المعنى «المُصاقبة» تَعني المجاوَرَةَ والمُواجَهة . ومن المشهور في هذا المعنى القول : «لَقِيتُهُ صِقاباً ومصاقبةً» أي مواجهة . وإذا قلتَ لمن غالى في وَصْفِ صَيْدِه : «أَصقَبَكَ الصيدُ» فأنتَ تعني ساخِراً أنَّ الطرائدَ دنت منه ومكَّنَتْه من صَيْدِها .

إذن نقول في لقاءٍ غيرِ منتظر : «صادفَتْ فٱلتَقَيْنا» ، ونقول في ما هو قليلُ الحُدوث : «اتفق أَنْ حدث» أو «حدَث عَرَضاً» .

المطابقة الجنسية مع الاسم السابق أو اللاحق

قال أحد الباحثين في تاريخ الأدب : «بغداد كانت إحدى مراكز العلم والأدب زمناً طويلاً» .

هذه العبارة تبدو سليمة من الخطأ إذا لم نُعِر انتباهنا إلى أن المطابقة في الجنس يجب أن تتمّ بين «مركز» ، مفرد «مراكز» ، وبين الصفة العدَدية «أحد» ، لا بين «بغداد» والصفة العددية «إحدى» . والصواب أن يقول : «بغداد كانت أحد مراكز العلم والأدب زمناً طويلاً» .

ومثل هذا الخطأ ورد في قولٍ آخر في بحثٍ تربويّ ، هذا نصّه : «البيتُ هي المؤسَّسة التربوية الأولى» . ولكن الخطأ هنا جاءَ في الضمير لا في الصفة ، فالمطابقة تلتزم الاسم السابق لا اللاحق . والصواب أن يقول : «البيت هو المؤسَّسة التربوية الأولى» ، فالضمير يعود إلى «البيت» لا إلى «المؤسسة» .

المُطَّلع والمُضطلع

كثيراً ما يَردُ خطأٌ مألوف في المرادفة بين كلمتي : «المضطلع» ، بضاد فطاء ، وبين «المطَّلع» بطاءٍ مشددة ، وبين الكلمتين فارِقٌ كبير في المعنى وفارقٌ ملحوظٌ في المبنى : فـ «المضطلع» ، بضادٍ فطاء ، هو اسم الفاعل من «ضلع الرجل» أي قَوِيَ وقَدِرَ ، و «المطَّلع» ، بتشديد الطاء ، هو اسم الفاعل من «اطَّلع» بمعنى بدا وظهر ، أو بمعنى «طلع على الأمر» أي عَرَفَه وعَلِمَه .

وهكذا يترتَّب عليك أن تقول : «أنا مضطلع بالأمر» ، بضاد فطاء ، إذا كان

القصد القدرة عليه والقيام به ، وأن تقول : «أنا مطَّلع على الأمر» ، بطاءَين ، إذا كان المراد معرفتَه أو العلمَ به .

بقي أن نشير إلى أنَّ هذه الطاء المرافِقة لطاءِ الفعل من «ضلع» أو لطائه من «طلع» ، هي بديلة من تاء الوزن القياسيّ افتعل تسهيلاً للفظ ، فلا نجمع بين التاءِ والطاء ، أو الضاد والتاء ، متلاحقتين في كلمة واحدة .

المعاش والمراتب

وقالوا : «المعاشات يجب أن تجاري أسعار المعيشة» ، فما معنى «المعاش» و «المعيشة» ؟

«المعيشة» هي ما يُعاش به من طعام أو شراب ، و «المَعاش» مصدرٌ لفعلِ عاش . إذن يجب تصويبُ كلمة «معاشات» التي وردت هنا بمعنى الأُجور المرتَّبة للأعمال والوظائف ، فيكون أقرب إلى الصحة استعمال كلمة «مُرَتَّب» . ولكن الاستعاضة عنها بكلمة «راتب» جاءت وافيةً بالقصد . فـ «الرواتب» تعني الوظائف وتعني أيضاً السنين التابعة لها ؛ ولكلمة «راتب» معنى الدائم المستمرّ .

فلنقل إذن : «الرواتب يجب أن تجاري أسعار المعيشة» .

المُعرَّب والموضوع

من شائع الألفاظ التي اشترك في استعمالها الخاصَّةُ والعامَّةُ كلمةُ «بُردَاية» . وقد جاءَتِ الكلامَ العربيَّ نقلاً عن التركية ، بمعنى ما يُوضَعُ على النوافذ اتِّقاءَ لأشعَةِ الشمس ، أو لِتلطيفِ قرْسِ البرْد ، أو للحَيْلُولة دونَ وضوح الرؤية بين الداخل والخارج . وربما جاءتَ نقلاً عن كلمةِ «بُرديَّة» الفارسية ، أو كلمة

«بُرْدَة» ، بمعنى القماش المُخطَّط .

ومع أنَّـهُ ، لا خطأ في هذا الاستعمال ، تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ العربية تُقدِّمُ لنـا كلمـةَ «سِجْـف» ، وهـي أدَلُّ علـى الـوضـع الحقيقـيِّ للمعنـى المقصـود ؛ فـ «السِّجْفُ» يعني السِتْرَ مقروناً إلى سِتر آخر . فلماذا لا نعتمده مفضِّلينَ الموضوعَ من اللفظ العربيّ على المنقول عن لغة أخرى ؟!

و «الدَّستُ» ، بفتح الدال ، كلمةٌ فارسيَّة ، أَشهرُ استعمالها في ما جاءَ بمعنى المِرجَل والحُوق . ولكنَّها استُعْرِبت أيضاً ولا سيَّما في معناها الدّالِّ على المجلس الرفيع ، كمجلس الوزراء . وقد قال أبو العلاء المعرّيّ متهكِّماً ماسخاً أحدَ وزراءِ عصره :

مِن آلةِ الدَّسْتِ ما عِنْدَ الوزيرِ سِوَى ... تَحْـريـك لِحْيَتِـهِ فـي حَـالِ إيمـاءِ
فَهُــوَ الــوَزِيــرُ ولا أَزْرٌ يُشَــدُّ بِــهِ ... مِثْــلُ العَــرُوضِ لَــه بَحْــرٌ بِـلا مــاءِ

المَعْشَر والعِشْرة

من الأخطاءِ المألوفةِ أن يقولَ مُمتدحٌ دَمائَةَ صديقٍ له : «لي صديقٌ لطيفُ المَعْشَر» ، و «المَعشَرُ» جماعةُ الرجلِ وأهلُه . والصوابُ أن يقولَ : «لي صديقٌ لطيفُ العِشْرَة» ، و «العِشْرَةُ» اسمٌ من المُعاشرةِ بمعنى المُخالطةِ والمُصاحبةِ ، كما يصحُّ أن نستعملَ «المعاشرة» أيضاً لأنَّها بمعناها .

المُفارَقَة والتَّفريق

يقول متسائل يحدِّثُ مُستمعيه ، أو كاتبٌ يُخاطبُ قارئيه : «كيف يمكنُ التفريقُ بين هذا وذاك ؟» وهو يقصدُ الوقوعَ على ما يميِّز الواحدَ عن الآخر .

و «التفريق» مصدر فرَّقَ أي باعَدَ . وقد جاءَ في حديث الزَّكاة : «لا يُفرَّقُ بينَ مُجتَمِعٍ ولا يُجمَعُ بين متفرِّقٍ خِشيةَ الصَّدقة» .

والصوابُ أَن يُقال : «كيف يمكنُ الوقوعُ على الفارقِ أو المفارقة بين هذا وذاك ؟» .

المفاضلة بِـ «من» أو «منه»

يقول ناظرٌ في تصنيف حزبٍ رآه منحرفاً إلى اليمين : «هذا الحزب أَمْيَلُ إلى اليمين من اليسار» . والصواب أن يقول : «هذا الحزب أمْيَلُ إلى اليمين منه إلى اليسار» ، بإلحاق هاء الضمير بحرف الجر «من» ؛ لأن المفاضلة قائمة بين شقَّتي القرب والبعد : ذات اليمين أو ذات اليسار ، بالنسبة إلى الحزب ، فالمفاضلة إذاً : بين قرب الحزب من اليمين وبعده عن اليسار .

لذلك يجب أن نقرن «من» بالضمير العائد إلى الاسم المقصود بالمفاضلة . فنقول ، جرياً على أَفعل التفضيل : «هذا المأزق أَشرُّ من ذاك ، وهذا الحَلُّ أَخْيَرُ من ذلك» . والصواب أن نُبقيَ كلاًّ من الاسمين على لفظه قبل الدخول في المفاضلة ، فنقول : «هذا خيرٌ من ذاك ، وهذه شَرٌّ من تلك» ، دون اللجوء إلى صيغة أفعل التفضيل .

المفرد والجمع في «طير»

يستعمل العامَّة كلمة «طير» ، وهي جمع تكسير ، بدلاً من المفرد طائر . وقد ورد هذا الخطأ في بعض ما قرأت من أدب الخاصة ، إذ قال أحدهم ، مُعرِّضاً بكفالة مُدَّعٍ تخلَّف عن سربه ، وراح يُمعن في ادعائه :

«ليس كلُّ ذي جناحٍ طيراً» . والصواب أن يقول : «ليس كلُّ ذي جناح طائراً» .

وقد قالت العرب : «طيرٌ قواطع» أي غير مقيمة ؛ فهي ضد «أوابد الطير» ، أي المقيمة التي لا تنتقل طلباً للمُناخ البديل .

وجاءَ في معلَّقة امرىءِ القيس قولُه ، واصفاً ذهابه مُبكراً إلى الصيد ، مُمْطِياً حصانَه السريعَ العدْو ، قوله :

وَقَدْ أَغْتَدي، والطَّيْرُ في وُكُنَاتِها بِمُنجَرِدٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ

ولو أن كاتب العبارة التي تقدّم الكلام عليها قرأ قول اليازجي اللغويّ الكبير ، في بعض شعره :

لكلِّ الطَّيرِ أجنحةٌ وريشٌ ولٰكِنْ بَيْنَهَا مَا لاَ يَطِيرُ

لكان رأى أن اليازجي سبقه إلى المعنى ، ولكن في فصيح الكلمة وصحيحها ، فـ «الطَّيرُ» جمْع بمعنى الطيور .

المفقودُ لا يكون إلاَّ حرفَ علَّة

في اللُّغةِ العربيَّةِ بضعةُ أَسماءٍ تنتهي بتاءِ التأنيثِ المربوطة ، ولكنَّ هذه التاءَ غيرُ واردةٍ إلاَّ بعدَ ثلاثةِ أحرفٍ فما فوق . فالتاءُ في «بنت» ، وهي صميمُ المؤنَّث ، ليست للتأنيث ، فهي طويلة ، في حينِ أنَّ تاءَ «ابنة» للتأنيث ، فهي مربوطة .

أَمَّا الأمثلةُ على التاءِ علامةَ تأنيث في «مِئَة» ، و «رِئَة» ، و «فئَة» ، و «شَفة» ، فلم تَخرجْ فيها هذه التاءُ عن كونِهَا بعدَ ثلاثةِ أحرفٍ ، لأنَّ النسبةَ إلى «مِئَة» مِئويّ ، وإلى «رِئَةِ» رِئَويّ ، وإلى «فئَةِ» فِئَويّ . ولستُ أدري لماذا كان

الشُّذوذُ الذي لا مبرِّرَ له فقيل : «امتحانٌ شَفَهِيٌّ» ولم تُحتَرَم القاعدةُ فيُقال : «امتحانٌ شفويٌّ» ؟! لأَنَّ التاءَ المربوطةَ حرفٌ غيرُ أصيل ، وقد استُبدِلَ بالهَاءِ عندَ الوقف كقاعدةٍ جماليَّةٍ في اللفظ ، فيقال مثلاً : «دنيا الربيعِ جنَّاتٌ ساحِرَهْ» ، لا «ساحِرَةْ» . وفي غيرِ هذا المجالِ من الكلامِ لا صِحَّةَ للإبدال .

ممّا أُفسِدَ بالتحريف والتصحيف

لِـ «دُهْـنِ السُّمسُم» اسم فارسيٌّ معرَّب هو «الشَّيرج» ، وقد أُلِفَ استعمالُهُ خطأً بـ «السِّيرِج» أو «السارج» ؛ كما أنَّ ، لِما يُحشَى باللحم والجوز من رُقاقِ العجين ، اسماً هو فارسيّ مُعرَّب أيضاً ، يُلفَظ «السَّنبُوسِق» بالقاف ، وقد شاع استعماله خطأً بالكاف .

و «الطُّغرة» ، بمعنى النقشِ على المَعدَن ، التي عُرِّبتْ بلفظة «طُغرى» ، بالألف المقصورة ، أو «طُغراء» بالمدّ ، شاعت خطأً في لفظة «طُرَّة» ؛ فيجب الرجوعُ إلى الصواب المُعرَّب : «طُغْرى» أو «طُغراء» .

المُمتِـع والماتع

كثيراً ما يقولُ كُتَّابُ العصر وقُرّاؤُهُ المتأدِّبون ، في مقالٍ وقع منهم موقِعاً حسناً ورأَوا فيه إجادةً فائقة : «مقالٌ مُمتعٌ» . وكان الصوابُ أن يقولوا : «مقالٌ ماتع» ، فـ «الماتعُ» من كل شيءٍ هو البالغُ غايةَ الجَودةِ في بابه ونوعه ، والراجح القيمة . وإذا وصفنا إنساناً فقلنا : «هذا رجلٌ ماتع» فقد وصفناه جامعاً خصالَ الخير .

أَمّا «الممتعُ» فهو الطويلُ من كلِّ شيءٍ . وإذا قلنا : «متَّعَ اللهُ فلاناً» أو «أَمتعَهُ بكذا» ، فقد دعونا بأن يلتذَّ بما رَجَوْنا له .

من أخطاء التعدية

قال أحدهم : «كُفَّ الملامَةَ إنني مجبور» . وهي عبارة يدعو بها لائماً إلى الامتناع عن لومه لأنه مُجبَرٌ على ما فعل . والصواب أن يقول : «كُفَّ عن الملامة» ؛ لأن فعل «كُفَّ» ، إذا استُعمل بمعنى امتنِعْ أو انصرِفْ ، تعدَّى بحرف الجر عن ؛ فنقول للمعتدي علينا أو مَن يَهُمُّ بالاعتداء : «كُفَّ عنّا !» .

ولفعل «كَفَّ» معانٍ غير معنى آمْتنِـع أو آنْصَرِفْ عن كذا ، وكلها في باب الفعل المتعدّي مباشرةً : فـ «كُفَّ ماءَ وجهك» ، أي صُنْهُ ، و «كُفَّ الثوبَ» ، أي خِطْ حاشيته ، و «كُفَّ هذه الأشياء» ، أي اجمعها ، و «كُفَّ الإناءَ» ، أي املأه .

وجاء في اعتذار كاتبٍ إلى مَن كان قد عَهِدَ إليه القيامَ بأمر ، قوله : «كلَّفني بأمرٍ لا أَقْدِر على القيام به» . والصواب أن يعتذر بقوله : «كَلَّفْتَنِي أمراً لا أقدر على القيام به» ؛ لأن فعل «كَلَّفَ» يتعدَّى إلى مفعولين دون حرف جرّ .

من ثَمَّ

في كلامٍ متتابعِ الفقرات ، متتالي المعاني ، في شيءٍ من التحوُّل عن التواصُل المباشر يقول محدِّثٌ يصف نزهة كانت له : «. . . وما زلت أسير صُعُداً حتى بلغت أعلى الهضبة التي جئتها متنزِّهاً ، ومن ثَمَّ جلست أنظر إلى الساحل والبحر. . .» .

فكلمة «ثَمَّ» تعني هناك ، وتُعرَبُ ظرفاً ، فإذا لُفظت بضمّ الثّاء تحوَّلت إلى حرف عطف ، كما هي الحال في قولنا : «نهضت ثُمَّ سرت إلى حيث أقصِد» . وقد تُلحق التاء المربوطة بِـ «ثَمَّ» فنقول : «ثَمَّةَ هفواتٌ إن أُهمِلت أَمْسَتْ أخطاءَ كبيرة» . فالسلامة من الخطأ تدعو إلى التنبُّه إلى حركة التاء بين الضمَّة والفتحة .

المُنـاخ

نقول في الكلام على حالة المكان من الأرض ، من حيث اعتدالُ هوائه وعدمُ اعتداله ، ومن حيث موافقةُ الصِّحّة وعدمُ موافقتها : «مُناخ سوء» للمكان غير المَرْضي ، ونقول : «مُناخٌ جيّد ، أو معتدل» للمكان الملائم للصِّحَّة . نقول «مَناخ» بفتح الميم والصوابُ أن نقول : «مُناخ» بضمّ الميم ، لأنَّ الثلاثي «نَوَخَ» أو «ناخ» مفقود ، والموجود «أناخ» و «نوخ» .

وهكذا قيل : «نَوَّخَ اللّهُ الأرض تنويخاً للماءِ» ، أي جعلها ممهَّدة طَرُوقة له . وقيل : «أَناخ الأعرابي إِبِلَه في مكان كذا» ، أي أبركها فيه . و «أناخ فلانٌ في مكان كذا» ، أي أقام فيه .

و «المُناخ» للإبل : المَبرك ، و «المُناخ» للبشر : محلُّ إقامتهم . وفتحُ الميم في كلمة «مُناخ» خطأٌ أَلِفْناه ، بعد أن أَلِفنا استعمال «مَناخ» كلمةً في الجغرافية الطبيعية للتعبير عن مستوى الحرارة والبرودة ، وملاءَمة الهواء للصحّة أو عدم ملاءَمته .

«مِنْطَقَة» بين حركَتَي الميم والطَّاء

يكثُرُ استعمالُ كلمةِ «مِنْطَقَة» المكسورة الميم والمفتوحة الطاء ، في الأَخبار والإذاعات ، مفتوحَةَ الميمِ مكسورَةَ الطَّاء ، وقد أُريدَ بها جانِبٌ معيَّنٌ من البلاد . والصوابُ أن تُلفَظَ مكسـورةَ الميمِ مفتـوحةَ الطاء . فنقولُ : «حَدَثَ كذا وكذا في المِنطَقة الفلانيَّة» . وقد جاء في كُتُبِ اللغةِ أن «المِنطَقة» بمعنى النِّطاق ، وهو حزامٌ يُشَدُّ على الوَسَط . وفي الجغرافيا : «المِنْطَقَةُ» كلمةٌ تعني جانباً من الأَرضِ محدوداً بكذا وكذا من الجبالِ والحدودِ المتعارَفِ عليها ، فكأنَّها الحزامُ يَلُفُّ جسماً .

إذن ، نقول : «وَقَعَتْ حوادثُ في المِنطَقَةِ الفلانية» لا في «المَنطِقةِ» ، فهذه الأخيرةُ لا مكانَ لها في العربيَّة .

منقولُ «الحافر» أصبح مثلاً

«قَبْضُ الثمن على الحافر» ، قولٌ يُراد به أنْ لا تأجيلَ في أخذِ الثمن . وقد نُقِلَ هذا القول عمَّا جاء في حديث شريف كان جواباً عمَّا هي التوبة النَّصوح ؛ قال : «هي الندم على الذنب حين يَفرُط منك وتَستغفر الله بندامتك عند الحافر» . وهذا القول يعني : عند بيع ذات الحافر ، إذ كانوا لِنَفاسَة الفرَس عندهم لا يبيعونه إلا نقداً ، فجرى هذا التعبير مثلاً يُستَنَد إليه ، عند الحاجة إلى التنويه بأوَّليَّةٍ نهتمّ بإبرازها .

«المها» تحملُ عصا

لسنا هنا في مَعرِض الكلام المطوَّل على كتابة الألف في آخر الأسماء العربية ، ولكننا نروي عبارة أعطيناها جواباً عن سؤال فتاة ، تُدْعى «مها» : «كيف تكتب ألِفَ اسمِها ؟» وكانت قد أَلِفت كتابتَه بالألِف المقصورة ، فكان الجواب : «المها تحمل عصا !» ، وكان الإيضاح هكذا :

لكلمة «مها» ثلاثة معانٍ معروفةٌ مختلفة :

١ ـ المها : جمع مَهاة ، وهي البقرة الوحشية ، يُضرَب بها المثل في جمال العينين .

٢ ـ المها : الثغر النقيّ الحسَن ، إذا كثر ماؤه . وفي هذا قال الأعشى :

ومهـــاً تَـــرُفُ غُـــرُوبُـــه يَشْفِـــي المُتَيَّـــمَ ذَا الحَـــرَارَهْ

٣ ـ المها : الكواكب . قال أمية بن الصلت :

رَسَـخَ المَهَـا فِيهَـا فَـأَصْبَـحَ لَـوْنُهَـا فِـي الـدَّارِسَـات كَـأَنَّهُـنَّ الإثْمِـدُ

وربما استُعمِلَت كلمة «المها» بمعنى البَلُّور . أو جمعاً للمهاة ، أي الغزالة ،

في عُرف مَن يرون تماثُلاً بين نوعٍ من الغزلان وبقر الوحش ، في جمال العيون .

مُهِمَّة ومَهَمَّة

كلمتان حروفُهما مُتماثلةٌ نوعاً وعدداً ، ولكنَّ اختلافاً في حركات الميم والهاء جعل منهما كلمتين مختلفتَي المعنى . فـ «المُهِمَّةُ من الأمور» : الشديدة المُحرقة . أما «المَهَمَّةُ» فهي مصدر لفعلِ «هَمَّ بالشيءِ» أي قام إلى عمله ؛ و «همَّهُ الشيءُ» أَي أَحزنه وأَربكه .

لذلك يقال : «ذهب القائدُ أو الوزيرُ في مُهِمَّة» . ويُقال : «أنت في مَهَمَّةٍ إلى الأمر الفلانيّ» أي في طريق القيام به .

مُؤامرة ومؤتَمَر

«ائتمر أمرَ فلانٍ أو بأمر فلان» ، يعني أطاعهُ ونفَّذ أمره . وجاء في حديثٍ لِعُمر : «الرَّجُلُ مَن إذا نزل به أمرٌ ائتمر رأيه» ، أي شاور نفسه وارتأى مِن قَبْلِ مُواقعةِ الأمر . و «ائتمروا بفلان» : هَمُّوا بقتله وتشاوروا فيه .

و «آمَرَهُ مُؤَامرةً وإيماراً» بمعنى شاوره في الأمر . و «تآمر القومُ» أي تَشاوروا فيما بينهم .

فمن أين جيءَ بكلمة «مؤتمر» بمعنى المُشاورة في الخير أو تناوُل الأمور العظيمة الشأن ، ولكلمة «مُؤَامرة» بمعنى التشاور في الغدر والشر ، في حين أن المؤتمِرين بفلانٍ هم المتشاورون في قتله ؟!

والصواب أن يرافق كَلاًّ من الكلمتين : «مؤامرة» ، و «مؤتمَر» ، ما يشير إلى الغرض من عقد هذا «المؤتمَر» أو تلك «المؤامرة» ، فنقول : «دعا الملوك

والرؤَساءُ إلى عقد مؤتمَرٍ لتوحيد القيادة» ؛ فيُعْرَف أنه للخير ؛ ونقول : «كشف رجالُ الأمنِ عن مُؤَامرةٍ لاغتيال فلان» ؛ فيُعرف أنها للشر . أمَّا ما هو غير هذا فهو خطأ ألِفناه ، فأصبح عُرفاً نطمئنُّ إليه ونُحِلُّهُ مكانَ الصواب .

«المَوْسِم» في غير فصيحه

«المَوْسم» ، في أصله اللغويّ ، مَجْمَعٌ يجتمعُ إليه الناس ، وأكثرُ ما يُستعمل لوقت الحجيج كلَّ سنة ، فكأنه وُسِمَ بذلك الوسْم . ولكن هذه الكلمة كثر استعمالها خطأً بمعنى الغِلال ، أي المنتوجات الزراعية على أنواعها . وكذلك استعاروها لكلِّ مرض يُصيب الإنسان مرةً في العمر ، وهو ما يُسمِّيه العرب «الإفراق» .

موقعُ «رُبَّما» من الكلام

«رُبَّ» حرفُ جرٍّ يتصدَّرُ الجملةَ التي يَدخُلُها ، وقد اختُصَّ بالدخول على النكرة ، كما ورد في القول المأثور : «رُبَّ أخٍ لك لم تَلِدْهُ أمُّك» ، ويُعتبر مستغنياً عن متعلَّقٍ ، لأنَّه يأتي مساعِداً للفعلِ اللازم على تعديته شأنَ غيره من أحرف الجر . غير أنَّ اقترانَه بِـ «ما» يخرج به عن التزامِهِ الدخولَ على الاسم النكرة فيدخلُ على المعرفة ، ويدخلُ على الفعل فنقول : «ربما يجيءُ الشتاءُ قاسياً» ، و «ربَّما الشتاءُ يجيءُ قاسياً» ، والمشهورُ أنَّ «رُبَّ» تُفيد التقليل لا التكثير .

ولكنَّ الذي لا يجوزُ هو أن تُحشَرَ كلمةُ «ربَّما» في قلبِ الجملة ، كما جاءَ في العبارة التالية : «محاولةُ فلانٍ هي ربَّما الأبعدُ غايةً من سِواها» ، فكان يجبُ أن نُبقيَ لِـ «ربَّما» مكانَها في صدرِ العبارة .

[ن]

نَتَعَ ونَتَخَ

ومن الاستقرابِ في تناوُلِ الكلماتِ أخذُهُم باستعمالِ كلمةِ «نَتَعَ» ، بمعنى جَذَبَ وشدَّ بقوّة ، في حين أنَّ معنَى «نتع» الصحيحَ : الخُروجُ والجَرَيانُ قليلاً قليلاً . فنقول مثلاً : «نَتَعَ الدَّمُ من الجُرح» ، أو «الدَّمعُ من العين» . أمَّا ما يُؤَدِّي معنى الجذب بشدَّةٍ وعُنف ، فهو فِعْلُ «نَـتَرَ» ، كأن نقولَ : «نَـتَرَ الرَّبَّاعُ الفلانيُّ ما وزنُهُ كذا» .

ولكنَّ الأَقربَ إلى صوابِ المعنى المُرادِ ، في استعمالِهِم فِعْلَ «نَتَعَ» ، هو أَن نَستعيضَ عنه بِفِعْلِ «نتَخَ» ، فطبيبُ الأسنانِ مثلاً ، «يَنْتَخُ الضِّرْسَ» ، لا «يَنْتَعُها» .

نتمنَّى أن تكونوا

كثيراً ما يردّد المذيعون والمذيعات ، بعد تقديم بعض البرامج التلفزيونية أو الإذاعيّة ، العبارة التالية : «نتمنى أن تكونوا قد استمتعتم بما قدَّمنا لكم» . إنها عبارة ناعمة القصد يأنس إليها السامع ، ولكنها مركَّبة تركيباً مبطَّناً بخطأٍ معنوي في استعمال كلمة نتمنَّى . فالتمنّي هو ترقُّبُ بلوغ الأهداف المستعصية ، المنيعة ، أو هو التشوُّف إلى المستحيل . وفي هذا المعنى قال شوقي مستفزًّا الهِمم :

وَمَــا نَيْــلُ المَطَــامِــحِ بِــالتَّمَنِّــي وَلٰكِــنْ تُــؤْخَــذُ الــدُّنْيَــا غِــلَابَــا

والمذيع حينَ خاطب المستمعين بهذه العبارة : «نتمنى أن تكونوا قد استمتعتم بما قدَّمنا لكم» ، تمنى ما حدث فأصبح ماضياً ، مُضيفاً «قد» لتحقيق الماضي في فعلَي «استمتعتم» و «قدَّمنا» لكم .

والصوابُ أن يسبق تمني الاستمتاع تقديم البرنامج ، أمّا وقد قُدِّمَ البرنامج فقد بَطُلَ التمنّي . وما يُراد من القصدِ المعنوي اللطيف في هذه العبارة يقال في صحيح الكلام : «قدّمنا لكم البرنامج الفلاني ، ونحن نتمنَّى أن تتمتَّعوا ، أو تستمتعوا به» .

نسخ من أو عن

قالوا في الإشارة إلى المنقول الحرفي : «هذه العبارة منسوخة عن كتاب فلان» . والصواب أن يقال : «هذه العبارة منسوخة من كتاب فلان» ، أي اكتُتِبَتْ عنه حرفاً بحرف ، وهذا ما نسمّيه «طبق الأصل» في ما نورده بأمانتَي اللفظ والمعنى .

ويُستعمل فعل «نسخ» متعدِّياً بمعنى أَزال ، فنقول : «نسخ الشيبُ الشبابَ» ، أي أَزاله . ونقول : «نسختِ الشمسُ الظلَّ» أي أزالته وحلَّت مكانه .

ويأتي فعلُ «نسخ» المتعدِّي بمعنى غيَّر ؛ فنقول بلسان ابن البادية : «نسختِ الريحُ آثارَ الديار» .

وقد يقول مُصحِّحٌ رأى أَنَّ ما عُرِضَ عليه للتصحيح قد كثر فيه النَّسخ : «الإكثارُ من النسخ يُؤدِّي إلى المسخ» ، أي التشويه .

نَشَّ

كَثُرَ استعمالُ كلمةِ «نَشَّ» بمعنى «رَشَحَ» . وحقيقةُ معنى «نَشَّ» هي نقيضُ «الرَّشْحِ» . فإذا قُلنا : «نَشَّ الغديرُ» أي ذهب ماؤه أو أخذَ ماؤُهُ في النُضوب» . وفي هذا المعنى قال الأخطل :

وعَــزَّهُ كــلُّ ظــنٍّ كــان يــأمُلُــهُ   مـن الثِّمـادِ ، ونَشَّـتْ مـاءَهـا الغُـدُرُ

والكلماتُ التي تُصيب معنى «رَشَحَ» متعدِّدَةٌ منها : «نَثَّ» التي قد تكون «نَشَّ» مُحَرَّفَةَ عنها ، و «نَضَّ» ، و «نَطَفَ» ، و «قَطَرَ» .

نَظرة في تعدية سأل

«سألَ» فعلٌ قلَّما اكتفى بمفعول واحد . فهو بمعنى طَلَبَ ، ولذا فمعناه لا يُستَوفَى على صحيحه إلاَّ بعدَ ذكر المفعول الثاني . وقد قال أَحدُ مَراجِعِ الفصاحة القدامى :

سـألْنَـا فـأعْطَيْتُـم، وعُـدْنَـا فَعُـدْتُـمُ   ومَـن أَكْثَـرَ التَّسـآلَ، يـومـاً، سَيُحْـرَمِ

نرى فعل «سأل» ، في هذا البيت ، يتعدَّى إلى مفعولَيْن يُلحظان دونَ ذكرهما . فالشاعرُ يتوجَّه بالكلام إلى سخيٍّ من كرامِ العرب ، مُودِعاً ، في بيتٍ واحدٍ ، حكايةَ من حكايات الجُود قائلاً : سألناكُم حاجةً فأعطيتُمونا ما طلبنا ، وعُدنا إلى السؤال فَعُدْتُم إلى العطاء ؛ وشرطُ السَّخاءِ أَلاَّ يُحْرَجَ بكثرة السؤال فيُعمَدَ إلى الكفِّ عن العطاء .

أَمَّا ما نحن في صددِ عَرْضِهِ بعد هذا الشاهد ، فهو استعمالُ مثل هذه العبارة : «سألتُهُ عمَّا إذا كان له ما يُقال» . فـ «سألتُ فَلاناً كذا» يختلف كثيراً عن : «سألتُ فلاناً عن كذا» . و «السـؤال عن الشيء» يعني طلبَ إيضاحِهِ لا طلبَ الشيءِ ذاتِه . والصواب أن يُقال : «سألتُهُ هل بقيَ له ما يقول ؟» فالمقصودُ ليس

الاستخبار ، فلا محلَّ ، إذن ، لحرف الجرّ «عن» .

نَظيفٌ أَم نَضِيفٌ ؟

سألني أحدهم فقال : «هل «نَضيفٌ» كلمةٌ يَصلُحُ استعمالُها بدلاً من «نظيف» ؟ ، فقلتُ : «أَمَنْ سأَل عن الوردِ الجوريّ يسألُ عن النضيف ؟!» حقًّا لقد أفسَدْتَ بسؤالك هذا رائحةَ سؤالك السابق !

«النظيفُ» ، يا صاحبي ، هو ما كان خالياً من الوسخ والدَّنَس ، أمَّا «النضيفُ» ، فهو ما كان دَنِساً نَجِساً. . . فتجاوَزِ الاستقرابَ العاميَّ مُعيداً إلى الضاد عصاها ليبقى النظيفُ نظيفاً . ولكن أهكذا نُفسِدُ المعنى باعتمادِ المألوفِ من اللفظ ، ولو جرَّ الفسادُ إلى النقيض ؟!؟!

النَّفـاق

النَّفاق : النفاد والتناهي . و «النَّفاق» ضدّ الكساد في البيع والشراءِ . والنَّفاق في مواجهة الأمور محاولةُ الخروجِ منها . و «النَّفق» : السّرب في الأرض ينتهي بمخرج إلى مكان ، وهذا ما نسمّيه ، في الكلام على طُرقِ المواصلات ، نقلاً عن الفرنسية «تونيل» (Tunelle) . أما استعمال «النّفاق» بمعنى الكذب والخِداع فهو غير واردٍ في الفصاحة العربية ، إذ استُعيض عنه بكلمة «مَنفقة» . وتأكيداً لصِحّة القول هذا نُورد ما جاءَ في الحديث مصداقاً : «اليمينُ الكاذبة مَنفقةٌ للسلعَة ، وممحقة للبركة» أي مَظنّة لنَفاقها وموضع له .

إذن صواب القول ، في مَن نطعن بصدقهم وأمانتهم ، أن نقول : أُولئك أَهلُ «مَنفقة» ، لا «نفاق» .

نَفَدَ ونَفَذَ

يبدو أن اعتمادَ اللغة المحكيّة «الدال» بدلاً من «الذال» في بعض الكلمات ، كـ «دَهب» بدلاً من «ذَهب» ، و «إدِن» بدلاً من «أُذن» ، و «دِيب» بدلاً من «ذِئب» ، قد أخذ يتسرَّب إلى الفصحى في مثلِ «نفد» و «نفذ» ؛ وهما فعلان مختلفا المعاني : فـ «نفدَ ماءُ البئر» ، يعني اضمحلَّ وفني الماء ، وفرَغتِ البئر من الماء ؛ و «نفذ الشيءَ ينفُذُهُ» أي خرَقَهُ وخَلَصَ منه جائزاً عنه .

وهكذا نقول : «نفوذُ فلانٍ» ، يعني مُضيَّه إلى غاية متجاوزاً الحوائل . ونقول : «نوافذ المنزل» ، يعني الخروقَ في جدرانه . أمَّا قولنا : «نفد ما معي من المال» ، فيعني فَنِي وفرغَت يدي منه .

النقص

يقول مؤلِّفُ مسلسلٍ تمثيليّ للعرض التلفزيوني : «تنقصني حلقة واحدة لأُتمّ السلسلة التي أكتبها» . والصواب أن يقول : «أحتاج حلقةً واحدة لأُتِمَّ السلسلة التي أكتبها» ، فالشيء لا ينقص إلا بعد تمامه ؛ وفي هذا المعنى قال أحد الشعراء :

لِكُلِّ شيءٍ إذا ما تَمَّ نقصانُ ... فلا يُغَرَّ بِطِيبِ العَيْشِ إنسانُ

ومن صواب القول في هذا الصدد : «امتلأَ الحوض ماءً ثم نقص» ، فالنقص يحدث بعد الامتلاء .

النَّيْل والنَّوال

«النَّيْل» و «النَّوال» كلمتان متقاربتان في اللفظ متباعدتان في المعنى .

و «النَّيْل» : الأَخذ أو الوصول إلى ، و «النَّوال» : العطاء . وكثيراً ما نراهما مُستعمَلَيْنِ بمعنًى واحد . ولعلّ هذا ناتجٌ عن التباسٍ أَحدثَهُ المضارعُ من الفعلين «نَيَلَ» و «نَوَلَ» ، فكلاهما في المضارع «يَنَالُ» . وهنا يجب أن نتذكَّر أنَّ مِحَكَّ المعتلِّ من الأفعال المصدرُ .

إذن ، من الخطإِ أن يُقال : «نَوالُ المطامحِ على قَدْرِ الهِمَمْ» . وفي مثل هذا المعنى تَرَكَ شوقي بيتاً من خالدِ الشعر هو :

ومـا نَيْـلُ المطـالـب بـالتمنِّـي ولكـنْ تُـؤخَـذُ الـدُّنيـا غِـلابَـا

[هـ]

الهامَـة

من مألوف الخطأ استعمال كلمة «الهامَة» بمعنى القدّ والقَوام ، فقد جاء ، في هذا المعنى ، قولُ كاتبٍ قصة : «كان بطلنا طويل الهامة ، عريض الصدر ، مستدير الرأس» ؛ واستعمالها بمعنى عظيم الجثة ، في مثل قول كاتب آخر : «ووقعت عيني عليه ، فإذا هو هامةٌ من الهامات الأسطورية في ضخامته» .

و «الهامة» ، في صحيح الكلمة العربية ، تعني ، من جسم الإنسان ، الرأسَ وحدَه . وفي هذا التعيين المعنوي جاء في حديث أبي بكر ، مخاطباً أحدهم : «أمِنْ هامِها أم من لهامِها أنت ؟» أي أمن أشرافها أم من أوساطها ؟ فشبَّه الأشراف بالهام ، جمع هامة ، وهي الرؤوس . وقيل : «الهامة طائر من طيور الليل يألف المقابر» ؛ وقيل : «هو البومة ، التي ما تزال رمز الشؤم» .

وقيل أيضاً : كان العرب ، قبل الإسلام ، يزعمون أن روح القتيل ، الذي لا يُدرَكُ بثأره ، تصيرُ هـامةً ، أي طـائراً اسمه الصَّـدى ، فتقـول : «اسقـوني ! اسقوني !» فإن أُدرِكَ بثأر القتيل طارت واختفت . ولكنّ الإسلام أنكر عليهم هذا الزعم .

هَرَمَ وفَرَمَ

في بعض حالات الالتباس بين الفُصحى والعامِّيَّة ، قد يقعُ الخطأ حيثُ يُراد تجنُّبُه . فقد عرفتُ مَن استعملَ فِعْلَ «فَرَمَ» بدلاً من «هَرَمَ» ، لاعتقادِهِ أَنَّ الأول فصيحٌ والثاني عامِّيّ ، والصوابُ هو العكس . فَقُلْ : «هَرَمْتُ قطعةَ اللحم» ، ولا تَقُلْ : «فَرَمْتُها» .

«هلّ» في صحيح استعمالها

في الانسياق وراء السهولة في الكلام ، والاكتفاء بما تيسَّر من الألفاظ ، أصبحنا ننجرُّ إلى استعمال بعض الأفعال نقلاً عن العامِّيَّة . فبعد أن عرفنا فعل «هلَّ» بمعنى أرقَّ ووسَّع ، في مثل قولهم : «هلّت الخبّازة الرغيف» ، انتقل هذا التجاوز إلى مثل قول بعضهم في مجرى الكلام الفصيح : «هلّ الحائكُ النسيجَ» أي جعله رقيقاً ناعماً . والفصيح بالنسبة إلى الثوب أن نقول : «أَشفَّه» ؛ أمّا بالنسبة إلى الرغيف فلا بأس من أن نذكّر بفصاحة الشاعر الرقيق الحال عندما قال :

ما أنسَ لا أنسَ خبّازاً مررت به ... يدحو الرُّقَاقَةَ وشْكَ اللَّمْحِ بالبَصَرِ
ما بين رُؤْيتِها في كفّهِ كُرَةً ... وبين رُؤْيَتِها قَوْرَاءَ كَالقَمَرِ
إلاّ بِمِقْدارِ ما تَنْداحُ دَائِرةً ... في صَفْحَةِ المَاءِ تُلْقَى فِيهِ بالحَجَرِ

فالفعل «تنداح» جاء غايةً في الفصاحة في التعبير عن اتساع دائرة الرغيف .

وهناك تجاوُزٌ آخَر في استعمال «الاستهلال» للشهر الشمسي ، في حين أن «الاستهلالَ» ، أي ظهور الهلال ، خاصٌّ بالشهور القمرية . ومن أحاديث الحجّ : «أهلَ الهِلالُ إذا طَلَعَ ، وأهلَّ واستُهِلَّ إذا أُبصِرَ . . .» ، فمن الصواب إبقاء مشتقّات «هلَّ» كما هي له في الأصل .

هَوِيَ وهوى

من أَخطائنا المألوفة استعمال «هَوِيَ» بمعنى مال وسقط ، في مثل قولهم : «زلّت قَدَمُ الصيَّاد فهوى إلى قعر الوادي» ، والصواب أن يقال : «زلَّت قدمُ الصيَّادِ فهَوَى إلى قعر الوادي» ، لأن فعل «هوِيَ» أحبَّ واشتهى ، وفعل «هَوَى» يعني مال وسقط ، وانقضّ ، وقد يعني أسرع ، كما جاء في حديث البراق : «ثم انطلق يَهوِي» ، أي يسرع في انطلاقه .

الهُويَّة بين فتح الهاء وضمِّها

تعارَفَ المشتغِلون في تعيين الأحوالِ الشخصية على تسمية الورقة التي تثبت انتماء المواطن إلى بلده ، وتفنِّد أوصافه وشهرته وسائر أحواله ، بـ «تذكرة هَويَّة» بفتح الهاء ، دون النظر في سلامة هذه النسبة .

إن كلمة «هَويَّة» ، بفتح الهاء ، ليست صفةً منسوبة بل هي اسمُ صفةٍ للبئر البعيدة القعر ، بمعنى مأخوذ من فعل «هوى» ، أي سقط ، ومال إلى تحت . إذن ، لا مكان لها على بطاقة الأحوال الشخصية ، التي تشتمل على تعيين صفات الشخص وأحواله .

والصواب أن يقال : «تذكرة هُويَّة» بضم الهاء ، نسبةً إلى الضمير «هو» ، لأن المقصود تعيين مَن هو حامِلُ هذه البطاقة .

أما كلمة «بطاقة» فهي من البقايا الآرامية في العربية ، وتعني ورقة صغيرة .

[و]

واو يجب أن تُحذَف

قالوا : «عقد الوزير الفلاني مؤتمراً صَحَفيًّا كما وأَنَّ النائب الفلاني عقد مؤتمراً صَحَفيًّا آخر» . هذه العبارة تعني أن وزيراً عَقد مؤتمراً صَحَفيًّا وأن نائباً عقد مؤتمراً آخر من نوعه أو مماثلاً له بشكل ما . فكأن المُراد أن تكون «كما» بمعنى كالذي ، فالكاف ، إذن ، حرف تشبيه ، جيءَ به للإشارة إلى المقارنة بين المؤتَمَرَيْنِ ، أو لِما بينهما من صلة نُنوِّهُ بها .

فبناءَ على ما بين هذين المؤتَمَرَين ممَّا يجعل أحدَهما يذكِّرُ بالآخر ، لا يجوز أن نُبقيَ هذه الواو ؛ والصواب أن نقول : «عقد الوزير الفلاني مؤتمراً صَحَفيًّا كما عقد النائب الفلانيُّ مؤتمراً صَحَفيًّا آخر» .

وقالوا : «يجب أن نحرص على تطبيق التعرفات الرسمية خاصةً وأَننا بلدٌ سياحي» هذه «الواو» التي حُشرت بين : «خاصَّة» وبين «أننا» ، لا يجوز أن نُبقيَها . فالصواب أن نحذفها ، أو أن نستعيض عنها بـ «لام» ، فنقول : «يجب أن نحرص على تطبيق التعرفات الرسمية خاصة لأننا. . .» أو «خاصة أننا. . .» ، فكلمة «خاصة» بمعنى الفعل أَخُصُّ ، فكأننا نذكر فعلاً وما هو بمثابة مفعول له ، فكيف نفصل بينهما بهذه الواو القاطعة ، والواو ، في العربية ، تصل ولا تقطع ؟! والصواب أن نقول : «يجب أن نحرص على تطبيق التعرفات الرسمية خاصةً أَنّنا أهلُ بلدِ سياحي أو أبناء بلد سياحي» . وقد زدنا إحدى الكلمتين : «أهل» أو

«أبناء» لكي نصحح الخطأ في قولهم : «إننا بلد سياحي» فالضمير في «أننا» يعني أهلَ البلد لا أرضَه ومكانَه .

وقالوا : «لقد أُشبع هذا المشروع درساً فلا بدَّ وأَنْ يُنفَّذَ» . وهذه واو أخرى ضلَّت مكانَها فجاءَت تُفسد تركيبَ العبارة . فكلمة «بدَّ» هنا اسم لحرف «لا» النافي للجنس ، وجملة «أن يُنَفَّذَ» خبرٌ لحرف «لا» أيضاً . والصواب أن نقول : «لقد أُشبِـعَ هذا المشروع درساً فلا بدَّ أن يُنفَّذَ» ، أو «لا بُدَّ مِن أنْ ينفَّذ» . فما تعنيه هذه العبارة هو أنه لا مهرَبَ ولا مخرَجَ من تنفيذ هذا المشروع بعد إشباعه درساً .

الواجهة غير الوجْه

«الواجهة» في اللغة اسم الفاعل من «وَجَهَ» . و «وَجَهَ فلانٌ جاره» ، أي صار أوْجَهَ منه . ومن الخطأ المألوف قولهم : «واجهة بيت فلان جمبلة» ، وهم يَعنُون شُرفةَ البيت أو ما تقدَّمَ منه إلى الناظر قبل سِواه . والصواب أن يُقال : «وجهُ بيت فلان جميل» . فـ «وجهُ الثوبِ» هو ما يُستقبَلُ منه قَبْل سِواه ، و «وجهُ الدهر أو العُمر» يعني أوَّله ، و «وجيهُ القوم» : مقدَّمُهم .

وازى ووازن

كثيراً ما نسمع أو نقرأ مثل هذا القول : «الفائدة المُنتظَرة من المشروع الفلاني لا توازي تكاليفه» . وكلمة «توازي» أُرِيدَ لها هنا أن تكون بمعنى تساوي أو توازن . والموازاة ، كما هو معناها في اللغة العربية الصحيحة ، المقابَلة والمواجَهة دون التقاء ، والمحاذاة دون تماسّ . ونحن ، في نظرنا إلى الأعمال والمشاريع ، نريد إقامة موازنة لكي يتَّضح لنا ما ينتظرنا من ربح أو خسارة ؛

وكلمة «توازي» لا صلةَ لها بالمعنى المقصود . فلنقل إذن : «الفائدة المنتظَرة من المشروع الفلاني لا توازن تكاليفه ، أو لا تساويها» .

الواقـع

«الواقع» كلمة يُكثر من تكرارها محاضِرون جامعيون ، وصحفيون ومذيعون بارزون . وأكثر ما تجيء ، في كلام بعضهم ، وكأنها فقدت معناها أو أصبحت تؤدّيه مقلوباً أو منقوصاً . وإليكم بعض النماذج التي أنقلها بحروفها :

«الواقع أَننا سننتظر طويلاً نتيجةَ المساعي الحميدة» .
«الواقع أنه يجب أن نعتمدَ على أنفسنا» .
«الواقع أنَّ الأحداثَ قد تتغير في غير مصلحتنا» .
«الواقع أننا نشكو النظام ، ونحن لا نحسن تطبيقه» .

هذه العبارات الأربع ، منها واحدة فقط جاءَت فيها كلمة «الواقع» في معناها الصحيح . وهي العبارة الأخيرة القائلة : «الواقع أننا نشكو النظام ، ونحن لا نحسن تطبيقه» . فالشكوى من النظام حاصلة وسوءُ التطبيق حاصل أيضاً ، فَهُما في صحيحِ الإفصاح عن الواقع الذي نعنيه ، تعريضاً بتقصيرنا الجَماعي في حسْن تطبيق النظَام .

أما العبارات الثلاث الأُخَر ، فكلها حملت خطأً مألوفاً ، هو «التعكُّز» على كلمة «الواقع» كأنما أَعيانا البديل ، أو أَننا جعلناها في غير محلّها لتؤدي ما نريدُهُ بها حتى لو كان ذلك في باب الضدّ والنقيض .

فكيف يقول صحفيٌّ بارز : «الواقع أننا سننتظر طويلاً نتيجة المساعي الحميدة» ، والانتظار الطويل لم يحدث وإن كان قد بدأ ، والواقع يجب أن يكون قد حدث وانتهى حدوثه ؟

وكيف يقول محاضِرٌ ذو لقَبٍ علميّ : «الواقع أنه يجب أن نعتمد على

أنفسنا» ، وهو يعني أننا نتكل على الغير في حين أنه يجب أن نعتمد على أنفسنا ؟ فالاعتماد على النفس ، في باب ما يدعو إليه لا ما نحن فيه ، فكيف يكون ذلك واقعاً ، أي حادثاً حاصلاً ؟

ويقول معلِّقٌ سياسيّ : «الواقع أنَّ الأحداث قد تتغير في غير مصلحتنا» . فكيف نوفق بين هذه الـ «قد» التي تُضعف احتمال الوقوع ، ولو في المستقبل ، وبين هذا «الواقع» الذي أَلِفنا استعماله ، وكأَنه لا يعنينا ما معناه ؟

الوجود والعدم

يقول محاوِرٌ لمُخاطَبِه ، وقد أعرض عن الإصغاءِ إليه : «خاطَبْتُكَ فَوَجَدْتُكَ في حالة عدم استعداد لسَماعِ كلامي» . كما قال باحث كبير في الشؤون السياسية الخارجية : «وهذه الأحداثُ العربية ـ الشرقية وَجدتِ الغرب في حالة عدم استعدادِ كلّيّ ليقول كلمة الحق» .

«العدم» ضدّ «الوجود» ، وحالة العدم تمثّل ، في حقيقة مؤدّاها المعنوي فراغاً لا نقع فيه على شيء ، أو هو اللاشيء ، أو اللاوجود . فكيف نجد حالة العدم إذا كان العدم هو اللاوجود ؟!

الصواب إذاً ، أن نقول : «خاطَبْتُك فوجَدْتُك غيرَ مُسْتَعِدٍّ لسَماع كلامي» ؛ وإن شئتَ التأكيد والمبالغة فقل : «خاطَبْتُكَ فوجَدْتُكَ فاقدَ الاستعدادِ لِسَماعِ كلامي» ، فالفقدان هو ضَياع الموجود .

وهكذا أيضاً نصوِّب عبارة الباحث السياسي ، فبدلاً من أن نقول : «وهذه الأحداث العربية ـ الشرقية وَجدت الغرب في حالة عدم استعداد كلّيّ لسماعِ كلمة الحق» ، نقول : «وهذه الأحداث العربية ـ الشرقية وجدَتِ الغربَ فاقدَ الاستعداد ليقول كلمة الحق» ، بحذف كلمة «كلِّي» إذا اعتُبرت نعتاً لـ «عدم» ، فـ «العدم» والفقدان لا يتجزّآن لنعبّر عنهما بالكلّيّة مرَّةً وبالجزئية أُخرى .

وحدهُ ، لوحده

جاء في ما كثُر استعماله ، وفيه خطأ مألوف ، قولهم : «جلس فلان لوحده يفكّر في أمره» .

المقصود من هذه العبارة بيان كيفية جلوس مَن نحدُث عنه منفرداً يخلو بنفسه ليفكّر في أمره دون أن يكون إلى جانبه مَن يعكّر عليه صفاء التفكير وهدوءَه . فما شأن هذه «اللام» التي تتصدر كلمة «وَحْدْ» المعتبَرة ، مع الضمير المضاف إليها ، حالاً تبيّنُ شكلَ هذا الجالِس ليفكّر في أمره وحيداً ؟

الصوابُ أن نقول : جلس فلان وحده يفكّر في أمره . وقد جاء في نهايةِ ابن الأثير : «يقال جلس وَحْدَهُ ، ورأيتُه وحدَهُ ، أي منفرداً . وهو أبداً منصوب» . ويُستثنى من النصب ما جاءَ في نحو حديث عائشة ، تصف عُمَر ، مادحةً إياه : «كان عُمَرُ نسيجَ وَحْدِه» . فكلمة «وَحْدْ» هنا مضافةٌ إلى «نسيج» ومجرورة بالمضاف ، ومعنى هذه العبارة أنَّه ما من أحدٍ يجاري عُمَرَ في الفضل والتفرُّد برفيع الصفات .

وَرْدٌ جُوريٌّ

سألَني أحدُهم ، وهو يحمل زهرةَ وردٍ جُوريّ ، قائلاً : «هل وَصْفُ هذا النوعِ من الورود بصفةِ جوريٍّ فصيحٌ أم عاميّ» ؟ .

فقلت : «إنها صفةٌ فصيحةٌ جاءت نسبةً إلى مدينةِ جُور ، من بلاد فارس ، التي اشتَهَرت بهذا النوع من الورود» .

وفي هذا المعنى ، قال أحدُ الشعراءِ الفصحاء ، في بعض ما أراد تعريفَهُ بجَودةِ الرائحة :

أَطْيَبُ ريحاً مِنْ نَسِيمِ الصَّبا   جَاءَتْ بِرَيَّا الوَرْدِ مِنْ جُورِ

وَرَدَ في وَوَرَدَ على

لفعل «وَرَدَ» جذور معنوية تعود إلى طبيعة البلاد التي نشأت فيها اللغة العربية ، وهي شبهُ جزيرةٍ رمليةٍ عطشى . فـ «ورد الماءَ» : جاءَه مُستقياً ، حتى إذا ارتوى «صَدَرَ عن الماء» ، أي عاد بعد ارتواءٍ . وعلى أساس أنَّ الماء حياةٌ عزَّ مطلبُها ، في منشأ اللغة العربية ، أصبح الدعاءُ بالماء والخضرة ، ربيبةِ الماء ، دعاءً بالخير والرحمة . وفي هذا المعنى قال صاحب «قاموس البستان» ، في أواسط القرن العشرين ، بعد أن شاخ ، مخاطِباً زمن شبابه ، في لبنان :

يـا زمـانَ الشبـابِ، سَقْيـاً ورَعْيـاً   وسـلامـاً، يـا خَيْـرَ كُـلِّ زمـانِ

وعلى هذا الأساس أيضاً اعتمدنا فعل «ورد» جِذراً للكلمة المعبِّرة عن مصادر الرزق ، فقلنا : «هذه مواردنا» نعني مصادرَ رِزْقِنا .

إذن ، هـو خطأ مـألـوف أن تقـول لمـن وجَّـه إليـك رسـالـة : «وردَتْني رسالتُك» ، والصوابُ أن تقول : «وَرَدَتْ عليَّ رسالتُكَ» ، فـ «الرسالة» جاءَت إليك ، وفعل «ورد» لكي يفيد معنى المجيء أو الوصول إليك ، تجب تعديته بحرف الجر على .

الوفاة والنعي

«توفَّى اللّهُ فلاناً» : قبض روحه . وقد جرى استعمال هذا الفعل مجهولاً ، فيُقال : «تُوُفِّيَ فلان» أي مات . وأمَّا المعنى فيبقى مفهوماً أنَّ اللّه هو المُتَوفِّي ، والإنسان هو المتوفَّى . لذلك يجب أن تلزم كلمة «المتوفَّى» في إذاعة وفاة رجل ، و «المتوفَّاة» في إذاعة وفاة امرأة .

وعندما ندعو إلى «مأتم» ، أي إلى التلاقي في تشييع جثمان ، فكلمة «نَعي» لا تحتاج إلى شفْعها بكلمة «وفاة» ، لأنَّ «النعي» هو الإخبار بالوفاة . فمن الخطأ

الشائع أن يقال : «ننعي إليكم وفاة فلان» ، والصوابُ أن يُقال : «ننعي إليكم فلاناً» ، أي نخبركم بوفاته .

وَفَيَات ووَفِيَّات

كثيراً ما تردَّد الخطأ في جمع وفاة على «وَفِيَّات» ، بتشديد الياء . مع أن انتباهة القارىء العادي تكفي لإدراك الخطأِ في وجود هذه الشدَّة على الياء . فبينما نحن في صدد «وَفَيات» بمعنى ميتات ، إذا بنا ، في «وَفِيَّات» بتشديد الياء ، نخرج إلى جمع وفيَّة أي كثيرة الوفاء .

وقد ورد هذا الخطأ حتى في تسمية المؤلَّف المشهور لابن خلّكان ، وهو «وَفَيَات الأَعيان في أنباء أبناء الزمان» . فقد سمعته يُقرأ «وَفيَّات» ، ورأيتُه يُكتَبُ «وفِيَّات» ، بتشديد الياء بعد كسر الفاء . وهذا خطأ لا بدَّ من تصويبه احتفاظاً بالمعنى المقصود .

الوليمة والمأدبة والعزيمة

عن طريق التأثُّر بالعاميَّة دخلت كلمة «عزيمة» مرادِفةً لكلمتي : «مأدبة» و «وليمة» ، وأصبحت هذه الكلمات تعني كلها دعوة الناس إلى المشاركة في طعام ؛ ويزعمون أنها فصيحة !!!

ولكي نكشف عن مألوف الخطأ نقول : إن كلمة «عزيمة» ككلمة عزمة ، معناها القوة والصبر ، في حين أنَّ «الوليمة» هي الطعام الذي يُصنع عند العرس ، أو في مناسبات الأفراح إجمالاً . أمَّا «المأدبة» فهي ، على حدِّ قول الإمام علي : «الطعام الذي يصنعه الرجل ثم يدعو إليه الناس» . وتدليلاً بما لكلمة «مأدبة» من

شُمول معاني الاجتماع حول الطعام ، نروي ، تنويهاً بِسَعة معناها وسموّه في بعض مدلولها ، ما جاء في حديثٍ لابن مسعود ، قال : «القرآن مأدبةُ اللّهِ في الأرض» . وهذا يعني مدعاته إلى مائدة السماءِ على الأرض .

[ي]

اليَبْس واليَباس

«انحبس المطر فهدَّد اليَباسُ الزرعَ» . هذه العبارة تبدو صحيحة إذا لم نعلم أن «اليَباس» صفة من فِعْلِ يبس لا مصدر . ومتى عرفنا أن «اليباس» بمعنى اليابس نرى الصوابَ أن يُقال : «انحبس المطر فهدَّد اليَبْسُ الزرع» . ويجوز أن يُقال : «اليُبس» ، بضم الياء ، أو «اليُبوسة» بدلاً من اليَباس .

مَن هو اليتيم ؟

«اليتيم» ، عند العرب ، مَن فَقَدَ أَباه من الناس ، وهو قاصر . وقد أُلِفَ خطأً استعمال هذه الصفةِ عند فقْد الأمّ أَيضاً ، أو فقْد الأبوَيْنِ . أما الصواب ، فهو «العجيُّ» لفاقد الأُمّ ، و «اللطيم» لفاقد الأبوَيْنِ .

اليَراع واليَراعة

كلمةُ «اليراع» تأتي بمعنى «الجَبان» ، أو «الأَحمق» ، أو «الضَّعيف» . وتأتي

أيضاً بمعنى «ذُبابٍ يطير في الليل كأنه شَراراتُ نار» ، ويُعرَف عند العامَّة بِـ «سِراجِ الليل» . كما أنها تأتي بمعنى القَصَبِ ، وهو جَمْعُ قَصَبة .

أَما «اليراعَةُ» بمعنى القلم ، فقد أُلِفَ استعمالُها أيَّامَ كانت الأقلامُ تُبرى من القَصَب للعنايةِ بالخطّ . فعندما تقولُ عن المقال الفلاني : «بقلم فلانٍ» تذكَّر أَنَّ للقلم اسماً «آخَرَ» هو «اليَراعة» ، و «اليراعُ» جمعُ «اليراعة» ، أي الأقلام . إذن ، لا بدَّ من التمييزِ بين المُفردِ والجَمع .

يومها ويومئذٍ

يقول منبِّه إلى خطر الامتحانات التي ننتظرها في آخر كل سنة مدرسية : «إذا حانت مواعيد الامتحانات فيومها تبيضُّ وجوهٌ وتسودُّ وجوه» . والصواب أن يُقال : «إذا حانت مواعيد الامتحانات فيومئذ ـ أو حينئذ ـ تبيضّ وجوهٌ وتسودّ وجوه» ، لأن هاء الضمير الملحَقة بها ألف التأنيث في لفظة «يومها» لا تُعوِّض عن الشأن الظرفي الذي اختصَّت به «ئذٍ» المُلحقة باسم الزمان تنويهاً بقدره وخطره . وفي هذا التنويه جاء قوله : «متى جاءَ الموتُ فحينئذٍ تعلمون. . .» أي فعند مجيءِ الموت تعلمون .

الفهرس

ج

ح

خ

ص

ض

ط

ع

م

و

ي